

الفصل الخامس

التجربة الجزائرية التعليمية

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

تمهيد:

ما فتى الشعب الجزائري يعتبر التربية قيمة إيجابية وعامل تحرر ورفق، ولقد ارتكز الجهد التنموي دائما على العمل التربوي والتكويني، حيث تبوأ التربية مكانة بارزة في سلم الاهتمامات الكبرى للجزائر المستقلة، ولقد أظهرت دراسة النصوص التي رسمت معالم المصير الوطني الأهمية القصوى التي أوليت لتكوين الإنسان وتطوير المجتمع.

ومن أهم النتائج التي تحققت في هذا المجال:

1- تعليم التعليم وتعريبه ، وجزارة محتويات البرامج والوسائل والعاملين .

2- توسيع طاقات الاستيعاب بصورة متواصلة، وبرز التوجه العلمي والتقني والتكنولوجي .

وقد تأثر النظام التربوي في كل مراحل تطوره ، إيجابيا وسلبيا بتحولات المجتمع الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وبالاختيارات الأساسية ، التي أسهمت كلها في تحديد معالم تاريخنا المعاصر .

وتفرض المرحلة الراهنة تطور نظامنا التربوي ، طرح بعض التساؤلات منها :ما الدور الذي ينبغي على النظام التربوي أن يؤديه ؟ ولأية أهداف ؟ وبأي الوسائل ؟ وفي أية الآجال ؟ ما هو المشروع التربوي الذي يعد النشء في بلادنا لمواجهة الألفية الجديدة ؟

إن من وظائف النظام التربوي أن يكون جسرا بين الماضي والحاضر، محافظا دوما على استمرارية الجهد وتنمية العقل اللذين هما الأساس في بناء الأمم والحضارات ، ومن وظائفه أيضا تأليف نسيج من السلوكيات والمواقف والملكات والقيم التي تشكل في مجملها ثقافة مجتمع ديمقراطي أصيل وتطوير التأهيلات التي تسمح له بمواكبة وتيرة التنمية في عالم ما يزال في طور تشكل جديد ، يتسم بالواجهات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياسية .

ولقد أصبح من الواجب في ضوء هذه الاهتمامات الكبرى ، أن نسائل نظامنا التربوي ماهي وسائل التنظيم والمتابعة التي ينبغي اتخاذها لضمان الفعالية القصوى؟

لأن تجاوز الانشغالات الظرفية وبناء أسس لتحصيل تراكم الخبرة الضروري لكل تنمية محكمة ولكل تقدم لا يتأتى إلا باعتماد مسعى منهجي يركز على تحليل موضوعي ومعطيات صحيحة .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

أولاً- التعليم و مؤسساته ما قبل الاستعمار الفرنسي :

وتمتد هذه المرحلة من دخول الإسلام إلى الجزائر حتى دخول الاستعمار الفرنسي ، وإن مرت التربية بمؤسساتها بمختلف التطورات وتأثرت بالأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة، إلا أنها كانت دائما مصبوغة بصبغة واحدة وهي الثقافة العربية الإسلامية والمتفاعلة مع احتياجات الشعب و ظروف معيشية .

و لقد كانت نتيجة دخول الإسلام إلى الجزائر انتشار التعليم الديني و مؤسساته في ربوع الجزائر و ذلك لتعليم الأهالي مبادئ دينهم، إلى جانب القراءة و الكتابة ، لقد رافق الفقهاء والعلماء جيوشي الفاتحين للاعتبار الدين هو أساس هذا الفتح ، وهكذا انتشرت المساجد و الكتاتيب لإقامة الصلوات و إلقاء الدروس، فكانت تلك بداية التعليم الإسلامي ومؤسساته بالجزائر، وهو ما أدى إلى إنتشار كثير من المراكز الثقافية والعلمية في القرون اللاحقة ، ولم تكن هناك وزارات مختصة بالتعليم خلال هذه المرحلة من الزمن فالتعليم مسؤولية جماعية يتعاون الكل لإنشاء المساجد و الكتاتيب ووفق الأموال لخدماتها ، ومن أهم المؤسسات التي ساعدت على نشر التربية والتعليم في الجزائر هذه الحقبة من الزمن يمكن ذكر: المساجد و الكتاتيب والزوايا و الروابط ، ولم تتكون خلال كل هذه الحقبة من الزمن جامعة في الجزائر كما هو الحال بالنسبة للأزهر بمصر، الزيتونة والقرويين بتونس والمغرب على التوالي، لقد كان الجامع الكبير بالعاصمة نواة للجامعة الجزائرية بمركزه أوقافه الضخمة وكثرة الحلقات الدراسية به وانتشار بعض الأساتذة إلا أنه لم يصل إلى درجة الجامعة بالنوع المتفق عليه⁽¹⁾

ولم يكن التعليم في هذه الحقبة من الزمن ينتهي بشهادات، وإنما كان يختم بإجازة شفوية من عند الأستاذ و تعبير صريح عن رضاه بتحصيله .

لقد كانت الثقافة في ذلك الوقت على عاتق أفراد المجتمع، باستثناء بعض الأئمة القائمين على بعض المساجد الكبيرة، والذي كانت تصرف لهم معاشات من أوقاف هذه المساجد أما في حالة عدم وجود أوقاف خاصة لذلك، فإن الجماعة المحلية تبحث عن فقيه ، وذلك في حالة عدم وجود فقيه في القرية ، وتتفاهم معه على مبلغ معين مقابل الإقامة وسطهم ، وذلك لإمامتهم في الصلوات و إلقاء الدروس فهو مرجع لهم في كل ما يتعلق بالأمور الدينية، حيث يزوج ويطلق

(1) - بوفلجة غياث ، التربية و متطلباتها، المطبوعات الجامعية ،1993، ص 24- 25- 27 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

ويصلح البيئة، إلى جانب مهمته التعليمية للأطفال كان هذا التنظيم يلبي حاجة المواطنين البسيطة من الفقهاء، وخاصة في الأرياف حيث كان هناك نوع من التناسب بين إمكانات الفلاحين البسيطة والتي كان بإمكانها دفع نفقات الفقيه وبناء الكتاب أو المسجد الصغير كما أن هذا التنظيم كان كافيا لمدهم بمتكولين جدد في ميدان حاجتهم (1).

ثانيا- التربية والتعليم في عهد الاستعمار الفرنسي :

في بداية الاحتلال الفرنسي تشير بعض التقارير العسكرية الفرنسية، إلى أن اللغة العربية وثقافتها كانت كثيرة الانتشار على كامل امتداد ارض الوطن، وإن الجزائريين كانوا يحسنون القراءة والكتابة، وكان في كل قرية مدرستان اثنتان، ذلك ما لاحظته الجنرال فالازي (Valze) في سنة 1834م، و هي وضعية لم يرتح إليها غلاة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بحيث اعتبروا أن وجود ثقافة وديانة و تقاليد مغايرة لثقافتهم وديانتهم و تقاليدهم، كلها عوامل تحول دون بسط نفوذهم على البلاد والعباد، ومن ثم عملوا كل ما في وسعهم لإضعافها وازالتها من أمامهم، تمهيد الإدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي كلية وهذه مشكلة المدرسة الفرنسية في الجزائر (2).

إذا لم يكن التعليم مزدهرا ازدهارا كبيرا في السنوات التي سبقت الاحتلال الفرنسي، إلا أنه منتشر في القرى والمدن، كانت هناك أعداد كبيرة من الجزائريين يترددون على المؤسسات التعليمية للتفقه في أمور الدين والدنيا، لقد كان التعليم مسؤولية اجتماعية لهذا فحتى في ظل السلطة الضعيفة التي لم تشجع التعليم، فإن الشعب قد استمر في تأديته مهمته، و قد تمثلت هذه المهمة في بناء المساجد والكتاتيب وإيجاد الأفراد القائمين عليها ودفع أجورهم، أو وقف الأوقاف لخدمة هذه المؤسسات ومساعدتها بما في ذلك الزوايا .

إن أول ما عمد له الاستعمار الفرنسي في الجزائر مطاردته لعلمائها و تشريدهم، لأنهم هم الذين يحرضون الأهالي على محاربة الصليبيين الغزاة، فاستشهدا كثير من العلماء و هاجر آخرون وهدمت كثير من الكتاتيب والزوايا، إلا أن أكبر ضربة وجهت للتعليم في الجزائر هي مطاردة الأملاك الدينية والأوقاف (3).

(1) - بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص 27-28 .

(2) - عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، سلسلة المعرفة، علوم اجتماعية كتب جامعة متعددة التخصصات، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، ص 108 .

(3) - بوفلجة غياث، المرجع السابق، ص 108 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

بعد عشرين سنة مضت على احتلال الجزائر فكرت أخيرا ، الإدارة الفرنسية على تنظيم التعليم الفرنسي للأهالي الجزائريين ،وتبعاً لذلك أنشئت في بعض المدن الجزائرية ما عرف بالمدارس العربية الفرنسية ،وقد تكونت هذه المدارس من قسم واحد للتعليم كان يتداول عليها معلمان أحدهما للعربية وهو جزائري طبعاً و الآخر فرنسي، ولعل أحلك فترة بالنسبة للتعليم الفرنسي الرسمي هذا هي التي تقع ما بين سنتين (1870 - 1880م) بحيث خلال السنة الأخيرة نلاحظ تقلصاً ملحوظاً لعدد المدارس الذي هبط إلى 38 مدرسة إلى 16 مدرسة،وكذلك معه عدد التلاميذ الذي ضبط من 13000 إلى 3172 تلميذاً ،ومهما يكن فلا بد أن نلاحظ خصوصية التعليم الفرنسي الذي وجد أساساً لتعليم أبناء طبقة معينة القياد "الباشاغوات" الإقطاعيين، والتجار الأكابر ،والموظفين في الإدارة الفرنسية والمتعاملين⁽¹⁾ ،معها و عدا ذلك فالتعليم الفرنسي في الجزائر لم يمس الطبقات الشعبية إلا نادراً،و في حالات خاصة و لئن كان حقا التعليم الفرنسي حتى العشرينات من هذا القرن، قد اصطدم برفض الأهالي له، فإنه في مرحلة أخرى غير هذه، قد اصطدم برفض الكولون لتعليم الأهالي، وهو الشيء الذي جعل من المدرسة الفرنسية في الجزائر خلال العهد الاستعماري مدرسة غير شعبية، بل اقتصر تأثيرها على فئة معينة من الأهالي الجزائريين ،وعموماً فإن الشيء الذي لا يختلف فيه اثنان هو أن السياسة التعليمية الاستعمارية قد فشلت في الجزائر فشلاً ذريعاً، بحيث لم تستطع هذه الأخيرة أن تلقن لغة المستعمر إلا بنسبة 15% بالنسبة الأهالي الجزائريين، وذلك في مدة 132 سنة منهم 8% يتحكمون فعلاً في اللغة الفرنسية ويتقنونها كلاماً وكتابة، وهي نسبة ضعيفة إذا قارناها بعدد السكان الإجمالي للبلاد، أو بطول المدة التي سيطرت فرنسا خلالها على الجزائر وفي نفس التاريخ أي 1962م، تذكر بعض الإحصاءات أن 4% من الجزائريين الذين تعلموا في مدارس جمعية العلماء كانوا يتحكمون في اللغة العربية الفصحى و يتقنونها، و معنى ذلك أن العلماء خلال 30 سنة من نشاطهم التعليمي والثقافي قد حققوا نصف النتيجة في ميدان التعليم التي حققتها فرنسا خلال 132 سنة .⁽²⁾

وفي هذا الإطار أوجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية على امتداد أرض الوطن و بتكاليف بخسة ما عرف ((بمدرسة القري)) واسمها يدل على المهمة البيداغوجية المنوطة بها وفي ((مدرسة القري)) أو ((مدارس القرابة)) هذه عمدت إدارة الاحتلال على تعيين ممرنين للعمل فيها من

(1) -عمار هلال ، المرجع السابق ،ص ص 111 . 113 . 117.

(2) نفس المرجع السابق ، ص 118 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

الأهالي هم أنفسهم بحاجة إلى تعليم و تثقيف ،وأغلبهم لم يكن يعرف من الفرنسية سوى اسمها، ولم يكن له أي مستوى يؤهله للتعليم بهذه اللغة، وهو شأن المدرسة الجزائرية اليوم ،و نؤكد هنا أنه طالما لم ينظر في المشكل العويص نظرة جديدة و بعمق وذلك باتجاه إجراءات صارمة فما هو الفرق بين المدرسة الجزائرية اليوم وعهد جول فيري ؟

ومهما يكن فالنظام التربوي للاستعمار الفرنسي في الجزائر إن وجد فإنه قد وجد لإعطاء تعليم جاد وناجح لأبناء المستوطنين الأوربيين ،ومن ثم فالمدرسة الفرنسية كانت موجودة فعلا في فرنسا وفروعها في الجزائر وهي مخصصة للفرنسيين في كل من فرنسا و الجزائر وهو ما عرف عندهم بالتعليم الأول أي ((أ)) أما التعليم الثاني أي ((ب)) فهو خاص بالرعايا و أغراضه و برامجه ليست كأغراض و برامج التعليم الأول. (1)

وعموما يمكن تلخيص الوضعية العامة للتعليم في الجزائر قبل الاستقلال في المعطيات التالية :

1- إن كمية وطبيعة التعليم المقدم للنشء الجزائري ظلت تابعة لحاجة المستعمر أساسا أو بتعبير الدكتور عبد اللطيف بن أشنهو لحاجات و تراكم رأسي المال.

2- إن المضمون الاجتماعي للتعليم منذ سنة 1930 قد تمثل في فئات اجتماعية محددة تنتمي إلى أبناء الملاك العقاريين والتجار والقادة و الأغوات والباشوات .

3- إن سياسة التفرقة من المناطق الجزائرية والموجهة لإحداث تفاوت بينها،قد لعبت دورا في تطور التعليم بالجزائر منذ سنة 1892 بحيث ميزت مناطق معينة بقصد تقسيم السكان من الجزائريين .

4- إن معدل الانتساب للسكان من الجزائريين قد تطور على النحو التالي :

في سنة 1908 كان لا يشكل سوى 3.8 % .

وفي سنة 1920 كان لا يشكل سوى 4.5 % .

و في سنة 1930 كان لا يشكل سوى 6 % .(2)

ومعنى هذا أن الغالبية العظمى من الجزائريين قد ظلت بعيدة عن المدرسة الفرنسية .

يلاحظ أيضا أن أطفال الفلاحين الفقراء الذين لا يملكون أرضاهم الذين كانوا بعيدا عن المدرسة

(1)- عمار هلال ،مرجع سابق ،ص ص 106 -107.

(2) - اللطيف بن أشنهو ، تكوين التخلف في الجزائر - محاولة الدراسة حدود التنمية و الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830-1962) ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1979 ، ص 133 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

إن زيادة عدد المنتسبين إلى المدرسة في سنة 1945 كان بسبب الرغبة في تأمين الاستقرار السياسي من قبل الحكومة الفرنسية .

إن حاجات رأس المال في الوطن الأم هي الاتجاه العام للتعليم ،حيث يلاحظ أن ارتفاع .

أ - فئة أولاد الفقراء قد كانت مستبعدة تماما من التعليم .

ب - فئة الشرائح الوسيطة الحضرية و الريفية ،وقد تلخص الهدف من تعليمها في تكوين قوة عمل في رأس المال و بصفة خاصة في الوطن الأم .

ج - فئة الأقسام المسيطرة سواء منها الجزائرية أو الفرنسية، وقد سمح لها بمتابعة سيرها داخل النظام التربوي عبر الدراسات الثانوية والعالمية .

أن التعليم التقني العالي كاد أن يكون قاصرا على الأوروبيين فقط، ففي عام 1953 مثلا كانت المدرسة الوطنية للزراعة تضم 120 طالبا كلهم أوروبيين، والمدارس الوطنية الثلاث (التقنية و التجارية و الصناعية) تضم 355 طالبا منهم 9 فقط من الجزائريين .

ترتب على استبعاد الجزائريين من مراكز الريادة والسلطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع و توجيههم للدارسات التي تؤدي إلى المهن الحرة فمثلا : في عام 1954 كان هناك 179 طالبا جزائريا من أصل 528 في جامعة الجزائر مسجلين في الحقوق و 165 في الآداب و 66 في الطب و 133 في العلوم، وأخيرا فإن هذه المعطيات تصل بنا إلى حقيقة مؤداها أن التعليم في تلك الفترة كان يخضع أساسا للمقتضيات التنموية الرأسمالية في ظل إرادة استعمارية مع ما يعينه هذا من دلالات يمكن أن تتسحب على المضمون التربوي لهذا النوع من التعليم⁽¹⁾

ففي هذه الفترة كانت المدرسة الفرنسية تتطور نحو استكمال صبغتها الاندماجية بإلغاء التعليم الفرنسي الخاص بالجزائريين وتعويضه بتعليم فرنسي محض، فانبتقت حركة التعليم العربي الحر كرافد من روافد حركة التحرير الوطني وأخذت ترسم وجها جديدا للمدرسة الجزائرية و الشعب يهاجم العدو بجميع الوسائل مبررا شجاعته وبسالته وإيمانه بالله ووعيه ونضاله.⁽²⁾

ثالثا- الواقع التربوي في الجزائر عند الاستقلال :

(1) - مصطفى زايد ، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962 - 1980)مدخل سوسيولوجي التعليم الجديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو ،ديوان المطبوعات الجامعية .

(2) - الطاهر زرهوني ،التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال ، موفم للنشر ،1993 طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،وحدة الغاية ، الجزائر 1994 ، لإيداع القانوني السداسي الثاني 1993 ،ص 35 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

لا يمكن فهم الواقع الحالي للمدرسة الجزائرية ، دون التعرف على الواقع الاجتماعي التربوي في الجزائر غداة الاستقلال ، من جهل وفقر وحرمان حيث كانت التربية موجهة بالدرجة الأولى إلى المعمرين الفرنسيين والمتعاملين معهم ، أما انتشار التعليم بين الجزائريين فبقي محصورا في التعليم الابتدائي ولم يكن شاملا ولا ديمقراطيا وكانت الأهداف التربوية نفسها التي كانت في المدرسة الفرنسية غير مناسبة للخصائص الحضارية وطموحات المجتمع الجزائري وقد كان الواقع الاجتماعي والتربوي يتميز بعدة مظاهر يمكن حصرها فيما يلي :

- 1- انخفاض مستوى التمدرس عند الجزائريين : لقد كان الجهل منتشرا في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي مما أدى إلى رد فعل تمثل في التوسع التربوي رغبة في تجسيد طموحات الثورة الجزائرية وخاصة بين الطبقات المحرومة في أرياف والمد اشترى والقرى .
- 2- حاجة الجزائر إلى إطارات : خرج الاستعمار من الجزائر عند استقلالها و بقي الاقتصاد الجزائري والمصالح الاجتماعية والإدارية دون إطارات كفاة ، لهذا كانت الحاجة كبيرة إلى إطارات في كل التخصصات والمستويات ، وكان على المدرسة الجزائرية سد هذا الفراغ .
- 3- توفر قيادة وطنية : حيث بقي مستوى الوطنية مرتفعا ، بعد أكثر من سبع سنوات من التضحيات وقد انتشرت هياكل التعليم بعد الاستقلال وخاصة في عهد الرئيس هواري بومدين الذي كان يطمح في رفع مكانة الجزائر على كل المستويات والأصعدة ، حيث كان ذلك غير ممكن دون إعطاء دفع قوي للتعليم ، و توفير احتياجاته من الهياكل والإطارات ، بما في ذلك جلب المتعاونين الفنيين من بعض الدول العربية والأوربية .
- 4- توفر الإمكانيات المادية : لقد ساعدت مدا خيل الدول من المحروقات على نشر التعليم وتوسيعه .

وكلها عوامل ساعدت إلى حد بعيد على الدفع القوي للمدرسة الجزائرية و توسيعها، ونالت التربية في الجزائر المستقلة حصة الأسد من الاهتمام،وقد أدى ذلك إلى عدة مظاهر :

أ- انتشار المدارس : قامت السلطات السياسية بإعطاء دفع قوي إلى التعليم من خلال عملية واسعة للبناء فانتشرت المدارس في القرى ، حيث عمل المسؤولون على تقريب المدارس من التجمعات السكنية النائية .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

ب- ديمقراطية التعليم : ظهر مصطلح ديمقراطية التعليم في قاموس المدرسة الجزائرية و تناولته بإسهاب السلطة السياسية ووسائل الإعلام واستعماله التلاميذ والطلبة لتوضيح حقهم في الدراسة. (1)

1- تنظيم التعليم في الجزائر لحداثة الاستقلال (1962-1969):

لقد كان التعليم غداة الاستقلال مقسما إلى مرحلتين و هما مرحلة التعليم الابتدائي و مرحلة التعليم العام ، وهو ما صار يعرف من بعد بمرحلة التعليم المتوسط ، وفي أول دخول مدرسي تم في أكتوبر سنة 1962 في الجزائر المستقلة اتخذت وزارة التربية آنذاك قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع و قد تم توظيف 3.452 معلما للعربية ، و 16.450 للغة الأجنبية منهم عدد كبير من الممرنين قصد سد الفراغ المدهش الذي أحدثه عمدا أكثر من 10.000 معلم فرنسي غادروا بلادنا بصفة جماعية زيادة على 425 معلم جزائري من مجموع 2600 انقطعوا عن التعليم ليلتحقوا بقطاعات أخرى وأسندت لهؤلاء المعلمين المبتدئين مهمة التدريس بعد أن تدربوا في ورشات صيفية ، و في انتظار وضع إصلاح شامل يتناول بنائيات التعليم ومضامينه وطرائقه ، أجريت على التعليم تحويلات مختلفة منذ سنة 1962 و من إجراءات الفورية التي اتخذت نذكر : (2)

الإطار الوطني الجزائري الذي وضع فيه التعليم في بلاد استعادت سيادتها و حريتها واستقلالها وأعدت الاعتبار للغة الوطنية والتربية الدينية والأخلاقية والمدنية والتاريخ والجغرافيا، وغيرها ثم شكلت لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول في (15-12-1962) حددت الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم ، تلك تمثلت في التعريب والجزارة و ديمقراطية التعليم والتكوين العلمي و التكنولوجي .

لقد شهد الدخول المدرسي الثاني بعد الاستقلال أي سنة 1963-1964م حملة كبيرة لتنظيم تدريس اللغة العربية وتعميم الإجراءات المتخذة بهذا الشأن على جميع المدارس الابتدائية وتدعيمها بتعليمات تطبيقية ، وهكذا تقرر تعريب السنة الأولى الابتدائية تعريبا كاملا بتوقيت 15 ساعة في الأسبوع، يتعلم التلاميذ بالعربية كل المواد المبرمجة وكان توقيت السنوات الأخرى يحتوي على 30 ساعة أسبوعية منها عشر ساعات للغة الوطنية ، قد استلزمت هذه الإجراءات مجهودات ضخمة لتوفير العدد الكافي من المعلمين لأن اللغة العربية كانت غريبة في وطنها في

(1) - بوفلحة غياث، التربية و التكوين بالجزائر ، مرجع سابق ، ص ص 37 . 38 . 39 .

(2) - الطاهر زرهوني ، التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال ، مرجع سابق ، ص 42 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

عهد الاستعمار ومحكوم عليه بالهجر حيث أنها لم تدرس كلغة أجنبية لمدة 03 ساعات في الأسبوع إلا في مدارس قليلة العدد موجودة بأحياء كان يطلق عليها آنذاك إسم الأحياء العربية كما شرع في تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم بفتح أبواب المؤسسات لكل من كان في سن السادسة وحتى للذين سبق أن حرموا من حقهم في التسجيل ، حيث كان التلاميذ في السنة الأولى من التعليم الابتدائي وهم في سن التاسعة أو العاشرة إذ لم تعط لهم الفرصة قبل الاستقلال ليلتحقوا بالمدرسة في الوقت المناسب .

وفي أكتوبر 1967م تم تطبيق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملا تدرس كل المواد المبرمجة باللغة العربية وحدها و بتوقيت 20 ساعة في الأسبوع و قد ارتفع عدد التلاميذ إلى 1.461.776 (منهم : 918.000 ذكورا و 543.777 إناثا) وعدد المعلمين إلى 33.113 منهم 17.047 بالعربية و 16.066 بالفرنسية موزعين إلى 27.307 جزائري و 5.806 أجنبي أي نسبة 15.34 % من المجموع في التعليم الابتدائي ، أما في السنة الثالثة الابتدائية وابتداء من الموسم الدراسي 1968-1969م فنقرر تدريس مادة الحساب لمدة خمس ساعات في الأسبوع بالفرنسية وساعة وأربعين دقيقة بالعربية ، الشيء الذي أحدث ضجة في الأوساط المعنية واختلالا تربويا في الأقسام ، فاعتبر هذا الإجراء فاشلا وتقرر تدريس الحساب بالعربية وحدها ابتداء من السنة الموالية ومهما يكن من أمر يمكن تمييز هذه المرحلة الأولى التي استمرت إلى سنة 1969 بكونها استرجعت نهائيا للغة العربية مكانتها في النظام التعليمي واهتمت بتدعيمها في المرحلة الابتدائية.

تتميز هذه المرحلة الأولى التي استمرت إلى سنة 1969 بكونها استرجعت نهائيا للغة العربية مكانتها في النظام التعليمي واهتمت بتدعيمها في المرحلة الابتدائية ، حيث أصبحت لغة التعليم في كل المواد، وغيرت بصفة جذرية البرامج التعليمية الموروثة وتركت الكتب المستعملة في عهد الاستعمار، الأمر الذي حث على وضع أكبر عدد من الكتب الجزائرية تتماشى واختياراتنا الأساسية من تعميم التعليم وتعريبه وطابعه الديمقراطي والعلمي وحقائق البلاد. (1)

واهتمت الدولة الجزائرية الفتية عند وضع مخططات التنمية بالمنظومة التربوية ومنحتها مكانة خاصة في مشاريعها التنموية ، وتتجلى مكانة المنظومة التربوية في مخططات التنمية في الجزائر فيما يلي :

(1) - الطاهر زرهوني ، مرجع سابق ، ص ص 43-44-45.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): هو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية عهدا للتخطيط ولقد كانت حصة قطاع التربية والتعليم في هذا المخطط ما يقارب 13 % من الميزانية العامة للدول أي قيمته 1.19 م . د . (1)

الجدول رقم (1) : يقارن بين ميزانية قطاع التربية في السنوات الثلاث (1967-1969)

السنوات :	1967	1968	1968	1969
ميزانية الدولة (م . د . ج)	01.821	02.035	05.309	09.16
ميزانية قطاع التربية(م.د.ج)	0.24	0.17	0.78	01.19
النسبة %	%13.8	%08.35	%14.69	%12.99

المصدر : من الأنترنات ، موقع وزارة التربية الوطنية .

أهم منجزات المنظومة التربوية في المخطط الثلاثي نذكر ما يلي :

تطبيق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملا وفي جميع المواد ابتداء من الموسم الدراسي (1967-1969م) تعريب الثالثة ابتدائية بصفة جزئية ابتداء من الموسم الدراسي (1968-1969) تعريب السنوات الأولى الثلاث بشكل كامل، وتعريب جزئي للسنة الرابعة ابتدائية ابتداء من السنة الدراسية (1969-1970) وعموما فإن المرحلة الأولى للتعريب التي استمرت إلى سنة 1970 م فيمكن تلخيصها في التعليميين الابتدائي والمتوسط كما يلي :

المرحلة الابتدائية : كانت السنة الأولى والثانية معربتين تعريبا كاملا لا تدرس فيهما أي لغة أجنبية ، وكانت تدرس في السنة الثالثة إلى السادسة المواد الأدبية باللغة العربية والمواد العلمية باللغة الفرنسية ويتراوح توقيت المواد بالعربية ما بين 10 و 15 ساعة في الأسبوع أما في السنتين السابعة والثامنة فكان التوقيت موزعا إلى 20 ساعة بالفرنسية و 10 ساعات لتدريس المواد باللغة العربية . (2)

المرحلة المتوسطة : ولكي نقيس تطور التعليم التكميلي أي المتوسط يستحسن أن نعطي عنه لمحة وجيزة من السنة الأولى إلى الرابعة متوسط، كانت المواد الأدبية باستثناء الجغرافيا تدرس بالعربية والمواد العلمية بالفرنسية ، وكان توقيت المواد المدرسة بالعربية يتراوح ما بين 8 و 10 ساعات في الأسبوع وكانت توجد نحو 15 متوسطة معربة ، بالإضافة إلى أقسام عديدة معربة

(1) - من الإنترنت ،موقع وزارة التربية الوطنية ،إحصائيات سنة 2003/03/12-2003 على الساعة 14.30 مساء .

(2) - الطاهر زرهوني ،مرجع سابق ،ص 46 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

أيضا في المتوسطات " المزدوجة " أو الانتقالية وهي تسمية أطلقت على المؤسسات التي تدرس فيها أغلبية المواد باللغة الأجنبية.

وأما عدد التلاميذ فإنه بلغ في أكتوبر 1970م من التلاميذ المسجلين 1.851.416 تلميذا منهم: 700.924 إناثا و 1.150.492 ذكورا ، وكان توزيع المنتمين للتعليم المتوسط كمايلي:

التعليم المعرب: 24.10 ، التعليم المزدوج : 85.450 ، التعليم التقني: 32.29 و الزراعي: 8.511⁽¹⁾.

2- إصلاح التعليم (1970-1980):

تميزت هذه المرحلة بالأعمال التحضيرية للإصلاح التربوي في إطار مخططات التنمية وهو إصلاح شامل في مجالات الهياكل ومضامين البرامج وطرائق واستراتيجيات التدريس.

وعرفت الفترة الممتدة من (1970 إلى 1980) إعداد مشاريع إصلاحية كمشروع (1973) المتزامن ونهاية المخطط الرباعي الأول وبداية المخطط الرباعي الثاني، ومشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974م التي صدرت ، بعد تعديلها في شكل أمره 16 افريل 1976 وتعد الأمرية المذكورة أهم إنجاز إصلاحي يخص إصلاح المنظومة التربوية ، والتي لا يزال العمل مستمر بها حتى يومنا هذا وتشتمل الأمرية على تنظيم التربية والتكوين الذي نص على إنشاء المدرسة الأساسية و توحيد التعليم الأساسي وإجباريته وتنظيم التعليم الثانوي وظهور فكرة التعليم الثانوي المتخصص وتنظيم التربية التحضيرية ، تنظيم البحث التربوي إعداد البرامج والوسائل التعليمية ، تكوين المستخدمين ،التنظيم والمراقبة والتفتيش التربوي ، التوجيه المدرسي الخدمات الاجتماعية الإدارية المدرسية⁽²⁾

المخطط الرباعي الأول : (1970-1973م): كانت حصة قطاع التربية والتعليم في هذا المخطط ما يقارب 18% من الميزانية العامة للدولة ، أي ما قيمته (6.5م.د.ج)⁽³⁾

الجدول رقم (2) : يقارن بين ميزانية الدولة وميزانية قطاع التربية في السنوات الأربع للمخطط الرباعي (1970-1973م)

(1) - نفس المرجع السابق ،ص 46.

(2) - لمجلس الأعلى للتربية،المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة و إصلاح التعليم الأساسي،مارس 1998 ص111.

(3)- من الإنترنت ،إحصائيات سنة 2003 ،وزارة التربية الوطنية،2003/03/1.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

السنوات :	1970	1971	1972	1973	المجموع:
ميزانية الدولة (م.د.ج)	09.25	07.34	08.89	10.85	36.31
ميزانية قطاع التربية(م.د.ج)	01.69	01.73	01.36	01.72	06.5
النسبة %	%18.30	%23.60	%15.30	%15.87	%17.90

المصدر : من الأنترنات ، موقع وزارة التربية الوطنية .

ومن الإجراءات البيداغوجية التي اتخذت في نطاق تطبيق هذا المخطط يجدر بنا أن نذكر التعديلات التي أدخلت على البرامج والمناهج التعليمية وعلى الخريطة المدرسية التربوية والإدارية ومقاييس توجيه التلاميذ وتقييمهم على أسس علمية ومنطقية حتى نتفادى التسربات الكثيرة والتكرار الفادح وهذا كله تمهيدا لإصلاح جذري شامل يستجيب لتطلعات عميقة ومشروعة و يندرج ضمن منظور يرمي إلى إعادة بناء النظام التربوي القائم.⁽¹⁾

وتقرر أيضا توحيد التعليم المتوسط ليكون مستقلا بذاته و يوفر بتكافؤ الفرص لجميع التلاميذ الناجحين في امتحان السادسة أي الأولى متوسط وانتقالهم من قسم بنسبة مئوية تعادل 85% إلى السنة الثالثة ونسبة 70% إلى السنة الأولى ثانوي، وأعتقد أن تحقيق هذه النسب كان صعبا الشروع ابتداء من الموسم الدراسي 1971-1972 م في تحويل مدارس التعليم التقني إلى متوسطات متعددة التقنيات .

تعريب ثلث الأقسام العلمية في مستوى السنة الأولى ثانوي تعريبا كاملا أي في جميع المواد. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية جزئيا ، لا يفوتنا أن نعترف بأن قطاع التربية لم يحقق كل الأهداف المسطرة في نطاق هذا المخطط لأن إنجازها كليا لم يكن بالأمر السهل وفي هذا الصدد يمكننا أن نلاحظ النقائص التالية :

لوحظ أن الانتساب إلى التعليم الابتدائي لم يبلغ النسب المنشودة خاصة في أرياف وضواحي المدن الكبرى، لوحظ التأخرات الكبيرة في إنجاز بعض المدارس وكذا النقص الملحوظ في إيجاد المعلمين الأكفاء.

(1) - الطاهر زرهوني، نفس المرجع السابق، ص 47.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

إلغاء تكميلات التعليم التقني والتعليم الفلاحي على الرغم من أن هذه التكميلات كانت الأساس لتكييف تربيتنا مع حاجات التنمية .⁽¹⁾

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) :

كانت حصة قطاع التربية والتعليم في هذا المخطط ما يقارب 4.82% من الميزانية العامة للدولة أي ما قيمته 5.84م.د.ج.⁽²⁾

جدول رقم (03) : يقارن بين ميزانية الدولة وميزانية قطاع التربية في المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

السنوات :	1974	1975	1976	1977	المجموع
ميزانية الدولة (م . د . ج)	34.53	23.50	28.83	35.03	121.23
ميزانية قطاع التربية (م.د.ج)	01.76	0.33	01.04	02.71	05.84
النسبة %	%05.11	%01.44	%03.61	%07.76	%04.82

المصدر : من الأنترنات ، موقع وزارة التربية الوطنية .

تم إدخال تعديلات ضمن مشروع أولي لإصلاح التعليم الابتدائي الذي زكى فعلا، ولكن لم يشرع في تطبيقه إلا خلال الخطة الثانية (1974-1977) ولم تصدر النصوص ذات الأهمية القصوى إلا في أفريل 1976، ولم يشرع فعلا في تنصيب المدرسة الأساسية إلا ابتداء من الموسم الدراسي (1980-1981) بعد قرار اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني حول التربية والتعليم العالي والتكوين في دورتها الثانية من 26 إلى 30 ديسمبر 1979، وأهم منجزات المنظومة التربوية خلال المخطط الرباعي الثاني يمكن تلخيصها فيما يلي :

الشروع ابتداء من الموسم الدراسي (1975 - 1976) في تعميم الإصلاح التربوي الذي أقره الميثاق الوطني وصادق عليه المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني. إعطاء عناية خاصة للتعليم التقني والمهني في إطار إصلاح التعليم الثانوي والعمل على توسيع مجالاته وتمكينه مستقبلا من استقطاب أغلبية خريجي المدرسة الأساسية . الشروع في استكمال تعريب مادة الحساب في المرحلة الابتدائية .

الرفع من نسبة التعريب بأقسام التعليم المتوسط والفروع العلمية بالتعليم الثانوي.

1 (- من الإنترنت ،موقع وزارة التربية الوطنية ،إحصائيات 2003-2003/03/15 على الساعة : 15.00 مساء.)
2 (- من الإنترنت ،موقع وزارة التربية الوطنية ،إحصائيات 2003-2003/03/15 على الساعة 15.00 مساء.)

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

اعتبر الموسم الدراسي (1976-1977م) موسم توحيد المنظومة التربوية كما نص عليه المرسوم الخاص بإدماج المؤسسات الحرة ضمن التعليم العمومي الحكومي، ولكل هذه الاعتبارات يمكن أن نقول أن هذا الموسم يعتبر بحق موسم ولادة المدرسة الجزائرية الحقيقية⁽¹⁾.

أما بنية التكوين المهني فتفرعت إلى فرعين أساسيين وهما فرع التكوين المهني القصير وهو يسعى إلى تكوين عمال مؤهلين أو مهنيين من المستوى الثالث كمساعدين في التعليم، مثلا ثم فرع التكوين المهني الطويل لمدة ثلاث سنوات، وهو يهدف إلى تكوين الأطر المتوسطة من المستوى الرابع، و بعد تدريب كاف في الميدان والورشات الملائمة .

المرحلة التكميلية (1978-1979) :

ولقد كانت حصة قطاع التربية والتعليم في هذه المرحلة ما يقارب 3.14 % من الميزانية العامة للدولة، أي ما قيمته 3.38 (م.د.ج).⁽²⁾

الجدول رقم (4) : يقارن بين ميزانية الدولة وميزانية قطاع التربية في المرحلة التكميلية بين سنتي 1978-1979م .

السنوات :	1978	1979	المجموع
ميزانية الدولة (م . د . ج)	16.36	91.34	107.43
ميزانية قطاع التربية (م.د.ج)	161	01.77	03.38
النسبة %	%09.89	%01.94	%03.14

المصدر : من الأنترنات ، موقع وزارة التربية الوطنية .

وأهم المكاسب التي أحرزتها المدرسة الجزائرية خلال هذه المرحلة ما يلي :
ارتفاع أعداد التلاميذ في التعليم الابتدائي سنة (1976-1977) من 02.782 إلى 2972.242 سنة (1978-1979) أي بزيادة : 190.198 تلميذ وفي هذا الصدد انعقد في بداية جويلية 1979م بالعاصمة ملتقى ضم الإطارات العاملة في حقل التربية وقد كان هذا الملتقى الذي دخل في إطار تحضير السنة الدراسية (1979-1980) مناسبة لوزير التربية ليحدد منطلقات وأسس النظام التربوي في الجزائر على ضوء توجيهات ومقررات المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني

(1)- الطاهر زرهوني ،مرجع سابق ،ص ص 53-54.

(2) -من الإنترنت ،موقع وزارة التربية الوطنية ،إحصائيات 2003/03/15-2003 على الساعة : 14.00 مساء.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

وأحكام الأمر المتعلق بالتربية والتكوين الصادر في 16 أفريل 1976، وانطلاقا من الحرص على توحيد المدرسة و توحيد أفكار المتخرجين منها .

أما الخطوط العريضة لهذا الإصلاح فهي كالتالي :

لقد اعتمد إصلاح تعليم للمدرسة الأساسية كقاعدة تدوم الدراسة الإلزامية فيها تسع سنوات وتوفر بواسطتها تربية عامة بوليتكنية (متعددة التقنيات).

ترتبط بهذه المدرسة الأساسية التي تعتبر بحق الحجر الأساسي لبناء التعليم الجديد مؤسسات تعليمية ثانوية عامة أو مؤسسات تكوين مهني ،إما قصير المدى من المستوى الثالث، و إما طويل المدى من المستوى الرابع .

ويحتوي الهيكل التعليمي الذي يتفرع عن مرحلة التعليم الإلزامي أي التعليم الذي يزاول في المدرسة الأساسية البوليتكنية :

على بنية تعليمية ثانوية تقوم أساسا بإعداد التلاميذ للالتحاق بالتعليم العالي والجامعة وهذه البنية تتفرع إلى فرعين رئيسيين هما :

تعليم ثانوي عام يعد الطالب إلى البكالوريا في ثانوية تعليم عام، و تعليم ثانوي متخصص و هذا يقوم بإعداد الطلبة إلى بكالوريا التعليم الثانوي العام و في آن واحد يقوم بتكوين الإضافي متخصص يهدف إلى دعم و تفتيح المواهب والمهارات الخاصة و يفيد هذا التكوين الإضافي الذي يقصد أساسا تزكية المهارات التي تعود على التلاميذ بفوائد منها :

العناية التربوية الخاصة أوالمساعدة في متابعة دراستهم العليا .⁽¹⁾

الإصلاح التربوي (1980-1990م) :

إن أهم حدث عرفته المنظومة التربوية في هذه الفترة يتمثل في إصلاح المدرسة الأساسية التي تم تنصيبها إبتداء من السنة الأولى وذلك للعام الدراسي (1980-1981م) فما هي بالضبط هذه المدرسة الأساسية التي أحدثت هذه الضجة داخل وخارج محيطها ؟

فيمكن تعريفها على ضوء وثائق الإصلاح بأنها البنية التعليمية القاعدية التي تكفل لجميع الأطفال تربية أساسية واحدة لمدة تسع سنوات، تسمح لكل تلميذ بمواصلة التعليم إلى أقصى ما يستطيع ،نظرا لمواهبه وجهوده كما تهيئه في نفس الوقت وتعدّه إلى الالتحاق بوحداث الإنتاج أو بمؤسسات التعليم المهني ،فتعتبر من جهة أخرى مدرسة شاملة متعددة التقنيات يتكامل فيها العلم بالتطبيقات

(1) - الطاهر زرهوني ،مرجع سابق ،ص ص 56-57.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

العلمية وبترجمة المعارف النظرية إلى مهارات أو مواقف إجرائية، وتتجسد في النهاية عناصرها واختياراتها الأساسية التي أخذت بعين اعتبار وضع معالم الإصلاح للنظام التربوي فيما يلي :

1- ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال الذين لهم حق في الدراسة من 06 إلى 16 سنة وبصفة إلزامية ومنحهم مجانية التعليم في جميع المستويات وفي جميع المؤسسات التعليمية

2- جزارة التعليم من ناحية المضمون والبرامج والمناهج والكتب والوسائل التربوية و التآطير .

3- تعريبه تعريبا كاملا .

4- تفتحه على المحيط القريب والبعيد ، عن طريق دراسة الوسط وتعلم اللغات الأجنبية.

5- الاهتمام بالعلوم و التكنولوجيا .

6- ربط التربية بالحياة والثورة الجزائرية .

7- اعتبار التربية بمعناها الواسع لتشارك في مسئوليتها الشاملة والمتكاملة المؤسسات المدرسية والأسرة والمنظمات الاجتماعية والهيئات الوطنية على اختلاف مهامها و نشاطاتها (1).

أسباب ظهور المدرسة الأساسية :

لقد كانت المدرسة الأساسية نتيجة لعاملين مرتبطين هما :

التطور الاجتماعي و الاقتصادي : لقد عرفت الجزائر بعد استقلالها تطورا كبيرا نتيجة الجهود المبذولة على كل المستويات من أجل التنمية والرقى ، فصار بالإمكان زيادة تطوير المنظومة التربوية ومدتها بمزيد من الإمكانيات المادية والبشرية ، كما أن التطور الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى ظهور الحاجة إلى عمال مهرة و تقنيين ، وبالتالي الحاجة إلى تطوير المنظومة التربوية لكي تتماشى مع متطلبات الصناعة الجزائرية،ومدها بما تحتاج إليه من أخصائيين .

عيوب التنظيم التربوي الموروث : لقد وجدت في النظام التربوي الموروث تناقضات

وسلبيات تتنافى مع الخيارات الأساسية والسياسية للجزائر المستقلة . (2)

خصائص و أهداف المدرسة الأساسية :

(1) - الطاهر زرهوني، مرجع سابق ، ص ص 121-122.

(2) - بوفلجة غياث ، مرجع سابق ، ص 45 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

إن المدرسة الأساسية هي محاولة للتغيير، تماشياً مع المستجدات من تعميق للتعريب ومسايرة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده الجزائر، وترسيخاً للمبادئ السياسية للدولة ولطموحات الجماهير، وقد جاء في وثيقة إصلاح التعليم (أبو عبد الله غلام الله : 1982 ص 6) أنه من العزم على الإرساء المكين للاشتراكية في الجزائر والتحكم في متطلبات الثورة الصناعية، والثورة الزراعية، تجلت ضرورة إصلاح المدرسة، التي لها أربع مهام رئيسية وهي:

1- تربية الشبيبة على الخلق الاشتراكي، وعلى حب العمل والتمسك بقيم الحضارة العربية الإسلامية و على روح التضامن مع القوى العالمية والتقدم .

2- التربية على حب الوطن، وعلى الدفاع على مكاسب الثورة، والتجنيد الدائم للمشاركة في مهام البناء لاجتماعي.

3- تحصيل المعارف العلمية والتقنية اللازمة لرفي الأمة الثقافي والنمو الاجتماعي والاقتصادي للوطن .

4- التربية على العمل بالعمل، تربية تقضي على الثنائية التقليدية التي تفصل بين التكوين الفكري والتكوين اليدوي، وبين النظرية والتطبيق .

وهكذا ظهرت المدرسة الأساسية متماشية مع الخطوط العريضة الأنفة الذكر، وأهم خصائصها :

1- دوام تسع سنوات لكل طفل .

2- ضمان قدر متساوي من المعلومات لكل طفل .

3- توحيد لغة التعليم .

4- ربط البرامج التعليمية بالقيم العربية الإسلامية .

5- تعويد التلاميذ على العمل اليدوي وترغيبهم فيه.⁽¹⁾

6- مراعاة نمو قدرات الطفل عند وضع البرامج .

لمختلف أطوار النمو عند الطفل، كما هي موضحة فيما يلي :

أ- الطور الأول : من 6 إلى 9 سنوات وتسمى هذه المرحلة القاعدية، ويتم فيها نمو الجوانب النفسية الحركية مثل : التحكم في الحركات الجسمية ونمو الذكاء والحدس، ثم الفضول والاندماج في المجتمع .

(1) - بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص ص 46-47 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

ب- الطور الثاني : من سن 10 إلى 12 سنة وتسمى هذه المرحلة مرحلة التيقظ وهي الفترة ما قبل المراهقة وأهم الخصائص النفسية التي يتميز بها الطفل في هذه المرحلة نذكر : سرعة النمو نمو التفكير المجرد وظهور القدرة الإبداعية ، ثم تطور الروح الجماعية .

ج- الطور الثالث : من سن 13 إلى 15 سنة وهي مرحلة التوجيه وتمثل فترة المراهقة ، وأهم الخصائص النفسية التي يتميز بها المراهق تتمثل في القدرة على الاستدلال ، ونمو الشخصية وتكوين نظرة أخلاقية والرغبة في التعبير والتحكم والتأثير، ثم تيقظ الحوافز المهنية والتفكير في المستقبل . (1)

وتوفر المدرسة الأساسية للتلاميذ ما يلي :

دراسة اللغة العربية بحيث يتقنون التعبير بها مشافهة وتحريرا ، وتهدف هذه الدراسة التي تعتبر من عوامل شخصيتهم القومية إلى تزويدهم بأداة العمل ، والتبادل وتمكينهم من تلقي المعارف واستيعاب مختلف المواد ، كما تتيح لهم التجاوب مع محيطهم .

تعلما يتضمن الأسس الرياضية والعلمية يمكنهم من اكتساب تقنيات التحليل والاستدلال وفهم العالم الحي والجامد ، دراسة الخطط الإنتاجية وتربية التلاميذ على حب العمل عن طريق ممارسته وهذا التعليم الذي يتم على الأخص في المعامل ووحدات الإنتاج يمكنهم من اكتساب معلومات عامة حول عالم الشغل ، ويعددهم للتكوين المهني ويهيئهم للاختيار الواعي لمهنتهم . ويهدف هذا التعليم إلى توعية التلاميذ بدور ومهمة الأمة الجزائرية والثورة ورسالتهم بالقوانين التي تحكم التطور الاجتماعي ، كما يهدف إلى إكسابهم السلوك والمواقف المطابقة للقيم الإسلامية

والأخلاقية ، تعلما فنيا يوظف الأحاسيس الجمالية ويمكنهم من المساهمة في الحياة الثقافية ويؤدي إلى إبراز المواهب المختلفة في هذا الميدان والعمل على تشجيع نموها ، تربية بدنية أساسية وممارسة منتظمة لإحدى النشاطات الرياضية وتشجيع التلاميذ على المشاركة في مختلف المسابقات التي تنظم في إطار الرياضة المدرسية .

تعليم اللغة الأجنبية حيث يتاح للتلاميذ الاستفادة من الوثائق البسيطة المحررة بهذه اللغات والتعرف على الحضارات الأجنبية و تنمية التفاهم المشترك بين الشعوب . (2)

أهمية المدرسة الأساسية في هيكلنا التربوي :

(1) - بوفلجة غياث ، مرجع سابق ، ص 48 .

(2) - الطاهر زرهوني ، مرجع سابق ، ص 129-130 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

وأهمية المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات في هيكلنا يعود إلى سببين، حسب الباحث تركي رابح :

السبب الأول : هو ضمان عدم عودة أطفالنا الذين سيغادرونها بعد أن يمكثوا بها تسع سنوات من التعليم المتواصل إلى الأمية من جديد، كما كان يحدث في التعليم الابتدائي حيث يعود أطفالنا الذين يغادرون المدرسة الابتدائية ولا ينجحون في الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط إلى الأمية أو شبه الأمية نظرا لضعف التعليم الابتدائي في الوقت الحاضر بسبب ضعف المعلمين الذين يقومون بالتعليم فيه من ناحية، و بسبب جهل وأمية الأسر الجزائرية وخصوصا في الريف والبادية من ناحية أخرى، فالتعليم ضعيف من ضعف المعلمين والبيئة الاجتماعية فقيرة ثقافيا بسبب كثرة انتشار الأمية بين المواطنين .

السبب الثاني : لأهمية المدرسة الأساسية ذات التسع سنوات فهو مزجها في نظامها التعليمي بين التعليمين النظري والتقني، بحيث يجمع تلامذتها في تعليمهم بين مختلف العلوم الإنسانية والعلمية والرياضيات واللغات وبين التعليم التقني، فيتعلمون إلى جانب تلك العلوم حرفة أو مهنة يستطيعون بها أن يشقوا طريقهم في الحياة بسهولة، ويندمجوا في عجلة الاقتصاد الوطني بكل يسر عندما يغادرون مدارسهم إلى معمة الحياة العملية .⁽¹⁾

وقد شهدت هذه المرحلة مثل المراحل السابقة، وضع مخططات تنموية إصلاحية مست جميع الميادين بما فيها قطاع التربية والتعليم كقطاع حيوي نذكر منها ما يلي :

1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984 م) :

ولقد كانت حصة قطاع التربية والتعليم في هذا المخطط ما يقارب (11.72%) من الميزانية العامة للدولة ، أي ما قيمته (65.70% م.د.ج)⁽²⁾

الجدول رقم (5) : يقارن بين ميزانية قطاع التربية في السنوات الخمس للمخطط الخماسي الأول 1984-1980

السنوات :	1980	1981	1982	1983	1984	المجموع
ميزانية الدولة (م . د . ج)	67.8	92.63	124.92	141.46	134.95	560.6

⁽¹⁾ - تركي رابح، أصول التربية و التعليم ، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990 ، ص ص 104-105.

⁽²⁾ - من الإنترنت ، موقع وزارة التربية و التعليم الوطنية ، إحصائيات 15، 2003/03/2003 على الساعة 15.00 مساء .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

21.87	19.02	0.73	0.62	0.83	0.67	ميزانية قطاع التربية (م.د.ج)
%03.90	%14.10	%0.52	%0.50	%0.90	%01.00	النسبة %

المصدر : من الأنترنات ، موقع وزارة التربية الوطنية .

وكانت أهم المنجزات التي ركزت عليها المنظومة التربوية في المخطط الخماسي الأول نذكر ما يلي :

ركز هذا المخطط على الأسبقية التي استحقها التكوين بصفة عامة وتخطيط تكوين الأصناف التي يحتاج إليها التعليم الثانوي بصفة خاصة، كما ركز على أهمية تدعيم جهاز تكوين المؤطرين .
 شرع في تنصيب المدرسة الأساسية في الموسم الدراسي : (1981-1980) .

الشروع في عمليات التوجيه نحو الشعب التقنية ابتداء من الموسم الدراسي (1982-1981) رغم أن إصلاحات المنظومة التربوية كانت مقررة في هذا الشأن منذ 1976.

كان عدد أساتذة التعليم التقني الجزائريين ضئيلا جدا ، بحيث تم توظيف عدد كبير من المتعاونين الأجانب حتى بلغ عددهم في الموسم الدراسي (1983-1982) نسبة 80% و يرجع ذلك إلى انعدام مؤسسات خاصة بتكوين أساتذة التعليم التقني. (1)

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) :

و لقد كانت حصة قطاع التربية والتعليم في هذا المخطط ما يقارب (01.10 %) من الميزانية العامة للدولة ، أي ما قيمته (18.02م.د.ج).

الجدول رقم (6) : يقارن بين ميزانية الدولة وميزانية قطاع التربية في السنوات الخمس للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)⁽²⁾

المجموع	1989	1988	1987	1986	1985	السنوات :
370.5	71.73	68.84	65.21	88.40	76.52	ميزانية الدولة (م. د. ج)

(1) - المجلس الوطني للتخطيط ، تقرير إنجاز المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) أكتوبر 1990.

(2) - ، موقع وزارة التربية ، www.medication.com إحصائيات 2003/03/15-2003 على الساعة 14.30 مساء.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

52.25	10.32	10.29	11.37	10.82	09.45	ميزانية قطاع التربية (م.د.ج)
-------	-------	-------	-------	-------	-------	------------------------------

المصدر : من الأنترنات ، موقع وزارة التربية الوطنية .

و أهم منجزات المنظومة التربوية في المخطط الخماسي الثاني نذكر ما يلي :

-إصلاح التعليم الثانوي الذي لم يشرع في تنصيبه وتطبيقه إلا بمناسبة الموسم الدراسي (1985-1986م) أي السنة التي أنشئت فيها جذوع مشتركة تفرعت على شعب عديدة بعد حذف الجذع المشترك الوحيد الذي يحوي فقط على التقني الرياضي والتقني الصناعي .

- إحداث شعب تقنية جديدة كالبيوكيمياء والإعلام الآلي والكيمياء الصناعية والزراعية، وكذلك في مجال إقامة إصلاح التعليم الثانوي ، ثم ابتداء من السنة الدراسية (1985-1986م) إدخال تعاليم اختيارية على مستوى مجموعة من مؤسسات التعليم الثانوي .

- تم إنشاء عدة متاقن وتخفيض التوقيت الخاص بالمواد التقنية بدون التغيير في أهدافها .

ورغم هذا التخطيط المحكم والإجراءات التي إتخذتها الدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية في هذه الفترة، إلا أن المدرسة الأساسية لم تستطع تحقيق طموح الشعب الجزائري في التطور العلمي والتكنولوجيا ،ويرجع ذلك لجملة من النقائص والسلبيات التي اعترضت طريق المدرسة الأساسية أثناء تطبيقها على أرض الواقع ونذكر منها ما يلي :

- نقص الترابط والتجانس والتكامل بين المواد وتعدد التقنيات ولاسيما إذا كانت ملقنة من طرف عناصر لم يحسنوا بعد تفهمها بصفة كلية أوفي حاجة إلى تكوين إضافي أو رسكلة حتمية في عدم الاهتمام بالكتابي لفائدة الشفهي وذلك رغم النسبة المرتفعة الممنوحة للمواد الخطية والتي تتراوح بين 55% إلى 77% .

بحيث يلاحظ أن التلميذ المنتمي إلى الطور الثاني مثلا لا يحسن أحيانا لا القراءة ولا الكتابة، الشيء الذي لا يمنعه من الانتقال إلى السنة السابعة عملا في ذلك بتطبيق نسبة القبول المحددة من طرف الجهات المعنية، كما يلاحظ أن التلميذ في الطور الثالث عاجز كذلك عن الكتابة الصحيحة السليمة.

- تشعب المواد وتضخم النشاطات وتكدس التوقيت إلى أن أصبح يحتوي في الطور الثالث على 32 ساعة في السنة السابعة بالإضافة إلى 03 ساعات للاستدراك و34 ساعة في الثامنة التاسعة زائد 03 ساعات للاستدراك، الشيء الذي يجعل التوقيت الإجمالي 37.35 ساعة في الأسبوع وهذا مرتفع جدا ومرهق مع العلم بأن التلميذ مطالب ببذل جهود أخرى لحفظ دروسه وإنجاز فروضه في المنزل الشيء الذي يشكل بدون شك عائقا له .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

في تأليف الكتب وطبعها بسرعة وفي آخر لحظة تحت الضغوط، والظروف المعروفة وبدون تجريب في غالب الأحيان، وبدون معالجة البرامج الموضوعية هي كذلك في آخر لحظة والدليل على ذلك الأخطاء التي لوحظت في كتب الفيزياء والتكنولوجيا وبعض القواميس والكتب التي جمعت بعد توزيعها على المؤسسات والتلاميذ وضعت على جهة بعد طبعها وصرف أموال باهضة، لأن تغييرات أدخلت على برامجها ومواضيعها علاوة على أن توزيع كتب أخرى لم تقع في الوقت المناسب أو لم توضع بين أيدي التلاميذ والمعلمين التابعين للولايات النائية بعد مرور سنة دراسية كاملة. (1)

وإذا نظرنا إلى الجانب النظري للمدرسة الأساسية، وإلى الأهداف التي تصبوا إليها يمكن القول أن المدرسة الأساسية هي تلك النظرة التي يناهز بتحقيقها المربون المعاصرون، إلا أن الواقع يثبت أنها لازالت تتخبط في مشاكل، لكونها تتطلب إمكانيات مادية وبشرية هائلة، فهي تتطلب الإقلال من عدد التلاميذ بالفصول الدراسية، وتحتاج إلى أجهزة ومخابر ضرورية للأشغال التطبيقية، إلا أن الأزمة الاقتصادية والنمو الديمغرافي السريع، والتراجع السياسي أمام المتحيزين إلى المدرسة الفرنسية في الجزائر، كلها عوامل وقفت في وجه تحقيق المدرسة الأساسية المتعددة التقنيات لأهدافها، فلم يبق من المدرسة الأساسية إلا اسمها، نتيجة عدم الوفاء بشروطها ومتطلباتها المادية، ونتيجة التعديلات المتكررة التي أدخلت على برامجها وتدهور القدرة الشرائية للمربين وانحطاط مكانتهم في المجتمع، وهكذا انخفض مستوى رضاهم المهني مما أثر سلبا على مرد وديتهم، وبالتالي على فعالية المدرسة الأساسية، وهو ما أعطى أعداءها فرصة للإنقذاط عليها، لقد كانت المدرسة الأساسية في الجزائر نتيجة تطور طبيعي، فظهرت لتحقيق أهداف دعت الحاجة إليها منها الحفاظ على التلاميذ لمدة 9 سنوات من التعليم الإلزامي وتعريب التعليم الأساسي- بما في ذلك الدول المتقدمة- يجب الكشف عنها من خلال البحوث العلمية والعمل على تقويمها موضوعيا (2)

كل هذه الإشكاليات التي عانت منها المنظومة التربوية، ولا تزال تعاني منها حتى يومنا هذا التي ارتبطت بما تشهده الجزائر من تغييرات سياسية مثل التعددية الحزبية والتغييرات الاقتصادية مثل اقتصاد السوق... كل هذه التغييرات وغيرها الكثير، تطلب القيام بإجراءات إصلاحية على

(1) - الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص ص 130-131.

(2) - بوفلجة غيات، مرجع سابق، ص ص 52-53.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

المنظومة التربوية الجزائرية ، حتى تواكب هذا الكم الهائل من التطور وتواجه التحديات العالمية التي يشهدها العالم ككل و منه الجزائر كدولة سائرة في طريق النمو .
ولكن قبل التطرق إلى الإصلاحات التي شهدتها فترة التسيينات حتى يومنا هذا ، يجدر بنا أن نتطرق إلى إلقاء نظرة خاطفة على تطور التعليم الثانوي ، التعليم الجامعي والتكوين المهني و التمهين .

إصلاح التعليم الثانوي :

كلنا على علم بان التعليم الثانوي عنصر هام في بنية المنظومة التربوية، لأنه يشكل حلقة وصل بين التعليم الأساسي الذي يزوده بنصف عدد التلاميذ المنتميين إلى السنة التاسعة، والتعليم الجامعي من جهة، وتتسجم مهامه أيضا في تكوين الإطارات تلبية لحاجيات البلاد إلى اليد العاملة من الصنف الرابع .

ولقد كان التعليم الثانوي في الجزائر محدودا ، وذلك نتيجة انتقائية التعليم في السنوات الأولى للاستقلال وأهم حاجز بالنسبة للطلبة هو الانتقال إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي العام أو الأهلية (وهي التي صارت تعرف بشهادة التعليم المتوسط ، وحاليا بشهادة التعليم الأساسي) إلى الالتحاق بمراكز التكوين المهني ، أو بعالم الشغل مباشرة ، لهذا بقيت الثانويات في السنوات الأولى للاستقلال محدودة الانتشار ، إلا أن اعتماد سياسة ديمقراطية التعليم ، وانتشار التعليم الأساسي على نطاق واسع ، وخاصة في القرى والأماكن النائية ، دفع إلى فتح المزيد من الثانويات العامة و المتأقن و الثانويات التقنية .

مهام و أهداف التعليم الثانوي حسب النصوص الرسمية :

قد حدد الميثاق الوطني عددا من المهام الخاصة بالتعليم الثانوي زيادة على الأهداف العامة التي حددتها المنظومة التربوية ككل بالعبارات التالية :

إن "التعليم الثانوي العام والتقني نظام يأتي امتدادا للمدرسة الأساسية ، وممر إجباري نحو التعليم العالي من جهة ونحو الشغل من جهة أخرى ، و ينبغي أن يكون منسجما ومتبلورا في مجموعة متناسقة تتحدد فيها الفروع وفقا لطبيعة الشروط الاقتصادية واحتياجات المجتمع المخططة ويعتبر هذا التعليم معبرا حقيقيا مفتوحا على دنيا العمل " (المصدر:الميثاق الوطني ، الجريدة الرسمية،العدد7،الأحد7 جمادى الثانية عام 1406 الموافق16 فبراير سنة 1986 م

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

ص236) ويتم ذلك بتنمية وتعزيز الشعب التي تهىء المهن التقنية، ومهام التأطير وبتحضير الانتقال إلى التعليم العالي، وقد وضحت قرارات اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثانية (26-31 سبتمبر 1979) بالتوجيهات المتعلقة بالتعليم الثانوي، وألحت على ضرورة إعطاء عناية خاصة للتعليم التقني والمهني في إطار إصلاح التعليم الثانوي والعمل على توسيع مجالاته وتمكينه مستقبلا من استقطاب أغلبية خريجي المدرسة الأساسية، وذلك تماشيا مع حاجات البلاد إتاحة الفرصة حسب أسلوب فعال في التوجيه للمتفوقين منهم للحاق بالجامعة لمواصلة الدراسة والتكوين في مجال اختصاصاتهم وضمان فرص العمل لهم، (المصدر: القرار رقم 23 للجنة المركزية للحزب) كما ألحت على "الشروع في إصلاح التعليم الثانوي العام باعتباره حلقة وصل بين التعليمي الأساسي والعالي وذلك بتطور مناهجه وإدخال إصلاحات جذرية على مضامينه، تدعم الشعب العلمية والرياضية والتقنية والأدبية" (القرار 24 من نفس المصدر). وألح أيضا على حتمية إصلاح التعليم الثانوي، الأمر المؤرخ في 16 أبريل 1976 (الجريدة الرسمية رقم 33 في 23 أبريل 1976) المتعلق بتنظيم التربية والتكوين وإعادة الخريطة المدرسية وأحداث مجلس التربية لإبداء الرأي في مختلف المسائل المتعلقة بالتربية والتكوين.

وتطبيقا لأحكام المادة 34 من الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين و المادة 14 من المرسوم الخاص بتنظيم وتسيير مؤسسات التعليم الثانوي المشار إليها أعلاه يشتمل التعليم الثانوي على ما يلي:

1- التعليم الثانوي العام الذي يدوم ثلاث سنوات ويتم فيه تحضير التلاميذ إلى مختلف شعب البكالوريا العلمية والأدبية ويمثل هذا الفرع، الخزان الذي يغذي الجامعة بالعناصر اللازمة وهو يتيح تدعيم المعلومات ذات المستوى المتوسط واكتشاف الاستعدادات التي تمكن صاحبها من مواصلة ما يلائمه من التعليم العالي.

2- التعليم الثانوي المتخصص الذي يهدف على الأخص إلى إتاحة الازدهار للمواهب البارزة التي يتم اكتشافها لدى الشبان أثناء تعليمهم في المرحلة الأساسية.

وينبغي أن يدعم التعليم الثانوي، تلك المواهب وأن ينمي شخصية أصحابها بواسطة الطرائق المناسبة والتدريبات الملائمة، ويدوم هذا النوع من التعليم ثلاث سنوات أيضا، وتختتم دراسة التعليم الثانوي العام والمتخصص بشهادة الدراسة الثانوية تسمى "البكالوريا" وتمنح شهادة البكالوريا إثر

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

سلسلة من الفحوص المستمرة والمتممة بامتحان نهائي، وتحدد كفايات البكالوريا بنص لاحق⁽¹⁾ (المصدر : المادة 17 من المرسوم رقم 76 في 16 أبريل 1976 و المتعلق بتنظيم و تسيير مؤسسات التعليم الثانوي - الجريدة الرسمية رقم 33 المؤرخة في 23 أبريل 1976) ، و تتمثل أهداف التعليم الثانوي فيما يلي :

- اكتساب التلاميذ المعارف الضرورية لمتابعة الدراسات العليا .
- تنمية قدرات التحليل والتعميم والتكيف مع مختلف الوضعيات .
- تنمية روح البحث .
- تنمية القدرة على التقييم الذاتي

يمنح التلاميذ باختلاف شعبهم تكويننا عاما يسمح لهم بتوسيع ثقافتهم العامة، واكتساب منهجية عمل تعدهم لمختلف المجالات التي تلي الثانوية، وذلك بتنمية قدراتهم المعرفية ومساعدتهم على اكتساب مهارات علمية وتكنولوجية خاصة تساعدهم على اختيار المسار والمسلك الذي لهم فيه أكثر فرص النجاح .

و من مهام التعليم الثانوي نذكر :

- مواصلة المهمة التربوية العامة المسندة للتعليم الأساسي .
- دعم المعارف المكتسبة .
- التحضير لمواصلة التعليم العالي .
- التخصص التدريجي في مختلف الميادين .
- التحضير للاتحاق بالحياة العملية .

وظائف التعليم الثانوي :

يحدد المرسوم رقم 79-35 المؤرخ في 16 أبريل سنة 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين في الجزائر، ووظائف التعليم الثانوي وأهدافه في الجزائر على النحو التالي :

التعليم الثانوي معد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية التعليم الأساسي على أساس الشروط العامة المسندة إلى المدرسة الأساسية تتلخص في الأمور الآتية :

- دعم المعارف المكتسبة .
- التخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع .

(¹) - الطاهر زرهوني ، مرجع سابق ، ص ص 143-144.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

- ويهدف التعليم الثانوي العام إلى إعداد التلاميذ للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي .
أما التعليم الثانوي التقني فيهدف إلى إعداد الشباب للعمل في قطاعات الإنتاج ،وهو لذلك يقوم بتكوين تقنيين وعمال مؤهلين ، كما يقوم أيضا بإعداد الشباب للالتحاق بمؤسسات التكوين العالي والتعليم التقني والمهني ينظم في محتواه ومضمونه بالاتصال الوثيق مع المؤسسات العمومية ومنظمات العمال (1).

تطور التعليم الثانوي :

مر التعليم الثانوي في تطوره بمراحل يمكن تقسيمها من أجل الدراسة إلى ما يلي :

المرحلة الأولى : من 1962-1970 :

بقي النظام في هذه المرحلة شديد الصلة من حيث التنظيم والتسيير بما كان سائدا قبل الاستقلال الوطني ومع ذلك فقد شهد تحويرات نوعية تطبيقا لاختيارات التعريب والديمقراطية والتوجه العلمي والتقني وذلك طبقا للنصوص الأساسية للأمة (المواثيق) وقد تميزت هذه الفترة بتعميم استعمال اللغة العربية وتعريب بعض المواد ، دون إصلاح شامل بدأت العملية بإدخال اللغة العربية كمادة في برامج التكوين بكل المراحل ، ثم بعد ذلك تعريب المواد ذات الطابع الثقافي والإيديولوجي (تاريخ- تربية مدنية وأخلاقية ودينية- الفلسفة - الجغرافيا) ثم كذلك إيجاد أفواج معربة إلى جانب الأفواج مزدوجة اللغة كان التعليم في المرحلة الأولى للاستقلال مهيكلا في ثلاث أنماط من التكوين تؤدي كل منها إلى شهادة خاصة ، و تتمثل في :

أ- التعليم الثانوي العام : يدوم ثلاث سنوات، ويحضر لمختلف الشعب التي تحضر لامتحان شهادة البكالوريا في الشعب الثلاث : رياضيات ، علوم تجريبية وفلسفة وهي شهادات تتيح لحاملها الدخول إلى الجامعة .

ب- التعليم الصناعي و التجاري : وهو يحضر التلاميذ لامتحان الأهلية في الدراسات الصناعية (BEI) والأهلية في الدراسات التجارية (BEC) ، تدوم الدراسة 5 سنوات، وقد تم تعويض هذا النظام قبل نهاية المرحلة الأولى بتتصيب الشعب التقنية الصناعية " والتقنية " والمحاسبة " وتتويجها بشهادة بكالوريا تقني .

(1) - تركي رابح ، أصول التربية و التعليم ، مرجع سابق ، ص 68 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

ج- التعليم التقني : يحضر لشهادة التحكم (Brevet de maitrise) ، خلال ثلاث سنوات من التخصص بعد الحصول على شهادة الكفاءة المهنية (CAP) من أحد مراكز التعليم التقني .

المرحلة الثانية (1970-1980) :

تمت أهم التغييرات التي وقعت في هذه المرحلة ، في إطار التعليم التقني، حيث أبقى على تحضير بكالوريا تقني رياضي ، وتقني اقتصادي ، وكذا بكالوريا تقني تابع لشعب تقنيات صناعية وتقنيات محاسبة داخل الثانويات التقنية ، بالإضافة إلى ذلك فقد أنشئت متاقن الطور الأول سنة 1970-1971 و هي تستقبل تلاميذ السنة الخامسة أي السنة الثانية متوسط ، بهدف منحهم تكويناً يدوم سنتين ليصبحوا عمالاً مؤهلين مع إمكانية الانتقال إلى الطور الثاني لتلقي تكويناً يؤهلهم مدة سنتين إضافيتين لكي يصبحوا تقنيين ، إلا أن هذه التجربة أهملت ابتداء من الدخول المدرسي : 1974/73 و حولت المتاقن إلى ثانويات تقنية .

المرحلة الثالثة من 1980 إلى 1989 : رغم التحولات التي عرفتتها المدرسة الأساسية في هذه

الفترة ، إلا أن التعليم الثانوي لم يعرف تحولات كبيرة رغم إسناده إلى جهاز وزاري مستقل . وقد اقتضت الإصلاحات على التحولات التالية :

التعليم الثانوي العام : إدراج التربية التكنولوجية سنة 1984/1985م و تلقينها من طرف أساتذة

العلوم الطبيعية والفيزياء ، إلا أنه تم التخلي عنها عام (1990/1980)

- إدراج التعليم اختياري (لغات ، إعلام آلي ، تربية بدنية ورياضية ، فن...)

ثم التخلي عنه إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية .

- فتح شعبة العلوم الإسلامية في أغلب الثانويات العمدة .

التعليم التقني :فتح شعب تقنية جديدة :

تطابق التكوين في المتاقن مع التكوين الممنوح في الثانويات التقنية .

تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب (1).

فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني .

إقامة التعليم الثانوي القصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية و الذي ظل ساري المفعول

من سنة 1980 إلى سنة 1984

(1) - بوفلجة غياث، مرجع سابق ، ص ص 55-58 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

و أمام قلة نجاعة الإجراءات الجزئية التي تم اتخاذها بغية تحسين التعليم الثانوي تجدر بنا الإشارة إلى القرارين :

1- توحيد القسمين الوزاريين المكلفين بالتربية (وزارة التربية و التعليم الأساسي + كتابة الدولة للتعليم الثانوي) في وزارة واحدة هي وزارة التربية و التعليم الوطنية .

إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية و نظام التكوين بصورة شاملة عام 1989 إلا أن النتائج التي توصلت إليها هذه اللجنة لم يتم استغلالها .

كما تم تعديل طريقة الانتقال و التوجيه إلى التعليم الثانوي حيث أخذت نتائج شهادة التعليم الأساسي بعين الاعتبار في حساب معدل الانتقال

وقد أعيدت صياغة برامج السنة الأولى ثانوي ، خلال السنة الدراسية : 1991/1990 .

ثم تلتها تعديلات السنوات الثانية و الثالثة في السنوات (1992/1991) على التوالي، مع العلم أن كل برامج التعليم الثانوي العام ، عرفت تخفيفا خلال السداسي الأول من سنة 1994 .⁽¹⁾

أما فيما يخص التعليم الثانوي التقني ، فقد اتخذت مبادرة مراجعة برامج كل الشعب في بداية السنة الدراسية (94/93).

المرحلة من : 1990 إلى يومنا هذا : شهدت هذه المرحلة تحولات عديدة على المستوى العالمي

و المحلي، وساهمت في إحداث تغييرات على مستوى جميع القطاعات الحيوية ، و قد تأثر قطاع التربية بهذا التغيير، وقد تم في البداية على مستوى التعليم الثانوي تنصيب الجذوع المشتركة في السنة الأولى ثانوي سنة: 1992/1991 ، حيث كانت سابقا (علوم إنسانية ، علوم وتكنولوجيا وآداب) .

و منذ 1993 إلى سنة 2004 ، كانت هيكلية التعليم الثانوي كالتالي :

- الجذع مشترك آداب : يركز على اللغات و المواد الاجتماعية .
- الجذع مشترك علوم : يركز على : الرياضيات ، علوم فيزيائية ، علوم طبيعية .
- الجذع مشترك تكنولوجيا : يركز على : الرياضيات ، والعلوم الفيزيائية ، والرسم الصناعي .
- تنبثق عن الجذوع المشتركة 15 شعبة تعليمية ، و يتفرع التعليم الثانوي بدءا من السنة الثانية ثانوي إلى : تعليم ثانوي عام يحتوي على خمسة شعب هي :

(1) - نفس المرجع ، ص ص 58-59.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

شعبة العلوم الدقيقة ، شعبة علوم الطبيعة و الحياة ، شعبة الآداب و العلوم الإنسانية شعبة الآداب و اللغات الأجنبية ، شعبة الآداب و العلوم الشرعية .
و تتوج الدراسة في هذه شهادة بكالوريا التعليم الثانوي (عام)
تعليم ثانوي تقني و يحتوي على الشعب التالية : تقنيات المحاسبة ، الإلكترونيك الكهروتقني ،الصنع الميكانيكي ، الأشغال العمومية و البناء ، الكيمياء .
تتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا تقني .
ويشترك كل من التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التقني في الشعب التكنولوجية التالية:
الهندسة الميكانيكية ، الهندسة الكهربائية ، الهندسة المدنية ، التسيير و الاقتصاد .
وتتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي (التكنولوجي) .
ويمنح التعليم الثانوي العام في الثانويات العامة، و بينما يمنح التعليم الثانوي التكنولوجي والتقني في مؤسسات المتاقن الخاصة بهذا النوع من التعليم .
وابتداء من الموسم الدراسي : 2006/2005 تم تطبيق الإصلاحات الجديدة في مرحلة التعليم الثانوي ، حيث تم تنصيب السنة الأولى ثانوي ذات الجذعين المشتركين .
(جذع مشترك علوم و جذع مشترك آداب) بدلا من ثلاث جذوع مشتركة و يتم تعميم هذا القرار على جميع المؤسسات بما فيها المتاقن التي تحولت إلى ثانويات متعددة التخصصات و تم التخلي النهائي عن التعليم التقني .
و يرتكز الجذع مشترك آداب على اللغات و المواد الاجتماعية .
و يرتكز الجذع مشترك علوم و تكنولوجيا على الرياضيات ، العلوم الفيزيائية ، العلوم الطبيعية ، الإعلام الآلي .
كما تم إدراج مواد دراسة جديدة لتلاميذ السنة الأولى ثانوي حيث يتم تدريس مادة التكنولوجيا لتلاميذ الجذع المشترك علوم و تكنولوجيا بمعدل ساعتين في الأسبوع .
و مادة الإعلام الآلي يشترك فيها تلاميذ الجذعين (علوم و تكنولوجيا و الآداب) .
و هي كذلك بمعدل ساعتين في الأسبوع . و بهذا فقد ارتفع الحجم الساعي لتلاميذ السنة الأولى ثانوي من في الهيكل القديمة إلى 34 ساعة في الأسبوع .
كما تم إحداث تعديلات على البرامج الدراسية لبعض المواد ، حيث تم حذف بعض الدروس و إضافة دروس أخرى في بعض المواد .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

كما تم إدخال طريقة الترميز العالمي ، حيث أصبحت الرموز الرياضية و العلمية تكتب من اليسار إلى اليمين أي باللغة الفرنسية .

و أصبح يعتمد في التدريس على المقاربة بالكفاءات بعد تطوير طريقة التدريس بالقدرات والأهداف

وفيما يخص التوجيه إلى السنة الثانية ثانوي فسيشرع ابتداء من الموسم الدراسي 2006/2007 فتح الشعب التالية :

يتفرع عن الجذع مشترك آداب شعبتين هما : - شعبة الآداب و الفلسفة .

- شعبة الآداب و اللغات الأجنبية .

يتفرع عن الجذع المشترك علوم و تكنولوجيا أربعة شعب هي :

شعبة الرياضيات ،شعبة العلوم التجريبية ،شعبة التسيير و الاقتصاد .

شعبة التقني الرياضي ذات 3 تخصصات هي :

هندسة الطرائق (تخصص جديد) ،هندسة ميكانيكية ،هندسة كهربائية ،هندسة مدنية .

و نلاحظ عدم إلزامية التعليم الثانوي ، حيث أصبح يسمى بمرحلة ما بعد الإلزامي أي أنه ينتقل إلى السنة أولى أنوي سوى التلاميذ ذوي القدرات الفعلية لمرحلة الدراسة في هذه المرحلة أما التلاميذ دون ذلك فيتم توجيههم إلى التعليم المهني أو التكوين المهني حسب معدل التلميذ المتحصل عليه في السن الرابعة متوسط ، و نلاحظ من خلال هذه الهيكلة الجديدة التخلي عن شعبة الآداب و العلوم شرعية انطلاقا من السنة الدراسية المقبلة.

كما نلاحظ خفض عدد الساعات الدراسية في هذه المادة أي العلوم الإسلامية انطلاقا من الموسم الدراسي الحالي (2006/2005) حيث كان الحجم الساعي للمادة هو (ساعتين في الأسبوع) و أصبح الحجم الساعي يمثل (ساعة واحدة في الأسبوع) لتلاميذ الجذع المشترك علوم و تكنولوجيا و ساعتين للجذع مشترك آداب .

كما نلاحظ التساوي بين اللغة العربية و اللغات الأجنبية في المعامل و المواقيت لدى الشعب العلمية و التكنولوجية (رياضيات ، علوم تجريبية ، تسيير و اقتصاد ، و تقني الرياضي) .

الجدول رقم (07) يوضح مواقيت و معاملات السنة الثانية ثانوي .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

شعبة التقني رياضيات		شعبة التسيير و الإقتصاد		شعبة العلوم التجريبية		شعبة الرياضيات		شعبة الآداب و الفلسفة		شعبة الآداب واللغات الأجنبية		الشعب
										المعامل	عدد الساعات	
02	03	02	03	02	03	02	03	05	04	04	05	لغة عربية
02	03	02	03	02	03	02	03	03	04	04	05	لغة أجنبية أولى
02	03	02	03	02	03	02	03	03	04	04	05	لغة أجنبية ثانية
										04	05	لغة أجنبية ثالثة
								05	04			فلسفة
02	02	02	02	02	02	02	02	02	02	02	02	علوم إسلامية
02	03	03	04	02	03	02	03	04	04	04	04	تاريخ و جغرافيا
06	06	03	03	05	05	07	07	02	02	02	02	رياضيات
0 5	(2+3)5			0 5	2+2)4 (0 6	2+3)5 (0 2	(1+1)2			فيزياء و كيمياء
06	(3+3)6			06	2+3)5 (06	1+1)2 (02	(1+1)2			علوم طبيعية
06	(3+3)6											تكنولوجيا
		04	04									محاسبة و رياضيات تطبيقية
		04	04									اقتصاد
		02	02									حقوق

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

01	02	01	02	01	02	01	02	01	02	01	02	رياضة
		02	01	02	01	01 0	02	01	02	01	02	رسم
02	03	02	03	02	03	02	03	02	03	02	03	أمازيغية
3 2 +	(3)+32	32 3+	+32 3	3 2 +	(3)+32 (3 2 +	(3)+32 (3 2 +	(3)+32	+32 3	32 3+	المجموع
3				3		3		3				

المصدر: من الانترنت موقع و وزارة التربية الوطنية

نقائص و إشكاليات التعليم الثانوي :

-إن المشاكل الناتجة عن التزايد المعروف على مستوى التعليم و الضغوط التي يتعرض لها هذا القطاع تفسر طبعاً بالمجهودات المعتبرة التي بذلت منذ 1962 إلى يومنا هذا و بالرغم من المجهودات المبذولة من بناء الثانويات العامة و المتاقن ، حيث أنجزت في ظرف 3 سنوات من (1998-200) 70 ثانوية ، بحيث نجد الآن ثانوية على الأقل بكل دائرة و حتى بالمناطق النائية / و هذا ما أدى إلى عجز في الهياكل نتيجة سوء التوزيع الجغرافي لها .

فإن هذه المؤسسات تستقبل بالفعل كل سنة عشرات الآلاف من التلاميذ القادمين من التعليم الأساسي بنسبة تفوق 50% .

وهذا ما أدى إلى الاكتظاظ في الأقسام و في المؤسسات ، و القبول إلى السنة الأولى ثانوي غير مرض و قبول تلاميذ غير مؤهلين لهذا التعليم و لهم المستوى و القدرات التي تؤهلهم لهذه المرحلة من التعليم ، هذا الشيء الذي أدى إلى وجود أعداد كبيرة من التلاميذ المتسربين في الجذوع المشتركة أو في السنة الثالثة ثانوي نتيجة لعدم التوافق بين مؤهلاتهم و القدرات المطلوبة في هذه المرحلة (1) .

التوجيه غير مرض لأنه في غالب الأحيان عبارة عن توزيع للتلاميذ على شعب السنة الثانية ثانوي لأنه تتحكم فيها في أغلب الأحيان الخريطة المدرسية و الإدارية و مدى توفر المناصب البيداغوجية المفتوحة في الثانويات و المتاقن .

إن تمكن هذا القطاع ، في السنوات الأخيرة من تلبية حاجاته من الأساتذة من حيث الكم

(1) - الطاهر زرهوني ، مرجع سابق ، ص 147.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

فإن المستوى العلمي و البيداغوجي للأساتذة يبقى دون الطموحات ، و كذلك الشأن بالنسبة للأساتذة المتخرجين من المدارس العليا الذين يتلقون تكويننا ذا ثغرات و بالأخرى بالنسبة لحملة الشهادات الأساسية من خريجي الجامعات ينعكس فيها على نوعية التعليم الثانوي أو يعانون من مشاكل مهنية و اجتماعية كنقص الراتب و عدم توفر السكن الوظيفي و قلته و انعدامه في أغلب الأحيان النقل خاصة في المناطق البعيدة على المناطق الحضرية و ما زاد في مشاكل القطاع ضعف مستوى الرضى المهني و نقص الدافعية للعمل ، نتيجة سوء الأحوال المعيشية لغالبية عمال و إطارات قطاع التربية الوطنية .

كما أن طرق التقويم المتبعة ، و طرق التقويم المعتمدة في امتحان شهادة البكالوريا ساهما في وصول طلبة يعانون من صعوبات دراسية إلى الجامعة ، لهذا فإن الجامعة تشتكي ضعف تكوين الطلبة الملتحقين بها .

و هكذا نستخلص أن التعليم الثانوي و التقني لم ينجح في تحضير الطلبة لشهادة البكالوريا و أن المتخرجين منه هم عادة دون المستوى المطلوب .

يتبين من خلال تشخيص و تحليل وضعية التعليم الثانوي أنه رغم التطورات التي طرأت عليه لم يكن قادرا على استيعاب مظاهر التجدد و لذا انصرفت الأنظار في أول الأمر إلى إعطاء الأولوية إلى تحضير الذهنيان و التكوين الملائم و التقويم السليم و البحث الفعال و إزالة التناقضات التي اعترضت سبيل إقامة و تنصيب الإصلاح المرغوب فيه و المنتظر منذ سنوات

و أخيرا فلقد تمكن التعليم الثانوي و التقني من تحقيق بعض أهدافه كتضاعف بقع الاستقبال و عدد المتخرجين نتيجة الجهود المبذولة من طرف المسؤولين و إطارات القطاع ، بقي الآن على التعليم الثانوي أن يتكيف مع التحولات الاقتصادية و يواكب حاجة اقتصاد السوق من الإطارات الكفأة الضرورية لمواجهة التحديات . (1)

أما فيما يخص التعليم التكنولوجي و التقني ، فبالإضافة إلى الإشكاليات التي عرفها التعليم الثانوي العام ، قبل التعليم التقني بعدم الرضى من طرف الأولياء و التلاميذ نظرا لأن المتاقن في أغلب الأحيان تستقبل التلاميذ من الدرجة الثانية أي التلاميذ المتوسطين و الضعفاء و هذا نظرا للنظرة السيئة التي ينظر بها إلى التعليم التقني من طرف المحيط و تضيفه في آخر الترتيب حسب الجدوع المشتركة و الشعب .

(1) - بوفلجة غياث ، مرجع سابق ، ص ص 64-65.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

و هذا ما أدى بدوره إلى رفع نسبة التسرب المدرسي و كذلك التخلي عن الدراسة لدى تلاميذ هذا التعليم في بداية و نهاية المرحلة . و انعكس أيضا على نسب النجاح في شهادة البكالوريا ضمن هذا النوع من التعليم التي تسجل كل سنة شعب التعليم التكنولوجي و التقني أضعف النتائج مقارنة بنتائج شعب التعليم الثانوي العام على مستوى أغلب متاقن الوطن تقريبا .

إصلاح التعليم العالي :

تمثل مرحلة التعليم العالي المرحلة الرابعة و الأخيرة من مراحل التعليم في الجزائر و تمثل قمة الهرم التعليمي ، ليس لمجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمي وحسب بل لأنها - هو الاعتبار الأهم - تقوم بمهمة خطيرة في صياغة الشباب فكرا ووجدانا و فعلا و انتماء ، و من خريجي الجامعات تخلق القيادات للمجتمع في مختلف المجالات العلمية و الاقتصادية و السياسية والثقافية والتي من خلالها يتابع المجتمع مسيرته تقدما أو ثباتا أو انحسارا .⁽¹⁾

وتتم الدراسة في هذه المرحلة في نوعين من المؤسسات هما : الجامعات و المعاهد العليا وتختلف هذه الدراسة حسب اختصاصات و هي نوعين :

التكوين قصير المدى : و هو ثلاث سنوات مخصص للحصول على شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية .

التكوين الطويل المدى : ويشمل سبعة سنوات للأطباء و خمس سنوات للمهندسين و البيطرة والصيدلة و أربع سنوات للحصول على شهادة الليسانس، و تمنح الجامعات درجة الماجستير للطلبة بعد سنة تحضيرية و على الأقل سنة في تحضير الرسالة كما تمنح درجة الدكتوراه بعد مدة أربع سنوات على الأقل في تحضير الرسالة .

و تجدر الإشارة أنه تم استحداث نظام تعليمي جديد في الجامعات الجزائرية و هو نظام (ALMD) منذ ثلاث سنوات تقريبا ، و من خلاله تم اقتصار سنوات التدرج في التعليم العالي حيث يتم منح شهادة الليسانس بعد ثلاث سنوات من الدراسة ، و تمنح شهادة الماجستير بعد سنتين من الدراسة و شهادة الدكتوراه بعد ثلاث سنوات من الدراسة أي يقضي الطالب الجامعي 8 سنوات من التدرج في التعليم العالي ليحصل في الأخير على أعلى درجة علمية و هي الدكتوراه ، و يتميز هذا النوع من النظام التعليمي (ALMD) بمحاولة ربطه بالمؤسسات الاقتصادية و الاستثمارية في البلاد و يحاول الاهتمام بالكفاءات و القدرات لدى الطلبة الجامعيين المتفوقين .

(1) - حامد عمار ، الجامعة بين الرسالة و المؤسسة ، ط2، مكتبة الدار الغربية للكتاب ، مصر، 2001، ص52.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

وظائف التعليم العالي :

يعتبر التعليم العالي آخر المراحل التعليمية و أرقاها درجة و تنفرد بالتعليم العالي في الغالب مجموعة صغيرة من الطلاب الممتازين في نكائهم و معارفهم العلمية ، بينما التعليم الأساسي كما هو في الجزائر يجب أن يكون إجباريا و شاملا لكل أطفال الشعب بدون استثناء لانه من حقوق الطفل الأساسية ، و بينما التعليم الثانوي الذي بعد التعليم الأساسي يجب أن يتوفر لمعظم الشباب في البلاد ، إن لم نقل كلهم ، حتى يتمكنوا من كسب رزقهم أو متابعة دراستهم في الجامعة ، فإن التعليم العالي يكون عادة قاصرا على الطلبة الذين يمتازون بالفطنة و الذكاء و ذلك بالنظر إلى أن أعباءه ثقيلة لا يقوى على النهوض سوى أصحاب المواهب الممتازة و هم في العادة قلة في كل مجتمع هذا و يمكن حصر أهم وظائف التعليم العالي في ثلاث وظائف أساسية هي كما يلي :

- نشر العلم - ترقية العلم - تعليم المهن الرفيعة⁽¹⁾

و التعليم الجامعي الصحيح لا يكون في الواقع إلا نظريا و عمليا في وقت واحد.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تلخيص مهمة الجامعة في المجتمع في الأمور التالية :

1- تعنى الجامعة بالتعليم العالي و نشر المعرفة .

2- و تقوم بالبحوث العلمية ، و تعمل على رقي الآداب و تقدم العلوم .

3- و تعمل على تزويد البلاد بالاختصاصيين و الخبراء و الفنيين في مختلف ميادين العمل

و الإنتاج.

4- و تسهم في خدمة المجتمع و أهدافه القومية .

5- و تعمل على بعث الحضارة العربية الإسلامية .

6- و تعمل على توثيق الروابط الثقافية بينها و بين الجامعات في الخارج .⁽²⁾

المبادئ التي تركز عليها سياسية التعليم في الجزائر :

و هناك أربعة مبادئ تركز عليها سياسة التعليم العالي في الجزائر كما تركز عليها المنظومة

التربوية بصفة عامة تتمثل في المبادئ الأربعة التالية :

أ - ديمقراطية التعليم العالي : و يقصد بديمقراطية التعليم العالي تحقيق الأمور التالية:

(1) - تركي رابح ، أصول التربية و التعليم ، مرجع سابق ، ص 70.

(2) - تركي رابح ، أصول التربية و التعليم ، مرجع السابق ، ص ص 75-79.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

1- إتاحة الفرصة المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين انهوا بنجاح دراستهم الثانوية دون مراعاة وضعهم الاجتماعية .

2- ربط القطر الجزائري بشبكة واسعة من الجامعات و المعاهد العليا تتعدد معها مراكز توزيع العلم و الثقافة و التكنولوجيا .

3- توفير الرعاية الاجتماعية و الاقتصادية (المنح الدراسية والمطاعم الجامعية والسكن) لأبناء الفئات الشعبية الفقيرة .

ب- جزارة سلك التعليم : تعتبر من اشد المهام استعجالا و عليها يتوقف تشكيل الجامعة الجزائرية ،وهناك أمور أخرى :

1- جزارة نظام التعليم العالي و خطه و مناهجه .

2- جزارة الإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها من أهل الاختصاص و الكفاءة .

3- اختيار أهداف التعليم الجامعي و قيمته و متطلباته في ضوء واقع الجزائر و تطلعاتها.

ج- التعريب : يأتي بعد الجزارة في مقدمة المبادئ و الاختيارات التي يحرص عليها الشعب الجزائري و الثورة الجزائرية لأنه أحد مقومات الشخصية الوطنية ، و هو يعتمد على المبادئ التالية:

1- تشكل اللغة العربية أداة من بين الأدوات الأساسية التي كونت شخصيتنا التاريخية و هي لغة ثقافتنا .

2- يشكل توحيد التكوين باللغة الوطنية هدفا أساسيا في مختلف المواد و في مختلف مراحل نظام التربية و التكوين .

3- إن اللغة العربية تعتبر عنصرا أساسيا للهوية الثقافية للشعب الجزائري .

د- الاتجاه العلمي و التقني في التعليم الجامعي : و الغرض من هذا المبدأ هو المساهمة في التقدم العلمي و التكنولوجي و التوسع فيه و امتلاك الميراث العلمي الحديث و اكتساب قيم جديدة و هذا يعني العناية بما يلي :

1- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي و التوسع فيه و تشجيع الدارسين على الالتحاق بمدارسه و معاهده العليا .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

2- المزج بين الدراسة النظرية و العملية في التعليم الجامعي . (1)

- لقد نال التعليم الجامعي حقه من العناية بإحداث وزارة مكلفة بالتعليم العالي و البحث العلمي و التي عملت على فتح العديد من الجامعات و المراكز الجامعية حتى عمت كل ولايات الوطن. (2)

و من أجل تحقيق سياسة التوازن الجهوي في التعليم العالي في مختلف المناطق الجزائرية شرع ابتداء من عام 1970 و هو العام الذي أنشئت فيه وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لأول مرة في الجزائر في عملية إصلاح شامل للتعليم العالي في برامج و أهدافه و طرقه و أسلوب تكوين الإطارات الجامعية و مناهج البحث العلمي ، و قد حدد وزير التعليم العالي و البحث العلمي أهداف هذا الإصلاح في النقاط التالية :

تكوين الإطارات التي تحتاجها البلاد .

تكوين عدد أكبر من الإطارات بأقل تكلفة .

أن يكون الإطار المكون في الجامعة حائزا على صفات ملائمة للمستوى الذي تحتاج إليه البلاد (3)

مراحل التعليم العالي :

ان المتتبع للمراحل التي مرت بها الجامعة الجزائرية في الخمس و الثلاثين سنة الماضية يلاحظ أنه يمكن تلخيصها على النحو التالي :

مرحلة 1962-1970 :

التي أنطلق فيها القطاع بجامعة واحدة ومدرستين للتعليم العالي ونظام جامعي موروث عن العهد الاستعماري وشهدت هذه المرحلة انطلاقة التفكير في الإصلاح الجامعي والتوسع في بناء المؤسسات الجامعية حيث شرع في بناء جامعات قسنطينة و باب الزوار و وهران .

مرحلة 1971-1984 :

التي ميزت إصلاح التعليم العالي سنة 1971 و الذي من مرامييه الكبرى :

إدماج الجامعة الجزائرية في سياق حركة التنمية الشاملة .

جزارة المؤطرين و المكونين .

ديمقراطية التكوين و تعريبه .

(1)- تركي رابح ، مرجع سابق ، ص ص 159-161.

(2) - بوفلجة غياث ، مرجع سابق ، ص 34 .

(3) - تركي رابح ، أصول التربية و التعليم ، مرجع سابق ، ص ص 156-157 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

تأكيد التوجه العلمي و التكنولوجي .

تكوين الإطارات من حيث الكم و النوعية الضرورية لسد حاجة البلاد .

كم ميز هذه المرحلة في مطلع الثمانينات الشروع في تعميم تعريب مختلف التخصصات في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية (1).

مرحلة 1985-1989 : التي ميزها :

وضع الخريطة الجامعية التي تنظم القطاع بغية التحكم في التوافد الطلابي و ترشيد توزيعه في إطار توحيد المنظومة الجامعية .

تعزيز ديمقراطية التعليم العالي من خلال إنشاء شبكة للمراكز الجامعية في مختلف أرجاء الوطن ، و استفادة هذه الشبكة في توسعا من هياكل تابعة لقطاعات أخرى .

إنشاء جامعة التكوين المتواصل .

مرحلة 1990 إلى اليوم :

وهي مرحلة برزت خلالها إشكاليات و تناقضات نتيجة لتراكمات المراحل السابقة وعانت فيها الجامعة ضغوطا أدت إلى عدم استقرارها في مجالات التنظيم و التسيير، فلم تستطع الإيفاء بصفة فعالة بمختلف مهامها و لم تستطع الاستجابة للمطالب الاجتماعية و الاقتصادية المطروحة نتيجة تأثير التخطيط الاستعجال للتكفل بالدفعات الطلابية و قلة تفاعلها مع القطاع الاجتماعي و الاقتصادي .

في مجال التكوين المهني و التمهيدي :

لم يكن هناك غداة استرجاع السيادة الوطنية سوى 17 مركزا للتكوين المهني لم يكن بوسعها التكفل بمهمة التكوين المهني المنتظرة حيث اقتصر التكوين فيها على بعض التخصصات المتعلقة بالأشغال العمومية و البناءات الحديدية ، علاوة على ضعف مؤطريها و افتقارهم إلى الكفاءات المهنية اللازمة (2).

و في بداية السبعينات و تماشيا مع سياسة التنمية الوطنية المتسمة بالتصنيع تبلورت سياسة وطنية للتكوين المهني تطبعها اهتمامات اجتماعية و اقتصادية تتمثل في تكوين يد عاملة مؤهلة ،

(1) -وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، سنة 1971 .

(2) المجلس الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة و إصلاح التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص13 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

سريعة الإدماج في الجهاز الاقتصادي إلا أن عملية التكوين آنذاك اقتصر على المستويات الأولى والثاني والثالث ، و اعتمدت في ذلك على عدد كبير من المؤطرين الأجانب .
و في بداية الثمانينات شهد القطاع ديناميكية نشطة تميزت على الخصوص ب:
إنشاء إدارة مركزية مستقلة خاصة بقطاع التكوين المهني .
مضاعفة عدد مؤسسات التكوين المهني بمختلف أنواعها و تنوع تخصصاتها .
إدخال أنماط و مستويات جديدة للتكوين .
صدور قانون التمهين .

وكان كل ذلك استجابة للضغط الاجتماعي الناجم عن تزايد عدد السكان و تزايد المتسربين من قطاع التربية الوطنية ، و كذا الطلب على اليد العاملة المؤهلة و شهد قطاع التكوين المهني في مطلع التسعينات تمديد التكوين إلى المستويات الرابع و الخامس للتكفل بالتلاميذ المتسربين بعد امتحان البكالوريا ، وإدخال أنماط جديدة للتكوين أكثر تكيفا و إنشاء مدارس خاصة للتكوين طبقا للقانون و تحت مراقبة الدولة .⁽¹⁾

واقع النظام التربوي :

إن نظرة سريعة عن منظومة التربية و التعليم تبرز هذه المعطيات :
وجود إمكانات بشرية اكتسبت خبرة لكنها تتطلب تنظيما و تثمينا .
وجود هياكل مادية و مؤسساتية .

توفر دراسات و خبرات و معطيات تسمح بالقيام بإنجاز حصائل كمية و نوعية .
بلوغ معدل التمدرس مستوى مقبولا على وجه العموم ، غير أن ظاهرة عدم الالتحاق بالمدرسة في المناطق الريفية و لدى بعض الفئات الاجتماعية مثل البنات و أبناء العائلات ذات الدخل المحدود تدعو إلى الانشغال .

بلوغ معدل الأمية نسبة وطنية عالية و تفشي هذه الظاهرة حتى في أوساط الشباب و بلوغ التسرب المدرسي و الجامعي حدا يقلل من أهمية العائدات الناتجة الاستثمارات التي تقوم بها الدولة و المجتمع .

(1) - المجلس الأعلى للتربية، نفس المرجع السابق، ص14.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

تبوء التعليم و التكوين مكانة الصدارة في تحرير المجتمع و النهوض به ، حتى و إن كانت الوضعية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية الراهنة تنزع إلى التقليل من أهمية هذه و إذا كان من الثمار الكبرى ، التي يمكن أن تثمن رصيد المجهود الوطني في ميدان التربية و التعليم .

رفع المستوى الدراسي و الجامعي و تشغيل النساء ، خاصة منهن ذوات مستوي التأهيل المتوسط و العالي ، و جزأة التأطير في كل المستويات و الميادين و كذا المكانة التي تتبوؤها الكفاءات الجزائرية في السوق الدولية للعلوم و التكنولوجيا ، فإن ذلك لا يمكنه أن يحجب النقائص البارزة .

و إذا كان المجهود التعليمي قد سجل بعض النتائج فإن أثر الفعل التربوي لا يزال متواضعا كما أن الوظيفة الثقافية للمدرسة و دورها في تنمية الحس المدني و السياسي و تمثل القيم الوطنية و الإنسانية لا يزال هو الآخر دون طموح المجتمع (1) .

ولم يحقق نظام التربية و التعليم الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي ، و إذا كانت هذه الظاهرة لم تتبدد ، فمرد ذلك إلى سياسة التشغيل الكامل التي كان ينتهجها القطاع العام ، كما لم يسهم النظام التربوي بصورة ملحوظة في إنماء طاقتنا الإبداعية و الإنتاجية إلا ما كان منها نتيجة أعمال مردها إلى مبادرات قطاعية (التكوين الكمي ، التكوين في الخارج المصانع ذات المفتاح في اليد) أكثر منه إلى عملية مخططة شاملة .

أضف إلى ذلك أن ضغط الأعداد في التعليم و التكوين لم يفسح المجال و لم يتح الوسائل لتكوين النخبة، و أن انتشار المؤسسات استجابة للضغوط الناتجة عن طلب اجتماعي متزايد ، غير خاضع للتحكم و التوجيه بالقدر الكافي ، لم يسمح ب بروز أقطاب الامتياز بل حدث عكس ذلك تماما حيث أدمجت المؤسسات المتميزة الموجودة مثل المدارس العليا و مراكز البحث العلمي والتكنولوجي و معاهد التكوين المتخصص في النموذج المؤسساتي العام .

ولم يرق أداء المتخرجين من النظام التربوي إلى المستوى المنشود كما يستشف ذلك من معدلات الإخفاق في الامتحانات في مختلف المستويات و من التقدير ، وإن كان نسبيا للمستوى الدراسي للتلاميذ و الطلاب و لم تكن أنماط التسيير المدرسي تسمح بالتحكم بالقدر الكافي في سير النظام و يتجلى ذلك خاصة في نقص الانسجام بين مكونات النظام التربوي (التعليم الأساسي ، التعليم الثانوي ، التكوين المهني ، التعليم العالي و البحث العلمي و التكنولوجي) وقد كانت الصعوبات

(1) - المجلس الأعلى للتربية ، مرجع سابق ، ص 15.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

الملحوظة في مجال التطوير و إدارته وكذا فعالية آليات التقويم والضبط وغيرها ، مؤشرات عن طبيعة تسيير إداري أكثر مما كانت مؤشرات دالة عن تطوير علمي وتربوي حقيقي.(1)

1- فى المستوى السياسى : كانت الجزائر و ديمقراطية التعليم و التعريب و التوجه العلمى و التقنى هى المبادئ الموجهة لنظام التربية و التعليم و يؤكد المكانة التى توليها الدولة لهذا النظام حجم الاستثمارات المخصصة له وعدد النصوص الأساسية المنظمة لمختلف مستويات التعليم ، وكذا المتعلقة بالبحث العلمى،وتسيير أعداد المتعلمين .

تحديد أسباب النقص :

وأعطت مجانية التربية والتعليم و نشاطات الدعم الاجتماعى لهذا النظام طابع الشعبى والمساواة وبلغ هذا تم خلال السبعينات بصورة خاصة ، ضبط التصورات والمفاهيم وتوفير الوسائل اللازمة لتنمية سريعة للنظام التربوى .

غير أن التحليل النقدى لهذه الحصيلة يبرز الإختلالات الآتية :

معاناة السياسة التربوية فى توجيهها و مضامينها من القيود الإيديولوجية ، الأمر الذى تجسد فى التفاوت الواضح بين المشروع التربوى و الواقع الاجتماعى المتطور باستمرار وأدى تفاقم هذا التفاوت ، الذى لم يكن ظاهريا فى بداية الأمر ، تدريجيا ، إلى أزمة تكيف حقيقة المدرسة . غياب تصور شامل لتطوير النظام التربوى فى الوقت الذى تم فيه وضع الاختيارات التنظيمية مما أدى إلى إتباع ديناميكيات مستقلة فى الإصلاح و التسيير القطاعى على حساب الانسجام والتماسك الضرورىين ن فبرزت نتيجة لذلك مشكلات تتسبب بين القطاعات لم يتكفل بها بصورة كافية ، مما ولد اختلالا كبرى ، تجلت فى التوجيه والمناهج و لغة التعليم و البحث التربوى

الخ (2)

المتنوعة للعمل التربوى و للإنتاج العلمى و الثقافى . (3)

فى مستوى إستراتيجيات التطبيق :

إن استجابة السياسة التربوية المنتهجة للمنطق القطاعى أدت إلى تعدد السياسات بحسب القطاعات الوزارية ، كما أدى التسيير الظرفى للحالات الناجمة أساسا عن الطلب الاجتماعى الذى زاد بفعل الآثار التى أحدثها تعميم التعليم و النمو الديمغرافى المتزايد إلى تشتيت المبادرات و

(1) - المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق ، ص 16.

(2) - المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق ص 17.

(3) - نفس المرجع السابق، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

تسريح وتيرة النمو للنظام بكيفية غير متحكم فيها بالقدر الكافي، وحتت الانشغالات الإدارية محل متطلبات التنمية و الترقية العلمية و التربوية ، و قد أسهم كل من التمرکز الشديد للقرار وعدم وجود طرق الإعداد التربوي والتجريب والتقويم بصفة عامة وطرق التجديد بصفة خاصة في إضعاف التحكم في النظام التربوي (1)

و لم يحدث الطلب الاقتصادي على التكوين و التأهيل آثارا جوهريّة في تسيير النظام، وكان لسياسة التشغيل الكامل و أنظمة التكوين البديلة التابعة للقطاعات الأخرى دور في جعل العلاقة بين التكوين و التشغيل تؤول إلى الدرجة الثانية من اهتمام و قد زادت الأزمة الاقتصادية والبطالة هذه العلاقة سوءا و نذكر على صعيد آخر أن اللجوء بصفة آلية إلى التعاون الأجنبي الذي لم يكن في مستوى عالي في كل الحالات قد أدى إلى تأخير تشكيل رصيد بشري وطني مؤصل و متجانس كما أنه لم يسمح بتطوير الوظيفة الثقافية للمدرسة الجزائرية باعتبارها مركز تكوين و تنوير اجتماعي . (2)

أما على مستوى القطاعات ، فبالرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت فقد ظهرت جملة من النقائص و الإختلالات نذكر منها :

في مجال التربية الوطنية :

1-تفاوت معدلات التمدرس :

ما يزال التمييز بين الإناث و الذكور قائما ، رغم تقلصه مع تباين جهوي و تباين بين المناطق الحضرية و الريفية ، فنسبة تمدرس البنات تقل عن نسبة تمدرس الذكور بثمانية (8) نقاط و تسجل بعض الولايات نسبة تمدرس أقل بكثير من المعدل الوطني نظرا للطابع المتشتت لمراكز النشاط الحيوي فيها .

2- عدم كفاية الهياكل :

بالرغم من الوتيرة العالية نسبيا في إنجاز المؤسسات المدرسية فإنها لم تسمح بتلبية الحاجة حيث لم ينجز العديد من المشاريع المسجلة في مختلف المخططات التنموية ولقد نجم عن هذا التأخر :

(1) - نفس المرجع السابق ، ص18.

(2) - نفس المرجع السابق ، ص18.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

اكتظاظ في حجرات الدراسة ، حيث أن معدل عدد التلاميذ يبلغ 42 تلميذا في الحجرة الدراسية الواحدة في التعليم الابتدائي ، و يفوق هذا المعدل 50 تلميذا في بعض الولايات .

استعمال الهياكل إلى أقصى حد باللجوء إلى نظام الدوامين في التعليم الابتدائي(استعمال فوجين تربويين مختلفين لنفس الحجرة في مواقيت متتالية) ، بحيث اصبح نظام الدوام الواحد نادرا خاصة في الأحياء الشعبية بالمدن الكبرى .

اللجوء إلى تحويل المؤسسات المدرسية من طور لآخر ، حيث أضرت هذه الظاهرة بالتعليم الابتدائي بصورة خاصة ، إذ أن ثلث المتوسطات أي 800 مؤسسة ، و ثلث مؤسسات التعليم الثانوي أي 370 مؤسسة ، كانت في الأصل مؤسسات للتعليم الابتدائي .

عدم استعمال بعض المنجزات بسبب النزوح الريفي إلى المدن الكبرى ، و بسبب عدم احترام الدراسات و المقاييس الخاصة بالخريطة المدرسية ، الذي أدى إلى إنشاء بعض المؤسسات تحت وطأة الضغوط الاجتماعية أو القبلية .

عدم الالتزام بالمعايير الخاصة بالبناءات المدرسية ، لضعف الاعتمادات المالية المخصصة لها وهكذا تعطي الأولوية في الإنجاز للحجرات الدراسية في الوقت الذي يهمل فيه إنجاز القاعات المخصصة كالمخابر و الورشات التي تعتبر السند الرئيسي والضروري لتعليم علمي و متعدد التقنيات فضلا عن اللجوء إلى استعمال المنجزات الموجودة بدون المرافق الضرورية .

ارتفاع تكلفة الإصلاحات الكبرى التي تلي المؤسسات الجديدة بسبب عدم إتقان إنجازها علما أن الاعتمادات الخاصة بتجديد التجهيز صعبة المنال و هي لا تدرج حاليا في أي ميزانية سواء منها الخاصة بالتسيير أو الخاصة بالتجهيز .

تدهور وضعية المنشآت المدرسية نتيجة عمليات التخريب الإرهابي و الإهمال فضلا عن العوامل الطبيعية .

بعض النقص في تأهيل هيئة التعليم :

لا يزال مستوى تأهيل المدرسين عموما ضعيفا ، بالرغم من ارتفاع نسب التأطير الحالية التي تبدو لأول وهلة مقبولة ، و هذا راجع إلى الأسباب التالية :

نقص في التكوين المعرفي لعداد كبيرة من المعلمين ووظفوا في السبعينات و الثمانينات بمستويات ضعيفة و منحهم تكوينا سريعا لا يفوق السنة ، و ذلك لتأطير الأعداد الهائلة من التلاميذ التي ما انفكت تتزايد.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

ضعف التكوين البيداغوجي أو انعدامه .

عدم فعالية عمليات " الرسكلة " وتحسين التكوين لأنها ليست مبنية على تشخيص فعلي للعجز المعرفي أو البسيكو - بيداغوجي أو المهني للمدرسين .

3- تدنى نوعية التعليم :

إضافة إلى النقائص الآتية الذكر شهد التعليم عوامل أخرى غير ملائمة منها :
برامج كثيفة ومواقيت ثقيلة .

عدم التكفل بالتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في دراستهم عن طريق :

الاستدراك و التعليم المكيف ، نقص الوسائل التعليمية ، ضعف البحث التربوي.

انعدام نظام للمتابعة والتقويم ، عدم ملاءمة نظام التوجيه .

كل ذلك كان له انعكاس مباشر على نوعية التعليم التي تعبر عنها بصفة جلية نسبة المردود الداخلي للنظام التربوي ، حيث نلاحظ أن نسبة التلاميذ الذين يتهون التعليم الأساسي و الثانوي بدون تكرار أو بتكرار واحد ، لا تتجاوز 15 % وأن 20% فقط من بينهم تحصلون على شهادة البكالوريا ، ومن ثمة يمكن تصور النسبة الهائلة للإخفاق المدرسي (التسرب والرسوب) بحيث يقدر عدد المتسربين بحوالي 500.000 تلميذ سنويا منهم 200.000 خلال مرحلة التعليم الأساسي و 130.000 في نهاية مرحلة التعليم الأساسي و 140.000 في نهاية مرحلة التعليم الأساسي. (1)

علما أن التلاميذ الذين لا يرتقون إلى الطور الموالي و الذين لا يسمح لهم بالتكرار ليس لهم إلا حظوظ محدودة في الحصول على تكوين مهني أو على منصب شغل نظرا لغياب جهاز نظامي للتكفل بهم ، و هو الجهاز الذي من المفروض أن تمثل فيه كل القطاعات المكونة (التربية التعليم العالي ، التكوين المهني) إلى جانب ممثلين عن عالم الشغل.

غير أن ما يلاحظ هو أن هذه الأنظمة تسير حاليا بصفة أحادية و منفردة بسبب غياب التنسيق و غياب نظرة موحدة شاملة للمنظومة التربوية بكل مكوناتها و أنظمتها الفرعية .

وتبرر المعاينة التمرکز المفرط لبعض القرارات و أولوية التطرف الإداري على التصرف البيداغوجي و التأثير المفرط للبعد الاجتماعي و الطابع غير الملائم لبعض برامج التكوين وللأشكال التنظيمية البالية و التنظيم الجامد و أنماط السلوك و التسيير التي لا تسمح بالتجديد

(1) - عرض وزير التربية الوطنية حول المنظومة التربوية ، مرجع سابق ، ص08.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

ولا تشجع روح المبادرة ، كما يمكن إبداء نفس الملاحظة فيما يخص البحث العلمي و تسييره إذ لم يستفد من الأولوية التي يعترف له بها الخطاب السياسي على مستوى تسييره و قانونه الأساسي ، وكذا المنزلة الاجتماعية للباحث ، باعتبار البحث العلمي مصدرا كامنا للرفي الاجتماعي . كما يلاحظ بعض العجز في تعبئة الموارد البشرية التي تحتوي عليها طاقة البلاد والقصور العديدة فيها ، على مستويي الكم و النوعية والتي ينبغي على المشروع الإصلاحي أخذ معالجتها في الحسبان . (1)

إصلاح المدرسة الجزائرية من (1990 إلى يومنا هذا):

لقد عرف العالم في هذه المرحلة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، تمثلت خاصة في سقوط الاتحاد السوفيتي ، تبعته تداعيات تمثلت في سقوط جدار برلين و تهاوي الدول الاشتراكية سابقا وتحولها إلى النظام الرأسمالي ، تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2000 على الولايات المتحدة الأمريكية، و أخيرا الاحتلال الأمريكي و حلفائه على أراضي العراق . أما في الجزائر ، فبعد حوادث أكتوبر 1988 الدامية التي انجرت عنها تغيرات جذرية دستورية و تشريعية ، و توقيع الدولة جملة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية الهامة والخطيرة جسدها دستور 23 فيفري 1989 .

الانفتاح السياسي و التجربة الديمقراطية ، و ما آلت إليه الأوضاع السياسية و الأمنية بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1991 ، و استقالة رئيس الجمهورية ، و انتشار ظاهرة الإرهاب الأعمى التي حصدت أرواح العديد من الجزائريين . تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي و الانفتاح على سياسة اقتصاد السوق في المعاملات الاقتصادية .

لقد كان لهذه التغيرات الجذرية و الأحداث التي عرفت البلاد آثارا بارزة على المنظومة التربوية و كذا على مكانتها الإستراتيجية في التنمية مما أثر بطبيعة الحال على المخصصات المالية المعتمدة لهذا القطاع و ذلك لحساب قطاعات أخرى كالأمن و الجيش و مخصصات مالية لتغطية الهياكل و المؤسسات التي خربها الإرهاب .

ولقد كانت حصة قطاع التربية و التعليم في هذه الفترة ما يقارب (6.50 %) من الميزانية العامة للدولة أي ما قيمة (1202.4 م .د.ج) (2)

(1) -وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، إصلاح التعليم العالي ، سنة 1971.

(2) - المجلس الوطني للتخطيط، تقرير المخطط الخماسي الثاني، (1985-1989) أكتوبر 1990.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

الجدول رقم (8): يقارن بين ميزانية الدولة و ميزانية قطاع التربية بين سنتي (1990-2002) (1)

السنوات	ميزانية الدولة (م.د.ج)	ميزانية التربية (م.د.ج)	النسبة (%)
1990	333.35	27.10	8.13
1991	458.15	30.46	6.65
1992	737.8	54.74	7.42
1993	648.55	63.68	9.82
1994	773.50	60.72	7.85
1995	1760.60	72.53	4.12
1996	179.52	92.97	5.17
1997	1627.32	106.42	6.54
1998	1219.75	117.82	9.66
1999	1670.76	124.30	7.44
2000	1726.86	130.89	7.58
2001	2472.22	177.25	7.17
2002	3266.37	143.72	4.40
المجموع	18489.75	1202.4	6.50

المصدر : من الانترنت موقع وزارة التربية الوطنية

و أهم الإجراءات الإصلاحية على المنظومة التربوية الجزائرية نذكر ما يلي :

كان أهم تعديل هو تكيف أمره 76 ، حتى تواكب التغيرات .

إجراء تعديلات جزئية على برامج المواد الاجتماعية ، ثم مجموع المواد سنة 1993 ، في إطار تخفيف المحتويات ، مع إعادة الصياغة سنة 1996 .

تم إدراج الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي (كلغة أجنبية أولى) .

محاولة تطبيق المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي و التنظيمي و الإداري والمالي ، تنفيذاً لما جاء في أمره 76 .

كما عرفت هذه الفترة وضع هياكل خاصة لمتابعة تطور المنظومة التربوية ودراسة نقائصها ووضع طرق لإصلاحها ، و أهمها المجلس الأعلى للتربية ثم اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية

1- المجلس الأعلى للتربية :

(1) - (www.medication.com إحصائيات 2003/03/15-2003 على الساعة 14.30 مساءً.)،التربية الوطنية، إحصائيات 2003-

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

يتكون المجلس الأعلى للتربية بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ بتاريخ 12 نوفمبر 1996 المتضمن تعيين أعضاء المجلس الأعلى من 156 عضوا . و يعتبر المجلس الأعلى للتربية من المؤسسات التي نالت رضى قطاعات التربية و التكوين (التربية التكوين المهني ، التعليم العالي ، القطاعات المشغلة ...) و ذلك بناء على دراسات علمية و مشاورات مع المعنيين بالأمر

مساهمات المجلس الأعلى للتربية :

في ضوء الفراغ الذي عرفه البحث التربوي في الجزائر قام المجلس بإيجاد ديناميكية جديدة من البحث التربوي بالجزائر ، و قد وضعت بين أهدافها دراسة ثلاثة ملفات أساسية و هي مجموعة من الوثائق ذات الطابع التشريعي و التنظيمي والعلمي ، كأسس لإصلاح مختلف مراحل التعليم و تتمثل في ما يلي :

1- التعليم الأساسي :

نظم المجلس مجموعة من الندوات الجهوية بمختلف جهات الوطن ، و قد ختمت هذه الأعمال بندوة وطنية بمشاركة ممثلي أهم التشكيلات السياسية الممثلة في الجزائر، و ممثلي أهم الجمعيات الوطنية الفاعلة في الميدان ، بحضور قدماء الوزراء و أهم الشخصيات التربوية و الثقافية الوطنية و قد كانت النتيجة الوصول على شبه إجماع حول الوثيقة مع تسجيل بعض المتدخلين تحفضات حول بعض النقاط ن كسنة بداية دراسة اللغة الأجنبية و إدخال القطاع الخاص إلى القطاع التربوي، و هي تحفضات جمعت في وثيقة مرفقة مع الوثيقة الأصلية على أن يتم الفصل فيها لاحقا من طرف الجهات المعنية .

2- التعليم و التكوين في مرحلة ما بعد الأساسي :

بعد الانتهاء من وضع البرامج العامة للسياسة التربوية الجديدة ، و أسس إصلاح التعليم الأساسي من تعليم ثانوي و تكوين مهني ، و قد كان أول نشاط في هذا الاتجاه هو تنظيم الندوة الدولية للتعليم ما بعد الأساسي ، تبعه إعداد مدير الدراسات لوثيقة شملت على أهم مساهمات الملتقى وهي الوثيقة التي تمت مناقشتها من طرف مختلف لجان المجلس و عملت على تنقيحها من أجل بلورة وثيقة توضح تصورا مقترحا لتنظيم التعليم ما بعد الأساسي و قد تمكنت الجمعية العامة للمجلس الأعلى للتربية المصادقة على وثيقة في هذا الاتجاه وعنوانها " آفاق تطوير التعليم والتكوين في مرحلة ما بعد الأساسي "

3- التعليم العالي :

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

لقد أعد المجلس الأعلى للتربية وثيقة تحت عنوان " نحو نظرة جديدة لإصلاح التعليم العالي " وأرسلت إلى كل أعضاء المجلس لدراستها و إبداء آرائهم فيها ، إلا أن توقف المجلس عن نشاطاته و حله فيما بعد ، أعاق إتمام دراسة هذا الموضوع الحساس . (1)

صعوبات المجلس و عوائقه :

عانى المجلس الأعلى للتربية من مجموعة من العوائق ، تتمثل أهمها في أن المجلس لم يمنح مقرا ملائما ، مما عرقل السير الحسن للمجلس .

كما أنه يمكن ملاحظة عدم انسجام أعضاء المجلس ، لكونهم يمثلون مختلف القطاعات فهو مجلس اهتم بالتمثيل ، أكثر مما اهتم بجمع الكفاءات التربوية و الفعالية العمل فالهدف من المجلس القيام بدراسات علمية و نقدية و تصورية ، تحتاج إلى قدرات عقلية و عملية و خبرات مهنية ، و هو ما لا يتوفر عند الكثير من اعضاء .

عدم إعطاء أهمية كبيرة للبحث التربوي الميداني عند الفصل في بعض القضايا التربوية المهمة وخاصة تلك التي تعرف اختلافا في الآراء بين المشاركين في المجلس أو الندوات وما زاد في صعوبة الموضوع و حساسيته ، مجال التربية و ماله من ارتباطات وانعكاسات على المجتمع حيث يختلط العلمي بالسياسي ، والمهني بالثقافي .

نهاية المجلس الأعلى للتربية :

إن إنشاء المجلس الأعلى للتربية هو مطلب كل المربين ، لهذا فإن إنشاءه أدى إلى الاعتقاد بدخول مرحلة جديدة من إنشاء الهياكل المختصة لمواجهة التحديات التربوية وأن ذلك هو الخطوة الأولى نحو وضع إستراتيجية واضحة ، مبنية على أسس علمية لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر. إلا أن غياب تلك الإستراتيجية أدى إلى إلغاء المجلس عند انتقال السلطة إلى رئيس جديد للجمهورية ، و الذي ألغى غالبية المجالس الاستشارية التي أنشأها الرئيس السابق " اليمين زروال " .وقد عوض المجلس بلجنة مؤقتة محددة المهام و الآجال لتقدم تقريرا و توصيات لإصلاح

المنظومة التربوية ، و بهذا انتهت تجربة المجلس الأعلى للتربية ، دون ظهور تقرير تقويمي عن نشاط المجلس و دون تطبيق توصياته ، و دون تعويضه بهيئة دائمة لمتابعة المنظومة التربوية و إصلاحها (2)

(1) - بوفلجة غياث ، مرجع سابق ، ص ص 176-178

(2) - بوفلجة غياث ، مرجع سابق ، ص ص 179-180 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

و نتيجة لاستمرار الإشكاليات المطروحة على مستوى النظام التربوي الجزائري على مستوى جميع المراحل و أمام التحديات الداخلية و الخارجية التي تعاني منها المدرسة الجزائرية التي مرت بفترة التوسع السريع من حيث الهياكل التربوية و عدد المربين والإطارات التربوية و عدد التلاميذ المتمدرسين ، عرفت بعد ذلك نوعا من الركود وأصبحت حاليا تواجه عدة عوائق مادية ، و محل انتقادات من أطراف متعدد ، و هذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى إنشاء هيئة جديدة تتولى دراسة و تشخيص الوضعية الحالية التي تعيشها المدرسة الجزائرية و محاولة اقتراح الإصلاح الجديد ، الذي دعت إليه اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية انطلاقا من الموسم الدراسي 2004/2003 بداية بتنصيب السنة الأولى ابتدائي و السنة أولى متوسط .

لكن قبل الشروع في شرح الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار هذا الإصلاح ، يجب أن نتطرق إلى إعطاء لمحة وجيزة عن اللجنة الوطنية للإصلاح .

كيف تم تنصيب هذه اللجنة ؟ وماهي الأهداف والمقاصد من وراء تشكيل هذه اللجنة ؟ وماهي إنجازاتها إلى حد هذه الساعة على مستوى إصلاح المنظومة التربوية ؟

2-تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية :

تم تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية يوم 13 ماي 2000 م من طرف رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة " في حفل رسمي نظم بقصر المم بنادي الصنوبر ذلك بحضور شخصيات من مهمة من الدولة و من القطاع ، و أعضاء من الحكومة و ممثلي الهيئات و إطارات الدولة و رؤساء الأحزاب السياسية ، والأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين و المحافظ السامي الأمازيغية ، و ممثلو الحركة الجمهورية⁽¹⁾

وتتألف اللجنة من 158 عضوا عينوا لاعتبار شخصي من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم وبخبرتهم و العناية التي يولونها لمنظومة لتربية و التكوين⁽²⁾ .

في البداية تولى لسيد عبد الرحمان حاج صالح رئاسة اللجنة ن ثم خلفه السيد بن علي بن زاغو في رئاسة اللجنة ابتداء من سبتمبر 2000م و حتى نهاية أشغال اللجنة و تقديم تقريرها النهائي للسيد رئيس الجمهورية أما فيما يخص تشكيل اللجنة فقد صنفها السيد رابح خدوسي والذي كان أحد أعضاء هذه اللجنة على ثلاثة أصناف و هي :

(1) - اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ،التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (مشروع) مارس 2001 ص10

(2) -اللجنة الوطنية فصلاح المنظومة التربوية ، نفس المرجع ،ص 17 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

ربع من الوطنيين المدافعين على الثوابت .

ربعان من الوافدين على اللجنة قصد فرنسة المدرسة و المجتمع .

ربع غائب غياب شخصي أو غياب بالحضور (أي لا يتحرك الا لرفع الأيدي) . (1)

كما صنفها علي بن محمد إلى فئتين هما :

الفئة الأولى : و تتشكل منها أغلبية أعضاء و هم معروفون بمواقفهم الإستتصالية (قصد

الاستتصال الحضاري بالذات و هو الأصل و الآخر ليس إلا فرعا منه) و بأرائهم المتطرفة

واقناعا تهم المعلنة في كل المناسبات و في كل المنابر الإعلامية

الفئة الثانية : و التكلم هنا بوجه عام في أغلبية أعضائها محسوبين خطأ عن التربية

والتعليم فهم لم يعرفوا يوما برأي أصيل أو موقف متميز ، كانوا طوال حياتهم أدوات طبيعية

تستجيب بالغمزة الخاطفة و الإشارة العابرة لمشيئة من يتصورون أن بيده تلبية رغباتهم ... (2)

وهذا إن دل على شيء فيدل على الإنقسام الإيديولوجي و الفكري بين أعضاء اللجنة و يفسر

التناقضات في تبني بعض المواقف و القضايا لتي حملها ملف الإصلاح التربوي خاصة فيما

يخص مكانة اللغة العربية و تعزيز مكانة اللغات الأجنبية ، و تعديل برامج بعض المواد مثل مادة

العلوم الإسلامية ، و إلغاء شعبة العلوم الشرعية من مرحلة التعليم الثانوي ، لذلك تميز جو العمل

داخل اللجنة بالنقاش الحاد ن و التوتر و الانفعال في بعض الأحيان الذي أدى إلى انسحاب

بعض أعضائها مثل السيد رابح خدوسي قبل أن تنتهي اللجنة أعمالها و تسلم تقريرها النهائي للسيد

رئيس الجمهورية

مهمة اللجنة و عملها :

حدد المرسوم رقم : 101 المؤرخ في : 09 ماي 2000 مهمة اللجنة و أعضائها ومنحها

الصلاحيات و المهام التالية :

التربية و التكوين المهني و التعليم العالي ودراسة إصلاح كلي وشامل للمنظومة التربوية على ضوء

هذا التقييم .

المادة 03: تكلف اللجنة في هذا الإطار باقتراح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية

جديدة تشمل على الخصوص اقتراح مخطط رئيسي يتضمن المبادئ العامة والأهداف

(1) - رابح خدوسي ، المدرسة و الإصلاح- مذكرات شاهد، دار الحضارة ، الجزائر ، 2001، صص 96-97

(2) - علي بن محمد ، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية صراع بين الأصالة و الانسلاخ في المدرسة الجزائرية

، دار الأمة للنشر، الجزائر ، 2001، صص 96-97

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

والإستراتيجيات والآجال المتعلقة بالتنفيذ التدريجي للسياسة التربوية الجديدة من جهة وتنظيم المنظومات الفرعية وكذا تقييم الوسائل البشرية والمالية الواجب توفيرها من جهة أخرى .

المادة 04: تقدم اللجنة الوطنية في أجل تسعة أشهر من تاريخ تنصيبها نتائج أشغالها في تقرير عام يستخدم كأساس لإصلاح المنظومة التربوية في مجملها و لإعداد ترتيب قانوني جديد بحكم منظومة التربية و التكوين .

المادة 05: تدرس اللجنة الوطنية للإصلاح و تقترح في إطار المسعى العام لمهمتها وعلى أساس التشخيص الذي تعده ضمن تقرير مفصل للتدابير التي تراها ضرورية وعاجلة لتطبيقها في ميادين ذات أولوية مباشرة مع الدخول المدرسي الذي يلي تاريخ تنصيبها .

المادة 06: تؤهل اللجنة في إطار إنجازاتها للقيام بما يأتي :

تطلب من الإدارات و الهيئات العمومية إبلاغها بجميع الوثائق و الدراسات و المعلومات الإحصائية أو غيرها المتعلقة بالمنظومة التربوية التي من شأنها أن تكمل استعمالها .
تستلم جميع الدراسات ذات الصلة بمهامها .

تستمع إلى كل شخص يكتسي الاستماع إليه فائدة في تسيير أشغالها .

تستعين بخبراء و مستشارين أو تابعين لمنظمات دولية لمساعدتها في أشغالها (1)

عينت اللجنة الوطنية يوم 15 ماي 2000 فوج عمل يتكون من 24 عضوا قصد التحقيق في الميادين ذات الأولوية التي تتطلب علجا مستعجلا و دراسة الإجراءات الممكن تطبيقها في مستهل الدخول الجامعي و المدرسي (2001/2000) ، و قد عرض الفوج نتائج أعماله بمناسبة الدورة الثالثة للجنة المنعقدة يومي 09 و 10 يوليو 2000، وصادقت اللجنة على التقرير المفصل بعد مناقشة واسعة و حوّلته إلى السيد رئيس الجمهورية يوم 27 يوليو 2000.

وقبل التطرق إلى موضوع الإجراءات والإصلاحات التي تم اتخاذها وتنفيذها في الميدان انطلاقا من الموسم الدراسي : 2004 /2000 على مستوى المدرسة الابتدائية بداية من السنة أولى ابتدائي ، بدلا من السنة أولى أساسي سابقا ،حيث أصبح التلميذ يقضي خمس سنوات دراسية في المرحلة الابتدائية بدلا من ستة سنوات ،ويجتاز المرحلة بشهادة التعليم الابتدائي بدلا من امتحان القبول في السنة السابعة أساسي ، كما تم كذلك في نفس الموسم الدراسي تنصيب السنة أولى متوسط بدلا من السنة السابعة أساسي وأصبح التلميذ يقضي أربع سنوات دراسية في مرحلة التعليم

(1) - اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي ،مرجع سابق ص14 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

المتوسط بدلا من ثلاث سنوات سابقا في مرحلة التعليم الإكمالي ، وبهذا القرار تم فصل التعليم الابتدائي عن التعليم المتوسط ، الذي كان يمثل التعليم الأساسي الذي يقضي فيه التلميذ تسع سنوات سابقا و يتوج بشهادة التعليم الأساسي الذي يمكن التلميذ من الدخول إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة التعليم الثانوي.

وقبل التطرق بالتفصيل إلى أهم الإجراءات والإصلاحات التي تم تنفيذها في الميدان انطلاقا من الموسم الدراسي : 2004/2003، تجدر الإشارة إلى العناصر التالية:

كيف تم تشخيص الوضع الراهن للمنظومة التربوية من طرف اللجنة الوطنية للإصلاح
التحديات والتوجهات العالمية للتربية من وجهة نظر اللجنة الوطنية للإصلاح :

هناك نوعين من التحديات ،تحديات داخلية و تحديات خارجية.

1- يبدو من الضروري و من المستعجل كذلك أن نعيد توحيد مهام المدرسة إلى وظائفها الطبيعية و الرئيسية المتمثلة في التعليم و في المجتمعية و التأهيل ، وعلى المدرسة أن تتجرد من الضغوط السياسية و أن تبتعد أن التحريضات الإيديولوجية أي كان منبعها حتى لا تعتبر إلا المطالب الشرعية على أساس الاستحقاق و العلم و القيم الديمقراطية والجمهورية .

2- إن المنظومة التربوية مدعوة لربح أربعة رهانات : رهان التحقيق الميداني لديمقراطية التعليم

لاسيما بالوصول على الأقل إلى 80 % من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم من

(6- 16 سنة) إلى نهاية الفترة الدراسية الإلزامية في الأجل القريبة مع العلم أن ما هو محقق اليوم لا يتعدى 62 % .

رهان النوعية لصالح عدد من التلاميذ و ذلك بوضع المعايير الدولية للمؤهلات والكفاءات على جميع المستويات كحتمية وحيدة فاصلة للانتقال و النجاح ، للترقية وتشغيل مناصب المسؤولية مهما كان مستوى المؤسسات التربوية أي من المدرسة الابتدائية إلى أكبر جامعات الوطن .

رهان التحكم في العلوم والتكنولوجيا اللتين لا بد أن تطبع المحتويات و أن تصبغ الطرائق التعليمية

رهان العصرية الذي بالإضافة إلى تحديث الوسائل والدعامات البيداغوجية لا بد أن يلهم المدرسة الجزائرية حداثة في تجسيد غاياتها وأهدافها في محتوياتها وتعليمها وتنظيمها وأطيرها أخيرا

(1).

(1) -المجلس الأعلى للتربية ، المرجع السابق ،ص42.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

3- على المنظومة التربوية أن تسترجع القيم الأخلاقية ، وقد ترتب عن التخلي عن هذه القيم أن أقلية من المتعاملين على مختلف المستويات تعاطت الانحرافات كالعش والتغاضي والتجاوز والمحاباة تلك المساوئ التي لا بد من محاربتها و استئصال جذورها لأنها تلحق بالمدرسة أضرارا كبيرة .

وشهدت الجزائر تغيرات في شتى الميادين نظرا ل :

إستحداثات مؤسساتية و سياسية كبرى وضعت حدا لنظام الحزب الواحد ، وشرعت في إرساء دولة الحق في منظور ديمقراطي جديد .

تغيرات اقتصادية مرتبطة بمرور اقتصاد المسير إلى اقتصاد السوق ، تحولات اجتماعية تلت فشل السياسات غير الواقعية التي أُنذرت بنهاية دولة العناية والمساعدة والكفالة .

و في هذا الوقت عرف المجتمع الجزائري تحولا عميقا باعتبار أن 70% من الجزائريين ولدوا بعد الاستقلال و ليس لهم بالأحرى نفس النظرة أو نفس الطموحات التي كانت لدى أسلافهم لقد تعلموا و تكونوا لاسيما الفتيات منهم آلائي يقدمن مطالب مقنعة للمطالبة بنفس الحظ في الحصول على منصب شغل . (1)

التحديات من النوع الخارجي : على غرار جميع بلدان العالم ستجابه الجزائر أكثر فأكثر و في آن واحد ثلاث صدمات كبرى :

1-صدمة العولمة ستضر في نفس الوقت بالمتبدلات التجارية و المالية و التكنولوجية ، كما أنها ستلحق خسائر في المستقبل القريب بسوق العمل و التأجير، عن تشكله سوق عمل شبه عالمية ستحدث منافسة شديدة و قاسية حيث ستكون إلزامية التوعية و المؤهلات مرتفعة عالية مع احتمال أخطار واضحة لتسارع ظاهرة هجرة الأدمغة و هي ظاهرة مضررة و مؤسفة مع العلم أن هذه الأدمغة ستجعل نفسها في خدمة بلاد أو شركات متعدد الجنسيات تقدم إمكانيات مغرية قائمة للعناية بدون أن يجبروا أنفسهم على الهجرة .

2-أما صدمة مجتمع الإعلام و الاتصال فتتولى التغيير التدريجي لطبيعة العمل و تنظيم الإنتاج و الجهود المبذولة من أجل التكيف مع الوسائل التقنية الجديدة من جهة ومع الظروف الحديثة للعمل التي لا بد أن تكون متواصلة ومستمرة من جهة ،وقد تضر الأفاق المسطرة من طرف الإعلام ، لاسيما عبر عالم الاتصال المتعدد بالمعالم التاريخية والجغرافية والثقافية ، مما يتطلب

(1) - نفس المرجع السابق ،ص43 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

من الدولة أن تبحث عن الوسائل الفعالة لتقي نفسها بنفسها .سيغير مجتمع الإعلام والاتصال أنماط و كفايات التعليم و يعدل بصفة جذرية طبيعية صور العلاقات بين المعلم والمتعلم .
3-و تتمثل الصدمة الثالثة في صدمة لاهتزاز الحضارة العلمية والتقنية المرتبطة بالتطور المدهش للمعارف العلمية ولإنتاج الوسائل التقنية السريعة الانتشار في العالم ،هناك شكل جديد للمجتمع يبرز للوجود بكيفية طاغية وهو مجتمع العلم والتقنيات الذي يقرب بين التخصص المفرد و الإبداع اللاحدودي ستمثل هذه الثورة العلمية كل القطاعات وتطبعها بطابع بعها الخاص و البحث العلمي الذي يقتضي تجهيزات متطورة اكثر فأكثر أصبح لا يعرف حدودا بل تولدت عنه تساؤلات و تخوفات على مستوى الأخلاق (1).

لكن بمجرد ما أصبح العلم والتقنيات في خدمة تقدم البشرية بدأ التخوف من الاستثمار المكثف لوضع ثقافة حقيقية للتجديد و الإبداع غير وارد .(2)
ستدخلنا هذه الصدمات الثلاث الكبرى عصرا جديدا لاشك أنه سيكون مشبوها ولكنه مثير لتساؤلات و تخوفات اتجاه التغييرات بل حتى لرفضها و نبذها،ومع هذا كله فإن هذا العصر المتميز بالتغييرات من المفروض أن يشكل فرصة تاريخية بالنسبة للجزائر لأن هذه الفترة الانتقالية تسمح بإصلاحات عميقة وهادئة نسبيا و في آن واحد .
أهداف لجنة الإصلاح :

- 1- التحقق في إطار تشخيص المنظومة التربوية من النتائج المسجلة الإيجابية منها والسلبية مع تحليل أسبابها العميقة وآثارها .
- 2- تحليل التحديات الجديدة التي لابد أن تواجهها و تحديد المتطلبات الضرورية لتكوين مواطن قادر على التفتح والمساهمة في تنمية الوطن والتكيف مع عالم يتسم بتنامي تطور المعارف وتسارع التحولات والتغيرات الثقافية والعلمية والتقنية والتكنولوجية.
- 3- اقتراح الإجراءات الكفيلة بالسماح للناشئة الجزائرية بالاستفادة من تعليم قاعدي إلزامي و مجاني ن و ضمان التكافؤ لها في فرص النجاح في تدرسها .
- 4- التأكيد على الظروف الكفيلة بضمن النجاح لأكثر عدد من التلاميذ على أساس قدراتهم بوضع آليات من شأنها التقليل من الرسوب والتسرب ، وبالتكفل بالتلاميذ ذوي الحاجات الخاصة والقدرات المتميزة .

(1) - المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ص44.

(2) - نفس المرجع سابق، ص 45.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

- 5- اقتراح اختيارات تساعد على حل أحد المشاكل الرئيسية المتعلقة بغايات وتنظيم التعليم ما بعد الأساسي في إطار منسجم شامل ومتكامل .
- 6- دراسة الوسائل التي تساعد على تجديد جذري للمحتويات والمناهج البيداغوجية والعمل على جعل التلاميذ في منأى عن التأثيرات و محاولة التغيير الأيدلوجي أو السياسي بحيث يهدف هذا الإصلاح إلى تكوين مواطن يكتسب علما و مهارة و منهجا سلوكيا و آداب التعايش مع الغير .
- 7- اقتراح مشروع بعيد المدى يتناول التعليم العالي و البحث العلمي .
- 8- دراسة الترتيبات المناسبة قصد إدماج تعليم اللغات الأجنبية في مختلف مراحل المنظومة التربوية لتمكين الطلبة من جهة من الوصول المباشر إلى المعارف العالمية وتسهيل الانفتاح على ثقافات أخرى و القيام من جهة بتساوي ناجح بين مختلف شعب التعليم الثانوي و التكوين المهني و التعليم العالي .
- 9- تحديد الظروف و اقتراح ما يستلزم من إدماج التكنولوجيات الجديدة في المنظومة التربوية و خاصة منها تلك المتعلقة بالإعلام و الاتصال و الإعلام الآلي .
- 10- اقتراح منظومة فعالة ومستقرة لتكوين و تقييم مكونين بالتساوق مع وضعتهم القانونية .
- 11- توكي اللجنة في تفكيرها الاستناد دوما إلى مرجعية قوامها المبادئ و القيم السياسية ذات الصلة بمفاهيم المواطنة و المساواة والتسامح والسلم و الديمقراطية وحب الوطن والتفتح على العالم و هي القيم التي لا بد أن تكون قاعدة صلبة يبنى عليها نشاط المدرسة الجزائرية .
- 12- الاستعانة بأي شخص كفاء و مؤهل لاسيما خبراء المنظمة العالمية للتربية والثقافة (اليونسكو) والمنظمة العربية للتربية و الثقافة (الألييسكو).
- 13- اقتراح كل الحلول التي من شأنها أن تحقق التقدم . (1)

الوضع الراهن و تشخيص المنظومة التربوية من وجهة نظر اللجنة الوطنية للإصلاح :

إن أهم الإستخلاصات الواردة في الوضع الراهن و في تشخيص المنظومة التربوية تتعلق بإبراز التوجهات الكبرى التي سادت تطور المنظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، بهدف اكتشاف مدى الانسجام ، و كذا الحركية الإجمالية التي تحملها المنظومة التربوية مع العلم أن هذا الانسجام و هذه الحركية قد كفيتم مالمحها الحالي وفق المقترضيات و المستجدات و كما هو

(1)- اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (مشروع) مارس 2001 ، ص ص 15-16 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

معلوم حصر المكتسبات الحقيقية التي تعزز بها المدرسة الجزائرية في المستقبل و الحواجز التي تعرقل تحقيق الآمال التي وضعتها فيها الأمة ، و هذا من أجل الوصول إلى تقديم اقتراحات وجيهة قصد تطبيق إصلاح اقل ما يقال عنه إنه أصبح ضروريا لا مناص منه .⁽¹⁾

لقد شكلت المدرسة الموروثة في 1962 المبادرة الأولى لإعداد نظام تربوي متمركز على مستوى التراب الوطني يسير حسب معايير برزت للوجود مع ظهور العالم العصري ،وكانت تستجيب للأهداف التي سطرها الاحتلال الفرنسي داخل الوطن،أضف على ذلك طابع استغلال الشعوب والطابع المنبسط للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي المقر آنذاك⁽²⁾

1- كانت وضعية الجزائر غداة الاستقلال مزرية في جميع الميادين تعكس معاناة بلد خرج من فترة استعمارية طويلة شوهت خصوصياته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بعد حرب تحرير ضارية دامية :

لم يخل قطاع التربية من هذا الوضع المزري و من هذا الإرث الثقيل .

نسبة الأمية تعادل 85 % وهذه النسبة أرفع من هذا الرقم ن إذا ما طبقت على الجزائريين وحدهم هذه النسبة أخذت بعين الاعتبار عدد الأوروبيين المتواجدين آنذاك بالجزائر .⁽³⁾

عدد التلاميذ المتمدرسين ضئيل جدا (يقال عن 10/1) من عدد السكان مع العلم أن عدد التلاميذ الجزائريين المتمدرسين يتناقض بصفة مدهشة من مرحلة التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي .

عدد المؤسسات التربوية يغطي أساسا المناطق الأكثر كثافة بالأوروبيين ، و بالمقابل نجد هذا العدد ضئيلا فيما يخص التعليم الثانوي و التكوين المهني و التعليم العالي .⁽⁴⁾

تعداد المعلمين ضئيل (2000) نتيجة الهجرة المكثفة للمعلمين الأوروبيين (17000) من جهة و امتصاص أقلية الإطارات الموجودة آنذاك من طرف القطاعات الحيوية الأخرى في البلاد من جهة أخرى ، تجاهل البرامج و المسارات الدراسية و التكوينية للتاريخ الوطني ولحقايقه الثقافية والجغرافية أو بعبارة أخرى منظومة تربوية غريبة في أهدافها و محتوياتها ، غير مؤهلة للتكفل بالطلب الملح للتربية والموالي لاسترجاع الاستقلال الوطني الذي حرر الطموحات الشرعية

(1) -اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ،مرجع سابق، ص 26 .

(2) - نفس المرجع السابق ،ص26.

(3) -نفس المرجع السابق، ص 27 .

(4) - نفس المرجع السابق، ص 27 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

للجزائريين و المتمثلة في الخروج من الجهل و الأمية اللذين فرضها عليه الاستعمار و الدخول في ميدان المعرفة الذي يقود إلى حياة شريفة و إلى تبوء مكانة محترمة بين الأمم⁽¹⁾.
إن تعميم التمدرس و تمديد مدة الدراسة الإلزامية إلى سن السادسة عشر (16) ومضاعفة تعداد التلاميذ المنتميين للتعليم الثانوي و للتكوين المهني والتعليم العالي ، كل هذا مكتسبات مثالية و مفخرة ليس فقط على المستوى الوطني ، بل على مستوى العالم الثالث⁽²⁾.
حيث أن (1/4) السكان يتابعون دراستهم بالمؤسسات التعليمية و التكوينية ، أي 8 ملايين تلميذ و طالب ، مقارنة بنسبة 8 % فقط من المتمدرسين عادة الاستقلال مع العلم أن عدد السكان تضاعف ثلاثة مرات خلال هذه الفترة .

إن النتيجة المنطقية المنبثقة عن تقدم التمدرس العالمي الذي أستمر بدون انقطاع منذ الاستقلال أحبط نسبة الأمية من 85% سنة 1962 إلى 34% سنة 1999م.⁽³⁾
إن الجهود الجبارة المبذولة في توظيف و تكوين المعلمين و المستخدمين في التأسيس والدعم البيداغوجي التقني ، قد ساعدت على الاستخلاف شبه التام للمعاونين الأجانب من جهة وأعطت الوطن من جهة أخرى نخبة مثقفة مشرفة و طاقة بشرية هائلة مؤهلة مهنيا في عدة ميادين ذات تخصص نوعي ، أو بعبارة أخرى ما يقارب نصف عدد الموظفين التابعين للتوظيف العمومي يشتغلون في المنظومة التربوية .

قد سجلت عمليتا محو الأمية و تربية الكبار نتائج معتبرة رغم المضايقات و العراقيل العديدة ذات الطابع البسيكولوجي و المادي التي فرملت و كبحت تطورها .
إن تعريب لغة التدريس تحقق في التعليم الأساسي ، ثم في الثانوي ، و كذا بالنسبة لبعض فروع التعليم العالي .

إن تعريب و جزأة برامج التعليم اللذين شرع فيهما في السنوات الأولى من الاستقلال رافقتهما بصفة تدريجية تعريب و جزأة الكتاب المدرسي و جزأة المؤتمر الإداري والتربوي .⁽⁴⁾
إن النتائج المحققة لصالح الاختيار العلمي و التقني لا تدعو للاحتشام ، بل تعتبر نجاحا ثميناً على مستوى التعليم العالي كالطب و العلوم الدقيقة و العلوم التجريبية و العلوم التكنولوجية .

(1) - اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، مرجع سابق، ص27 .

(2) - نفس المرجع السابق، ص27.

(3) - نفس المرجع السابق، ص28.

(4) - اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، مرجع سابق، ص28.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

و بصفة عامة فإن الجهود المبذولة للنهوض بالتعليم التقني - دون أن تصل النتائج الحد المأمول و وضع جهاز وطني قوي للتكوين المهني والتقدم الذي أحرزته التكنولوجيا في الجامعات والتنوع المتتالي في التعليم العالي ، تشكل قاعدة صلبة لإعادة النظر في الإصلاحات المستقبلية قصد تلبية حاجات الاقتصاد من حيث اليد العاملة و المؤهلة ذات نوعية ، و من حيث الإطارات الكفأة في جميع النشاطات الحيوية .⁽¹⁾

لقد سمح تطور المنظومة التربوية الذي جنى وسائل بشرية و مالية هامة (11%) من المنتج الداخلي الخام في السبعينات ، و معدل 06 إلى 08 % خلال السنوات العشر الخيرة بتكوين أغلب الموظفين المؤهلين و الإطارات التي تشتغل في مختلف القطاعات الحيوية في البلاد كما سمح كذلك لنفس المنظومة التربوية و لمؤسسات أخرى بعدم الانهيار أمام الأزمة التي اجتازتها البلاد و التي لم يعرف لها مثيل من خلال السنوات العشر هذه .مع العلم أنها عرفت ضآلة و تقديرا في الموارد المالية بالإضافة إلى شراسة الإرهاب الذي استهدف المدرسة الجزائرية على الخصوص .⁽²⁾

1- على مستوى الخيار الديمقراطي :

إذا كانت نسب التمدرس المعلن عنها⁽³⁾ مرضية في غالبها اليوم ،سواء تعلق الأمر بالتطور الداخلي للمنظومة نفسها ، أو بالمقارنة مع بلدان لها نفس مستوى التطور مع الجزائر ، فإنها لا تخفي اختلالا خطيرا :

حوالي مليون طفل و كمراهق يتراوح سنهم بين 06 و15 سنة لفظتهم المنظومة التربوية. سجلت نسبة التمدرس ثباتا شاسعا بين الولايات و داخل نفس الولاية ، بين المناطق الحضرية و بين المناطق الريفية ، أي يوجد هناك عدد كبير من الأطفال همشتم المنظومة التربوية : بنات في المناطق الريفية ، أطفال الأسر المحرومة الذين لم يلتحقوا بالتربية أو غادروا المدرسة قبل الأوان ، الأطفال المراهقون ذوو الحاجات الخاصة لم تتكفل بهم المنظومة التربوية ن كالمعوقين ، ذوي الأمراض المزمنة ، و الحالات التي هي في حاجة إلى دعم و رعاية ببيداغوجية... خاصة... و كان مفهوم الديمقراطية أصبح عبارة عن تكثيف و تعميم التمدرس

(1) - نفس المرجع السابق، ص28.

(2) - نفس المرجع السابق، ص29.

(3) - نفس المرجع السابق، ص30 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

(1) و من جهة أخرى إن مردود المنظومة ضعيف بالنظر إلى التسرب المذهل و إلى النسب المرتفعة لتكرار السنة الدراسية ، كما أشارت إلى ذلك دراسة حديثة قامت بها وزارة التربية الوطنية و التي أسفرت عن : (2) في مجموعة من تلاميذ التعليم الأساسي :

21% فقط يصلون إلى السنة التاسعة أساسي بدون تكرار .

46 % يصلون إلى نفس القسم بعد تكراره مرة أو عدة مرات .

ثلث المجموع ينقطع عن الدراسة و لم يصل السنة التاسعة أساسي .

يمثل التلاميذ المنتقلون للسنة الأولى ثانوي حوالي 45 % من تعداد تلاميذ السنة التاسعة أساسي مع العلم أن نسبة التكرار في هذه السنة مرتفعة (يقارب 30 % و ذلك حسب قدرة الاستيعاب بالمؤسسات المستقبلية وحسب سن التلاميذ) أما البقية ، و نسبتها 25 % فتغادر المدرسة بدون أمل في الالتحاق بمؤسسة تكوينية ، أو في إيجاد مناسبة تساعده على اكتساب مهنة أو اندماج في الحياة العملية . (3)

عامل التعداد المرتفع للمسجلين الجدد مقابل ضعف الاستقبال و التأطير .

عامل ارتفاع نسبة التكرار .

وفيما يخص التعليم الثانوي و اعتبارا لضعف نتائج امتحان شهادة البكالوريا (25% تقريبا) فإن عدد الراسبين الذين يسمح لهم بإعادة السنة أو يغادرون السنة الثالثة ثانوي مرتفع جدا (نسبة التكرار كثيرا ما تفوق 30 %) ، و من بين الراسبين في امتحان شهادة البكالوريا (180.000 في السنة الدراسية 2000/1999) نجد نسبة قليلة منهم يلتحقون بالهيكل التكوينية . (4)

التضامن الاجتماعي لدعم التمدرس يكون أكثر إقداما و شجاعة و موجهة ، خصيصا للمناطق و الفئات المحرومة فعلا ، و ذلك باللجوء إلى المطاعم و النقل المدرسي و بإعادة الاعتبار إلى النظام الداخلي و إعانة هذه الفئات في الأدوات المدرسية و الاستفادة من الرعاية الصحية و المنح المدرسية التشجيعية . (5)

(1) - اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، المرجع السابق ، ص30.

(2) - نفس المرجع السابق ص30 ، نقلا عن : التربية للجميع ، تعليم أساسي ، حوصلة لسنة 2000 أكتوبر 1999

(3) - نفس المرجع السابق ، ص30.

(4) - نفس المرجع السابق ، ص30.

(5) - اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، نفس المرجع السابق ، ص31.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

الأنشطة الثقافية و الفنية و الرياضية و الترفيهية التي تساعد على تفتح الشخصية ، و تقدم الإطار الملائم لممارسة وظيفة المواطنة تلك الأنشطة التي قد تغيب عن مؤسساتنا التعليمية والتكوينية على جميع المستويات .

المكتبات المدرسية و الجامعية و العمومية التي يجب أن تكون ثرية ، تحتوي على كتب ومراجع تخص مختلف ميادين المعرفة و الإنتاج الفكرية ، و على مجالات علمية حتى تستطيع أن تلعب دورها كاملا في تلبية حاجيات التوثيق لدى التلاميذ و الطلبة و المعلمين و في تنمية الذوق في القراءة و الميل للمطالعة و إيقاظ اهتماماتهم الثقافية الفنية الجمالية والعلمية ، إن الاستغلال غير الكافي و غير الملائم لجميع هذه الخطط أبرز تحفظات السلطات العمومية أو عدم قدرتها على تطبيق سياسة صريحة ، تتسم بتمييز إيجابي يتم اتخاذها وفق الاحتياجات الحقيقية التي تعرفها مختلف أصناف التلاميذ لاسيما بمساعدة أولئك الذين هم في حاجة ماسة إليها . إن عدم التمييز في تقديم مساعدات بصفة معمة وعشوائية ، و كذا السياسات المطبقة في هذا الشأن و التي كلفت مصاريف باهضة بصفة غير مباشرة و تلقائية لم يخدم دائما أهداف ديمقراطية التعليم .⁽¹⁾

2 - على مستوى اختيار الجزائر :

نفس الخلط بين ديمقراطية التعليم و بين تكثيفه و تعميمه تسبب في ضعف العناية والتكفل بتكوين المعلمين و إستبخاس قانونهم المعنوي و الاجتماعي المهني إلى أقصى حد مما أدى إلى ضياع و فقدان الطاقات و الكفاءات التي فضلت تقديم خدماتها لقطاعات أخرى بما فيها خارج الوطن بالنسبة للأساتذة الجامعيين و الباحثين و تبين دراسة مؤهلات المعلمين والمكونين ما يلي :

تكاد تكون جزارة أسلاك التعليم من التربية الوطنية وفي التعليم العالي وفي التكوين المهني كاملة .

التعليم الابتدائي : يعرف عددا كبيرا من المعلمين ، تم توظيفهم بدون شهادة البكالوريا في وقت التحاقهم بالتكوين الأولي بالمعاهد التكنولوجية للتربية ، و مازال هناك نسبة لا يستهان بها من المساعدين اللذين تم توظيفهم على أساس مستوى معرفي يتراوح بين مستوى الرابعة متوسط إلى السنة الثالثة ثانوي .⁽²⁾

(1) - نفس المرجع السابق ، ص31.

(2) - اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، مرجع سابق ، ص32.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

في التعليم المتوسط : تم توظيف أغلبية أساتذة التعليم الأساسي بدون شهادة البكالوريا عند تكوينهم الأولي بالمعاهد التكنولوجية .

أما في التعليم الثانوي : فأغلبية الأساتذة تتوفر فيهم الشروط القانونية للتوظيف و هي شهادة الليسانس و لكن بعضهم يدرسون مواد غير مواد تخصصهم بيد أن جلهم لم يتلقوا تكوينا بيداغوجيا قبل ممارسة مهنتهم التعليمية كأساتذة المهندسين . (1)

في قطاع التكوين المهني : هناك عدد كبير من أساتذة التكوين المهني اللذين تم توظيفهم على أساس شهادة الكفاءة المهنية أو على أساس شهادة التحكم ن إذا ما قارناه بعدد الأساتذة المختصين في التعليم المهني من الدرجة الأولى (أي مستوى التقنيين السامين) أو بالأساتذة المتخصصين في التعليم المهني من الدرجة الثانية (أي مستوى مهندس دولة)

في التعليم العالي : عدد المساعدين و الأساتذة المساعدين أعلى بكثير من عدد الأساتذة الجامعيين المحاضرين (و يمثل عدد الأساتذة الجامعيين حوالي 14 % مع العلم ان نسبة 50 % منهم هم أساتذة جامعيون يدرسون الطب و يتمركزون أساسا في العاصمة و في بعض المدن الجامعية الموجودة في شمال الوطن) ، و من جهة أخرى مازالت الجامعة الجزائرية تعاني من ردود الفعل السلبية الناجمة عن التوقف الشبه تام للتعاون مع الخارج و انقطاع التبدلات الدولية منذ زمن طويل ن لاسيما فيما يخص التوثيق العلمي ، إننا ندرك أن هذه التبادلات تشكل بالنسبة لجميع جامعات العالم رافدا قيما خصبا للإثراء و التحفيز . (2)

هناك ميدان آخر يرتبط باختبار الجزارة و يتسم بإختلالات وعدم الانسجام ، و يتمثل في برامج و مناهج و وسائل التعليم و خصوصياته الرئيسية و هي كالتالي :

إن العلاج المخصص لاستعمال و تعميم اللغة العربية كلغة تعليم و تكوين في المدرسة الجزائرية - هذا العلاج الذي وضع تحت صرح العملية الإدارية - لم يستفد من الضمانات التقنية ، و لا من الشروط الملائمة للتطبيق ، من شأنه أن يحقق النجاح و الاستمرارية (اختيار اللغة ، مرجع المحتويات ...)

هذه البرامج أنجزها مطبقون ، غير متخصصين (جلهم لم يتلق تكوينا أوليا في منهجية تنمية المسارات)

(1) - نفس المرجع السابق ،ص 32 .

(2) - نفس مرجع سابق ،ص 33 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

هذه البرامج مركزة على محتويات التعليم بحيث أكتفي بعضها على سرد تطور قوائم من مفاهيم يرجى تلقينها

تعتمد هذه البرامج على الذاكرة من حفظ و سرد على حساب تطور قدرات التحليل والتركيب والحكم والتفكير والنقد البناء فهي إذن تنمي الطاعة و الامتثال على حساب الإبداع والاستقلالية تبقى هذه البرامج سائرة المفعول لزمان طويل و تحتوي إذن على معارف غير وجيهة بل تجاوزها الزمن و أصبحت لا تسمن و لا تغني من جوع .⁽¹⁾

عن الكيفية التي تم بها تحديد و تنظيم محتويات التربية التكنولوجية في المرحلة الثالثة من التعليم الأساسي تطرح في آن واحد مشكلة الواجهة و الفائدة من تدريس هذه المادة لا بالنسبة لملامح التلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة في نهاية هذه المرحلة فحسب ، بل كذلك بالنسبة للذين يتابعون دراستهم الثانوية .⁽²⁾

عن حذف شعبة " التقنية الرياضية " الذي والى إعادة هيكلة التعليم الثانوي و الابتعاد عن شعبة " العلوم الدقيقة " تبعا لإعادة تنظيم شهادة البكالوريا (قرار 93/08/18) قد حال دون إقبال الطلبة على فروع "العلوم الدقيقة" التابعة للتعليم العالي ، كما منعا بعض المدارس الكبرى (التعليم المتعدد التقنيات ، و الهندسة المعمارية و المعهد الوطني الأشغال العمومية و المدرسة الوطنية للمهندسين و التقنيين بالجزائر) من هذا الملح المتميز الذي كان مفخرة الماضي القريب .

إن كفايات التوجيه على جميع المستويات قد انحرفت نتيجة الضغط الاجتماعي الذي يفضل و يختار حسب المستويات :

الجذع المشترك للعلوم في السنة الأولى ثانوي .

شعبة علوم الطبيعة و الحياة في السنة الثانية ثانوي .

الجذع المشترك لعلوم الطبيعة و الحياة في التعليم العالي و التخصصات البيوطبية و الإعلام الآلي و الهندسة المعمارية ... و الشعب التقنية التكنولوجية تجد نفسها مهمشة منبوذة والتوجيه لهذه الشعب يتم بعد الرسوب (و هذه هي الحالة التي عرفها التكوين المهني و لا يزال يعرفها)⁽³⁾

(1) - اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، مرجع سابق ، ص 33.

(2) - نفس المرجع السابق ، ص 35.

(3) - اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، مرجع سابق ، ص 35.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

وأخيرا إن التأخر الذي عرفه إدخال الإعلام الآلي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في مختلف مستويات المنظومة التربوية يشكل عائقا كبيرا لا يستهان به .

إن مجموعة النقائص المذكورة آنفا لها صلة مباشرة بالعواقب الوخيمة الناتجة عن تطبيق الاختيارات الأساسية كالديمقراطية و الجزائر و التوجيه العلمي و التقني ، تلك الاختيارات التي كانت أساس تطور المنظومة التربوية منذ البداية . كما أبرزت دراسة الوضع الراهن و تشخيص حالة عدم انسجام و باختلالات أثرت سلبا على كل من تعليم بعض المواد للعلوم الاجتماعية و من تسيير المنظومة نفسها .

وبصفة عامة فإن التقاليدية و اليقينية الدوغماتية التي تطبع الطرائق البيداغوجية المستعملة أعاقَت تماما فضولية التلاميذ و الطلبة و روح النقد لديهم ، حيث تجعلهم في وضعية تلق سلبية للمعارف التي تقدم لهم كمسلمات و بصفة عفوية ليطلب منهم بعد ذلك وفي وقت محدد استرجاعها كما هي على أوراق الاختبارات و الامتحانات⁽¹⁾

ما على مستوى التعليم الأساسي فإن البرامج و الكتب المدرسية المطبقة هي تلك البرامج التي تم إنجازها بسرعة عند إقامة المدرسة لأساسية أي بين سنة 1980 و سنة 1981 أو بعبارة أخرى فعمده البرامج و هذه الكتب يتراوح بين 20 سنة و إحدى عشر سنة .⁽²⁾

بالنسبة للتعليم الثانوي فإن عشرية التسعينات كانت فترة أنشطة مكثفة موجهة لتجديد البرامج لكن و بدون انتقاص من قيمتها سيبقى تأثيرها على نوعية الفعل البيداغوجي ضئيلا إن لم يدعم و يعزز بتغيير الكتب المدرسية .

أما في قطاع التكوين المهني فإن صنف البرامج المطبقة (تدرج التمارين و البرامج الجذرية) قديمان نسبيا و ينطبقان على كيفية التكوين على النموذج المدرسي ، لكن تعوزها المرونة إذا ما طبق هذان الصنفان على نظام يعتمد على التكوين التناوب (مؤسسة / مركز التكوين) أو على التكيف مع التغيرات التكنولوجية و المهنية .

3 - على مستوى اختيار التوجيه العلمي و التقني :

(1) - نفس المرجع السابق ، ص 36.

(2) - نفس المرجع السابق، ص 33.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

فيما يخص التوجيه العلمي و التقني فغن الخلل الموجود بين التوقعات و بين الإجراءات المتخذة من أجل تطبيق هذا الاختيار من جهة ، و بين النتائج المسجلة في الميدان من جهة أخرى يبين عدم رضا المجتمع عن التوجيه

أ - رغم منح توقيت هام لتعليم العلوم (فهو نفس التوقيت المطبق في البلدان المتقدمة) فإن التعليم لم يحقق النتائج المنتظرة لعدة أسباب.

نقص التحكم في المفاهيم الأساسية .

مساهمة غير واقعية للرياضيات العصرية المدرسية في التعليم الابتدائي ، في التكوين العلمي للتلاميذ .

أنتجت عن التحفظات المتتالية التي عرفها تعليم الهندسة في الثانوي عواقب سلبية .

خطة علمية غير مكيفة مع المناهج التعليمية التي ما فتئت تعتمد في الغالب على النقل التلقائي للمعارف قصد الاستذكار على حساب استخدام النشاط الذاتي للمتعلم .

عدم استعمال الرموز العلمية .⁽¹⁾

إن تعليم الأدب و التاريخ و الفلسفة و التربية المدنية تعرض طويلا لفقدان غاية التكوين من أجل التفكير و التحضير لذهنية و عقلية المواطن .

أم التعليم الديني الملقن بصفة يقينية دوغماتية كثيرا ما كانت تحريضية قصد تعنيف عقول الشبان فكان متجاهلا بذلك التطبع بالقيم السمحاء كالتسامح و الحلم و الأخلاق الإنسانية والاجتهاد ، تلك القيم التي صنعت أيام المجد للحضارة الإسلامية، إذ يبقى أن توضع بيداغوجية تحديثية من واجبها أن تساهم في إعادة الاعتبار للتعليم الديني و تعميمه⁽²⁾

إن تلقين اللغة العربية المفرغ من الوسائل البيداغوجية والتعليمية المناسبة وضعف التحكم في اللغات الأجنبية و أولها الفرنسية لغة ذات استعمال واسع في مجتمعنا وعلى مستوى الشعب وثانيتها اللغة الإنجليزية واللغات الأخرى الضرورية المساعدة على التفتح على العالمية، وكل هذا لا يحضر بصفة مجدية لتلامذتنا وطلبتنا لمواجهة تحديات أشكال العولمة التي بدأت بوادرها تتجلى منذ مطلع هذا القرن ،ومن جهة أخرى مازال تعليم اللغة الأمازيغية في مرحلة التلجج لم ينطلق بعد بصفة كافية وجدية رغم إدخاله في المنظومة التربوية منذ ست سنوات و لم تحدد إلى حد الآن

(1) - اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ، مرجع سابق، ص 34 .

(2) - نفس المرجع السابق، ص 36 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

بوضوح المسائل الإستراتيجية الخاصة بتنظيمه و تأطيره و وسائله التعليمية ،وكذا قانونه البيداغوجي و فيما يتعلق الإختلالات التي افرزها كل من الوضع الراهن وفي التشخيص، تجدر الإشارة إلى أن المنظومة التربوية تعاني من نقص فادح من حيث التكامل و الانسجام .
عن نمط التنظيم الحالي للمنظومة التربوية ناتج عن التغيرات العديدة الجزئية التي ادخلها كل قطاع من قطاعاتها المختلفة و دون أن تدمج الإجراءات المتخذة في خطة متكاملة شاملة (1).
تغلب النطق الضيق على كل قطاع على النظرة الشمولية مما أدى إلى الإختلالات الجسمية التالية :

غياب المعابر بين قطاعات التربية و التكوين المهني و التعليم العالي و حتى داخل كل قطاع .
ضعف التكامل بين مختلف قطاعات المنظومة .
وجود حواجز على مستويات اتخاذ القرار و التسيير و التطبيق .
انعدام التوازن على مستوى هرم مستويات التكوين مع تضخم في المستويات العليا على حساب المستويات الوسيطة (تقنيين و إطارات التحكم ...)
قوة مركزية في مختلف القطاعات .
شبه تهميش المنظومة و إبعادها عن المحيط الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي ،وعن التطورات العلمية و التقنية العالمية .
هيمنة الوظيفة الاجتماعية على الوظيفة الاقتصادية أو الخلط بينهما مما أدى إلى غايات وأهداف التكوين المهني و التعليم الثانوي ، أضف إلى مجموعة هذه ، الطابع التقليدي لتسيير المنظومة التربوية الذي كثيرا ما توجه إلى قضية ارتفاع وتيرة النمو الديمغرافي الذي يطرح نفسه في مطلع كل موسم دراسي ، عوض أن يأخذ في الحسبان الحتميات البيداغوجية و العلمية التي هي أكثر وجاهة و أغزر محتوى .

رابعا: الإجراءات العملية للإصلاحات التربوية التي يتم تطبيقها حاليا:

إن المنظومة التربوية تستمد أسسها من المبادئ التي تتكون منها الأمة الجزائرية والمدونة في بيان أول نوفمبر 1954، وعليها أن تساهم في ترسيخ صورة الأمة الجزائرية لتكون متجذرة في إمداداتها الجغرافية والتاريخية ، والإنسانية، ، والحضارية . كما يجب عليها ترقية القيم المرتبطة بالإسلام والعروبة الامازيغية كحكمة تاريخية للتطور الديمغرافي والثقافي والديني والسياسي لمجتمعنا .

(1) - اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية ،مرجع سابق،ص 36 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

وعلى المنظومة التربوية ضمان تكوين مواطن مزود بمعالم و مرجعيات وطنية أكيدة تعكس قيمه الحضارية بصدق ، وقادر على فهم العالم الذي يحيط به ، وباستطاعته التفتح على العالم .

معايير الإصلاح الكبرى :

يتمثل إصلاح المنظومة التربوية في تنفيذ سلسلة من الإجراءات التي تتمحور حول ثلاثة محاور كبرى ، ألا وهي تحسين نوعية التأطير ، التحوير البيداغوجي، إعادة تنظيم المنظومة التربوية ، فيما يخص وضع نظام مجدد ومستقر لتكوين وتقييم التأطير ، تم الشروع في تطبيق الإجراءات التالية :

في إطار التكوين الأولي للمعلمين والأساتذة :

بالنسبة للتعليم الابتدائي ، إنشاء معاهد تكوين وتحسين مستوى المعلمين انطلاقا من تحويل المعاهد التكنولوجية ، لتكوين معلمين متحكمين في اللغة العربية والمعلوماتية ومتعددي اللغات أو على الأقل مزدوجي اللغة وذوي تكوين أكاديمي ومهني جيد ، وذلك في ثلاث سنوات بعد البكالوريا .⁽¹⁾

بالنسبة للتعليم المتوسط والتعليم الثانوي العام ، التوظيف ، عن طريق المسابقة ، لحاملي شهادات التدرج من أجل تكوين أساتذة التعليم المتوسط وأساتذة التعليم الثانوي ، متحكمين في اللغة العربية والمعلوماتية ومتعددي اللغات ، ومنحهم تكوينا مهنيا بيداغوجيا ، على مستوى المدارس العليا للأساتذة ،

إعادة تأسيس مسابقة الأساتذة المبرزين للتعليم الثانوي والانطلاق في تكوين الملامح الجديدة للأساتذة لمواجهة متطلبات الإصلاح البيداغوجي .

التأطير شعب التعليم التقني والمهني التي تشكل فرعا جديدا من التعليم ما بعد الاجباري الذي تم احداثه وكذا شعب التكوين المهني الأعلى من مستوى تقني ، فإنه يرتأ تكوين أساتذة للتعليم الثانوي التقني في مدة خمس سنوات بعد البكالوريا في المدارس العليا لأساتذة التعليم التقني.

في إطار التكوين أثناء الخدمة للمعلمين والأساتذة :

إنجاز مخطط وطني للتحسين والرفع من مستوى المعلمين ، مع الأخذ بعين الاعتبار لتعدد طرق التدخل وإمكانية التثمين (مواصلة الدراسة بالجامعة ، التكوين عن بعد على الطريقة التقليدية أو عن طريق التكنولوجيات الحديثة ، تریصات مغلقة ، تكوين تناوبي)

(1) - وزارة التربية الوطنية ، مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية ، أكتوبر ، 2003 ، ص 4 .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

منح الأولوية في مخطط الرفع من المستوى لمعلمي التعليم الابتدائي وكذا أساتذة التعليم الأساسي وأساتذة التعليم المهني الأصغر سنا والأكثر حاجة .
بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين ، وضع آليات للتحفز وللترقية مرتبطة بتحسين مستوى أداء المعلمين .

في إطار إمادة الاختبار لسلك التعليم :

من أجل الترجمة الميدانية للأولوية الممنوحة للتربية والتكوين ، فتح الحوار مع الشركاء الاجتماعيين قصد إعداد القانون خاص للمعلمين والمكونين يكون أفضل .
دراسة شروط إنشاء تعاضديه للمعلمين والمكونين (خاصة فيما يتعلق بالسكن) ونظام منحة التقاعد التكميلية ممولة ومسيرة من طرف المعلمين والمكونين أنفسهم .
فتح الحوار لوضع قوانين جديدة في مجال الأمراض المهنية والعطل السببية والتكوين المتواصل لفائدة المعلمين والمكونين .
إحداث شهادات شرفية وأوسمة أكاديمية .

وضع الميثاق المربي يحدد الالتزامات التي يخضع لها المعلمون والمكونون من حيث أخلاقيات المهنة⁽¹⁾

فيما يخص إصلاح البيداغوجيا أحد المحاور الأساسية للإصلاح ، وفي هذا المجال فإن الإجراءات المتفق عليها هي :

يتعلق الأمر بالدرجة الأولى القيم بالإصلاح الشامل لبرامج التعليم مع الأخذ بعين الاعتبار لتوجهات اللجنة الوطنية للإصلاح والبرامج المنصبة لدى وزير التربية الوطنية .

فيما يخص اللغة العربية :

دعم تدريس اللغة العربية ، التي هي اللغة الوطنية والرسمية قصد جعلها أداة فعالة للتعليم والتكوين باعتبارها لغة التدريس لكل المواد التعليمية من السنة الأولى الابتدائية إلى السنة النهائية من التعليم الثانوي ، وبهذا المنظور فإن التدابير التي ستتخذ تتعلق أساسا بـ:

مراجعة برامج وكتب اللغة العربية في مضامينها وشكلها وتحديث الطرائق البيداغوجية .

إدماج الآداب والثقافة العربية الكلاسيكية الحديثة والمعاصرة ، وكذا الأنواع الأدبية الجديدة (الروايات ، الشعر الحر ، المسرح.....) في المضامين التعليمية .

(1) وزارة التربية الوطنية ، مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية ، مرجع سابق ، ص05.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في تعليم اللغة العربية .

فيما يخص تعليم اللغة الأمازيغية :

تجنيد الوسائل التنظيمية البشرية والمادية البيداغوجية لضمان فعالية تعليم الأمازيغية أينما وجد الطلب على مستوى التراب الوطني .

إدخال تعليم اللغة الأمازيغية ابتداء من بداية المرحلة الإلزامية في إطار مواد الإيقاظ ، ثم كمادة تعليمية ابتداء من السنة الرابعة ابتدائي

التكفل بالبعد الثقافي الأمازيغي في برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية .

تدريس الأمازيغية أو التدريس بها كوحدة في بعض التخصصات الجامعية (علم الاجتماع - وأنثروبولوجيا)

إنشاء مركز للتهيئة اللغوية ، على المدى المتوسط ، إحداث أكاديمية للغة والثقافة الأمازيغيتين تكلف بالبحث وإحداث الانسجام في المفردات والمصطلحات المكتوبة .⁽¹⁾

فيما يخص تعليم اللغات الأجنبية :

اختيار التفتح على اللغات الأجنبية بهدف الوصول مباشرة إلى المعارف العالمية وتفضيل التفتح على ثقافات أخرى من جهة ، ومن جهة أخرى ، ضمان تمفصل ناجح ما بين مختلف فروع التعليم الثانوي والتكوين المهني والتعليم العالي .
وهذا المنظور ، تتخذ التدابير التالية :

تقديم إدخال تعليم اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي مع توفير التأطير اللازم لذلك .

استعمال الرموز العالمية في تعليم المواد العلمية وإدخال المصطلحات المزدوجة اللغة عليها بهامش كل صفحة من الكتب المدرسية المعنية .

إدخال وتطوير لغة أجنبية ثالثة ، اختيارية في الشعب الأدبية للتعليم الثانوي .

في العلوم الدقيقة : العودة إلى استعمال الرموز العالمية وإدراج المصطلحات باللغتين حيث يجب

أن تستعمل جميع كتب الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية الرموز العالمية والمصطلحات باللغتين ، إعادة الاعتبار في كل المستويات ، لتدريس مادة التاريخ ، بإعادة النظر

جذريا في البرامج بهدف منح الأولوية للتاريخ الوطني مع الأخذ في الاعتبار لكل جوانب الماضي الذي تجاوز الألفية عدة مرات في الجزائر .

(1) - وزارة التربية الوطنية ، مرجع سابق ، ص 06.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

إعادة تأهيل تدريس الفلسفة وذلك عن طريق مراجعة البرامج وتكييف الطرائق البيداغوجية المستعملة بطريقة توجه تعليم المادة إلى تعلم كيفية التفكير والمساءلة وتحرير المقالة الفلسفية .
إعادة تأهيل شعب الامتياز للرياضيات والرياضيات التقنية والفلسفة ، لاسيما بفضل مراجعة معايير توجيه تلاميذ التعليم الثانوي في نهاية الجذع المشترك والمتحصلين على شهادة البكالوريا في التعليم العالي وتعديل تعداد تلاميذ شعبة "عوم الطبيعة والحياة"
تعميم التربية الفنية على كل مستويات التعليم وإدخالها على سبيل الاختيار في شهادة التعليم القاعدي وشهادة البكالوريا .

جعل التربية البدنية والرياضية إجبارية للجميع وإدخالها في التقويم خلال السنة وفي امتحانات شهادة التعليم القاعدي وشهادة البكالوريا (1)

فيما يخص التربية الإسلامية والتربية المدنية:

تحضر مادتا التربية الإسلامية والتربية المدنية أبناءنا لممارسة المواطنة ولتعلم واحترام المبادئ الأخلاقية والدينية في إطار القيم الحضارية للشعب الجزائري .
إعادة النظر وبعث في برامج التربية الإسلامية وبرامج التربية المدنية وإنجاز كتب مدرسية جديدة لها .

بدا تعليم التربية الإسلامية والتربية المدنية انطلاقا من السنة الأولى من التعليم الابتدائي بحيث يكون تعليم التربية الإسلامية موجها نحو المبادئ القاعدية للإسلام مع إدماج المفاهيم المرتبطة بأداء العبادات وأركان الدين الإسلامي من جهة ، ومن جهة أخرى تتمحور التربية المدنية حول التربية للمواطنة .

يقوم بتدريس مادة التربية الإسلامية معلمون وأساتذة مؤهلون متكون من اجل ذلك ، بالنسبة لتعليم الثانوي يكون أساتذة في معاهد متخصصة لتعليم العالي .

إدماج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال :

في هذا الميدان تم اتخاذ الإجراءات التالية :

أعداد برنامج وطني لتطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المنظومة التربوية ، مع استحداث هيئة وطنية لتوجيه هذا البرنامج (المركز الوطني لإدماج الابتكارات

(1)- وزارة التربية الوطنية، مرجع سابق، ص07.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

البيداغوجية وتطوير التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال تنفيذ برنامج لتكوين المعلمين في مجال التكنولوجيات الحدي.

تزويد المؤسسات التعليمية تدريجيا بأجهزة الإعلام الآلي وربطها بشبكة الانترنت والانترنت مع مع إيلاء الأولوية لهيئات تكوين المكونين ومؤسسات التعليم العالي والتعليم الثانوي . تطوير نظام اتصال سريع وبتسعيرة خاصة لمؤسسات التربية والتكوين من طرف البريد والمواصلات.

تصيب هياكل للإنتاج البيداغوجي على مستوى هيئات تكوين المعلمين وعلى مستوى الجامعات. تطوير التعليم والتكوين عن بعد ووضع شبكات افتراضية ، بالبحث عن المساعدات المالية والفنية الخارجية لا سيما لدى منظمة اليونسكو والاسكو والاتحاد الأوربي. إحداث وحدات للامتياز بصفة تدريجية ، لضمان متابعة بيداغوجية فردية للتلاميذ الموهوبين والمتفوقين.

تطوير الصحة المدرسية بتوسيع شبكة ووحدات الكشف والمتابعة وإحداث سلك لفسانيين المدرسين والارطوفونيين،تكثيف برامج الوقاية ن ومحاربة العنف والإدمان على المخدرات . إعداد وتنفيذ إستراتيجية لمحو الأمية بالاعتماد على القدرات المؤسساتية الموجودة وعلى مشاركة الحركة الجمعوية.

إشراك المدارس القرآنية بالتنسيق بين وزارة التربية الوطنية والوزارة المكلفة بالشؤون الدينية إعادة الاعتبار لمدرسة الشغل لكل الراغبين في تحسين مستواهم التعليمي أو مكانتهم الاجتماعية المهنية .

فيما يتعلق بإعادة التنظيم العام للمنظومة التربوية :

تعميم التربية التحضيرية :

التعميم التدريجي وفي حدود الإمكانيات المتوفرة للدولة ، للتربية التحضيرية للأطفال في سن الخامسة وذلك بفتح رياض الأطفال .

وتجدر الإشارة إلى أن الشروع في التربية التحضيرية هي بالدرجة الأولى على كاهل الحركات الجمعوية والجماعات المحلية والمؤسسات، ولكون التربية التحضيرية ليست بالضرورة مجانية ستسهر الدولة على ضمان تكافؤ الفرص بإنشاء شبكة ملائمة لرياض الأطفال خاصة في المناطق المحرومة .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

وضع تنظيم جديد أكثر فعالية للتعلم القاعدي الإجباري بتحقيق التقسيم إلى وحدتين متميزتين هما : المدرسة الابتدائية من جهة ومؤسسة التعليم المتوسط من جهة أخرى.

تمديد التعليم المتوسط من 3 إلى 4 سنوات :

إن هذا الإجراء الذي تبرره ، من الناحية البيداغوجية البحتة ، كثافة البرامج الحالية يستجيب في نفس الوقت لطلب ملح ومستمر لكل الجماعة التربوية (معلمون، تلاميذ وأولياء) إن تطبيقه لابد أن يكون تدريجيا نظرا لضرورة إعادة النظر في توزيع برامج التعليم ، التخفيض على المدى المتوسط من مدة التعليم الابتدائي من 6 إلى 5 سنوات مع التعميم التدريجي للتربية التحضيرية . (1)

إعادة تنظيم التعليم ما بعد الإجباري :

إعادة هيكلة مرحلة التعليم ما بعد الإجباري إلى ثلاثة فروع :

التعليم الثانوي العام و التكنولوجي، التعليم التقني، والمهني التكوين المهني.

أن إعادة الهيكلة المقترحة تدخل تمييزا واضحا بين تعليم ثانوي عام وتكنولوجي يحضر للالتحاق بالجامعة وتعليم تقني ومهني يحضر للحياة العملية ويتوج بشهادة تقني أو بكالوريا مهنية ، إن هذا الإجراء يتطلب تعميق التفكير حول هيكلة التعليم التقني والمهني الذي يمثل الجديد في هذا الطور (عائلات الحرف ، مدة الدراسة تنويع الدراسة...)

لهذا تنشأ لجنة تقنية وزارة مشتركة مشكلة من ممثلين عن وزارات التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني تكلف باقتراح هيكلة كاملة ومفصلة لهذا الطور ، خاصة بالتعليم التقني والمهني

تأسيس التعليم الخاص :

تأسيس التعليم الخاص كجزء لا يتجزأ من النظام التربوي الوطني من المرحلة التحضيرية إلى التعليم والتكوين العالين ، ووضع تقنين تأطيره ، في اقرب الآجال ، خاصة من تحديد شروط منح الاعتماد ومستوي تأهيل الموظفين بظروف التمدرس كجيات التقييم .

ومن جهة أخرى ، يسمح بفتح مدارس دولية في إطار اتفاقيات ثنائية أو دولية ، ولهذا الغرض ،ينبغي تحديد شروط فتح وسير هذه المدارس .

(1) - وزارة التربية الوطنية، مرجع سابق ،ص08.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

إتمام ديمقراطية التعليم : بتكثيف محاربة التسرب المدرسي من خلال إعادة بعث سياسات المعالجة البيداغوجية من ناحية وتنفيذ برامج دعم لفائدة مناطق التربية ذات الأولوية (المطاعم المدرسية ، النقل المدرسي) من ناحية أخرى . (1)

المناهج في إطار المنظومة التربوية:

نظرا الى التطور السريع في العالم في شتى المجالات ، كل الانظمة التربوية مطالبة بإضفاء الجودة على مناهجها والواجهة على إستراتيجياتها التربوية فكلها في مرحلة إصلاحات كبرى تبحث عن كل الطرق لتعديل مناهجها وتصحيحها وإثرائها ويحدث ذلك لأن المجتمعات تتغير بسرعة وتتطور حاجاتها كما أن العلوم والتكنولوجيات قد حققت نجاحات مذهلة وكذا علوم التربية .

فالنظام التربوي الجزائري هو كذلك يحتاج الى إصلاح عميق نظرا الى التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد وكذا نظرا الى الطموحات المعلن عنها والتحديات التي ينبغي ان يواجهها، فالاجراءات التي قررتها الدولة والتي صادق عليها البرلمان بغرفتيه تهدف أساسا الى :

التأكيد على التوجيهات الوطنية للنظام التربوي الجزائري .

تحسين مردوده بمعالجة إختلالاته التي تهدد مهامه الاساسية المتمثلة في التعليم والتأهيل والاندماج الاجتماعي .

التكفل بالتحويلات المشاهدة على الصعيد الوطني والدولي في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،مواكبة النظام للحركة الواسعة لتنمية مجالات المعرفة والتكنولوجيات الجديدة للعلم والاتصال . (2)

التنظيم الجديد للمناهج:

1- ضرورة إعطاء المتعلم مكانته في صيرورة التعلم، ضرورة تغيير النموذج الحالي الذي يركز على تراكم المعرفة الموسوعية وتفضيل تنمية الذاكرة إلى نموذج ينمي قدرات المتعلم في التفكير وكفاءاته في الممارسة النقدية .

(1) مديرية التقييم والتوجيه والاتصال ،المنشور الوزاري السابق رقم 2039/و.ت.و.ا.ع/المؤرخ في 13مارس 2005الخاص بإصلاح نظام التقييم التربوي .

(2) - وزارة التربية الوطنية ،المنشور الوزاري رقم 2039/و.ت.و.أ.ع/المؤرخ في 13مارس 2005الخاص بإصلاح نظام التقييم التربوي .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

2- تحضير المتعلم لتنمية متواصلة لمعارفه وتحديثها وتحيينها بتعليمه كيف يتعلم ويمنحه الاستقلالية في اختياراته الفكرية والمنهجية .⁽¹⁾

إطار التكفل بهذه الأسس:

على مستوى الأهداف الاستراتيجية للمنظومة: تم فيها تحديد مهام المدرسة الجزائرية من تعليم وتأهيل واندماج اجتماعي .

على مستوى التنظيم : بحيث ينبغي هيكلة النظام التربوي بكل مركباته وإحداث التمفصل الضروري بينها وتحديد المعايير لتنظيم الأطوار .

على المستوى البيداغوجي :

وضع التلميذ في قلب العلاقة التربوية : فبناء البرنامج بناء محكما أمرا ضروري غير انه من المهم أن يأخذ بعين الاعتبار قدرة المتعلم على إستيعابه حسب عمره العقلي وتجاربه السابقة ورغباته . فالتعلم عملية معقدة .

تطبيق المقاربة عن طريق الكفاءات : هذه المقاربة هي تفصيل لمنطق التعلم المركز على التلميذ ونشاطه وردود فعله لوضعية مشكلات ،ينبغي أن تزود المدرسة التلميذ بالأدوات المنهجية والفكرية التي تسمح له بمواجهة هذه المشكلات . فهو يكون قد حقق نجاحا إذا تمكن من تجنيد معارفه وتجاربه بصفة فعالة .⁽²⁾

إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال : الإعلام والاتصال عن طريق الكمبيوتر لغة أساسية جديدة لا يمكن تجاهلها . وأعميتها لا يمكن فقط في التحكم في استعمال الآلة في تحسين الأداء التربوي وتحقيق التعليمات المقصودة في هذا الموضوع بتغيير دور المعلم في القسم فهو يحتاج إلى كفاءات جديدة تضاف إلى تكوينه القاعدي فهوى منشط وموجه ولا ينفرد بتقديم المعرفة إذ يشاركه في ذلك جهاز الكمبيوتر ، فالجهاز نفسه وسيلة لتوسيع معارف المعلم والبحث .

إمادة تنظيم شبكة المواقف : تحديد المواد الدراسية ومكانتها ومساهمتها في المسار الدراسي يتطلب وضعه شبكة للمواقف التي ينبغي اعتمادها . وفي هذا المجال ينبغي أن نهتم بالمادة كمجال يساهم في تكوين شخصية الطفل بقدر معين لذا التنسيق بين المواد مبدأ ينبغي أن يبرز

(1) - نفس المرجع السابق ، ص09.

(2) - وزارة التربية الوطنية ، رقم 2039، ا.و.ت. و المؤرخ في 13 مارس 2005، منشور سابق.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

في مناهجها كما ينبغي أن تتكفل به المؤسسات التربوية . فالمعلمون والأساتذة محتاجون إلى التشاور الدائم وبناء المخططات الدراسية بطريقة مشتركة .

فتح المؤسسة على المحيط: المقاربة التربوية الجديدة تهدف إلى منح لاستقلالية للطفل ولا يمكن ذلك إذا سمح للمعلم بالتحرك داخل إطار البرامج للوصول إلى النتائج المرجو مع أبنائه ، ففتح المؤسسة على المحيط القريب وإعطائه إمكانية التصرف في طرق الوصول إلى الأداء الجيد يؤدي إلى اعتماد مشروع المؤسسة كإطار منظم لذلك .

ترقية أدوار جديدة في خدمة المتعلم : للتمييز أدوار جديدة في المدرسة ، فليس هو العنصر الذي يتلقى معرف وتعلما بدون نشاط ، فالمقاربة الجديدة تعطيه حق المشاركة مع المعلم في بناء تعليماته ضمن علاقة أفقية تفاعلية مثل المعلم ، فالمتعلم يبحث عن المعلومة وقيمها ويستعملها وعلى المدرسة أن تعطيه الأدوات المنهجية لذلك .

تصميم المناهج : تم تحديد الأسس التي تشكل قاعدة البرامج فيما يلي:

غايات وأهداف المنظومة .

ملاحح التخرج المنتظرة من مختلف المستويات.

تنظيم مجالات التعليم وميادين المواد .

تنظيم الأزمنة المدرسية داخل وخارج المواد وشبكات التوقيت المناسبة .

تنظيم المسارات وهيكلية المنظومة. (1)

مرجعيات خاصة لكل مادة تعد انطلاقا من كل ما سبق وتبين :

الأهداف العامة المتعلقة بمجالات المعارف والأهداف الخاصة للمادة والكفئات المراد إكسابها.

الانسجام بين هذه الأهداف وغايات المنظومة مع مراعاة نمو شخصية المتعلم (2)

البيداغوجية الموضوعية حيز التطبيق .

اختيار المعارف والكفاءات المقصودة .

اختيار مضامين و وضعيات التعلم.

ترتيبات التقويم ووسائله .

إجراءات المتابعة والضبط:

(1) وزارة التربية الوطنية ، مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية ، منشور سابق .

(2) - وزارة التربية الوطنية ، المنشور الوزاري رقم 2039 / و. ت. و / أ.ع / المؤرخ في 13 مارس 2005 الخاص بإصلاح نظام التقويم التربوي .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

الإجراءات الجديدة:

استنادا إلى قرارات مجلس الوزراء وبرنامج الحكومة تقرر على مستوى وزارة التربية الوطنية اعتماد الإجراءات التالية والتي شرع في تطبيقها من السنة الدراسية 2004/2003:

- 1- تمديد مرحلة التعليم المتوسط من ثلاثة إلى أربع سنوات .
- 2- تنصيب برنامج السنة الأولى منها ابتداء من شهر سبتمبر 2003 .
- 3- تقديم تدريس اللغة الإنجليزية في السنة الأولى من التعليم المتوسط وهكذا تدرس اللغة الإنجليزية مدة أربع سنوات عوض من اثنين .
- 4- تنظيم المسار الدراسي .في الابتدائي إلى خمس سنوات عوض ستة علما بأنه ينبغي في نفس الوقت العمل على تعميم التعليم التحضيري .
- 5- إدراج اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى في السنة الثانية من التعليم الابتدائي وذلك ابتداء من سبتمبر 2004. (1)
- 6- إدراج الترميز العالمي واستعمال المصطلحات العلمية باللغة الأجنبية تدريجيا في البرامج والكتب المدرسية وهكذا أعدت المجموعات المتخصصة 22 برنامجا للسنة الأولى ابتدائي ومتوسط .

1- السنة الأولى من التعليم الابتدائي :

أعدت المجموعات المتخصصة 8 برامج صادقت عليها اللجنة الوطنية للمناهج وهي كالتالي:

اللغة العربية	14 ساعة
الرياضيات	05 ساعات
التربية العلمية والتكنولوجية	ساعتان
التربية الإسلامية	ساعتان ونصف
التربية المدنية	ساعة واحدة
التربية الموسيقية	ساعة واحدة
التربية التشكيلية	ساعة واحدة
التربية البدنية والرياضية	ساعة ونصف

الوسائل التعليمية تتمثل في:

(1) - وزارة التربية الوطنية، المنشور الوزاري رقم 05\6.0.0\26 المؤرخ في 15\03\2005 الخاص بإجراءات تقويم أعمال التلاميذ تنظيمية

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

وثيقة البرنامج وهو الوسيلة الأساسية والمرجع الرسمي للتدريس .
الوثيقة المرافقة للبرنامج وهي تقديم الأسس البيداغوجية التي بني عليها البرنامج وتوضح المفاهيم الواردة في البرنامج وتقديم التوجيهات العلمية للممارسة في القسم .
الكتاب المدرسي وقد تم تأليف 05 كتب مدرسية منها ثلاثة (اللغة العربية ، الرياضيات التربية العلمية والتكنولوجية) وضعت للمنافسة بين الناشرين ، واثنان (التربية المدنية والتربية الإسلامية) أعدتهما المجموعة المتخصصة.(1)

2-تنصيب برامج السنة الأولى من التعليم المتوسط :

أعدت المجموعات المتخصصة 14 برنامجا صادقت عليها اللجنة الوطنية للمناهج وهي:

اللغة العربية	←	5 ساعات
اللغة الفرنسية	←	3 ساعات
اللغة الإنجليزية	←	3 ساعات
اللغة الأمازيغية	←	3 ساعات
الرياضيات	←	5 ساعات
العلوم الفيزيائية والتكنولوجية	←	ساعتان
علوم الطبيعة والحياة	←	ساعة واحدة
التربية الإسلامية	←	ساعة واحدة
التربية المدنية	←	ساعة واحدة
التاريخ	←	ساعة واحدة
الجغرافيا	←	ساعة واحدة
التربية الموسيقية	←	ساعة واحدة
التربية التشكيلية	←	ساعة واحدة
التربية البدنية والرياضية	←	ساعات

(1) - وزارة التربية الوطنية، القرار رقم 07\وت.و.أ.خ.والمؤرخ في 06\03\2005المتعلق بتأسيس امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي وتحديد كفايات تنظيمة ومنح شهادة النجاح .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

المجموع ← 28 ساعة + 3سا(الأمازيغية)

مشروع إعادة تنظيم التعليم والتكوين ما بعد الإلزامي :

تطوير التعليم قضية وطنية تشغل بها كل أمة ، ويهتم بها كل فرد لأهميته التي تمثل الأولوية الأولى ، و أداة المجتمع الكبرى في تأمين وجوده وتحسين معيشة أفراده، وتكوين أجيال مؤهلة تواجه باقتدار تحديات العولمة ومنافساتها الدولية

وإذا كان الإصلاح ضرورة في كل مجالات الحياة والعمل ، فهو أكثر ضرورة وأشد إلحاحا في مجال التربية والتعليم ، الذي يعد المجال المسؤول عن التنمية البشرية التي تتحكم ممارستها في مستقبل المجتمع ككل .

إن إصلاح قطاع التربية يقتضي في حقيقة الأمر ، وقفة جادة ، يمكن من خلالها تجديد النفس وكلنا نتفق بأن المنظومة التربوية تأثرت بالوهن الذي أصاب مختلف مناحي الحياة في المجتمع خاصة في العقد الأخير في إطارها العام حتى ابسط فروعها ، وتبعاً لهذا الاهتمام انطلقت حملة واسعة شاركت فيها كافة الاتجاهات في نقاش جدي ونقاش عميق حول غايات المنظومة التربوية التي سعى إلى تحقيقها مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الراهنة والمستقبلية ، فرغم أن التطوير في أي مجال من المجالات يكون له مرجعية خاصة يحتكم إليها حتى لا يكون هذا التطور مرتدا للوراء وتخلفا عن الركب الحضاري ، الأمر الذي يستدعي الإفادة من خبرات دول رائدة في تحديث تعليمها وفق مقاييس العصر ، في ضوء القيم السامية للمجتمع ، وفي هذا الصدد تبنى الإصلاح إستراتيجية عقلانية لتطوير المنظومة التربوية لها منهجية مخططة تحكمه ، وآليات تنفيذ رشيدة تسيره إنها إستراتيجية للتطوير الجذري التي تتجاوز عمليات الإصلاح الجزئي والتجديدات الفترية إذا كان اهتمام الدولة في العشرية الماضية منصبا في مجال التربية على منح تعليم قاعدي لكل الأطفال الجزائريين ، فإن الاهتمام في منظور الإصلاح في الأوقات الراهنة يرتكز على أن يكون التعليم ذا نوعية ، يحقق الغايات المنتظرة في جميع مراحل التعليم من خلال تنمية قدرات المتعلمين واستعداداتهم المختلفة وتوجيهها وفق ما يناسبهم وتنمية التفكير العلمي لديهم وتعميق روح البحث فيهم .

وبناء على ما سبق تم التفكير في هيكلة جديدة تناسب و تتلاءم مع المستجدات والتوصيات الواردة في وثيقة إصلاح المنظومة التربوية ، وعلى غرار ما تم إنجازه في مرحلة التعليم الثانوي

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

تعلّما يهتم بالعمق ويتنوع في المواد على أساس قاعدة إجبارية وأخرى تخصصية وثالثة اختيارية مدعمة للتخصص أو التكامل الثقافي بشكل يسمح بتأهيل المتعلمين لواقعة تعلمهم في المستويات والتخصصات المختلفة بالمعاهد العليا والكليات الجامعية ولممارسة عمل قد يتطلب تدريبا مهنيا في مراكز خاصة فضلا عن تحديد الهيكلية الجديدة للسلم التعليمي ومراجعة البرامج وبناء المناهج وفق مقاربات جديدة .

المناهج والكتب المدرسية :

لعله من نافلة القول التأكيد على ما كانت تشكو منه المناهج والكتب المدرسية من التكديس المفرط مما يعطي انطباعا أوليا على أن هناك اهتماما ملموسا بالجانب الكمي على حساب الجانب الكيفي الذي يخلف عقليات مهياة للتلقي والاستهلاك ، وتقلص فرص تنمية الذكاء والإبداع واتصالها باهتمام المتعلمين وميولهم وانسجامها مع إدراكهم العقلي والوجداني والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الفئات المستهدفة بما يشجعها على التكوين الذاتي ، من هنا إذا غدا البحث عن مناهج وكتب جديدة تسهم في تنمية ميول المتعلمين العلمية والثقافية وتنسجم وقدراتهم واستعداداتهم أمرا ملحا لا سيما أن قطاع التربية الوطنية عرف في الآونة الأخيرة نقاشات معمقة حول الموضوع ولا شك أن إصلاح قطاع التعليم من حيث مرد وديته العلمية والمعرفية رهن بوضع مقررات تنسجم مع أهداف البيداغوجيا الحديثة وبمواصفات خاصة منها

ارتباطها بحياة المتعلم ، ارتباطها بالمواقعة والمعاصرة ،ارتباطها بمشكلات المجتمع، عرضها لقضايا تعليمية تتحدى تفكير المتعلمين وتثير حب الاستطلاع لديهم .

ومن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال المناهج التعليمية والكتب المدرسية ما يلي:
تأهيل إنسان متعدد الكفاءات .

تزويد المتعلمين بمهارات الاتصال اللازمة .

امتلاك المهارات التكنولوجية واللغوية .

اكتساب مهارات التعامل مع أجواء الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة .

إكساب المتعلمين الاتجاهات والقيم الأخلاقية التي تشكل لهم الدرع الواقعي أمام موجات الانحلال والانحراف .⁽¹⁾

(1) - وزارة التربية الوطنية، المنشور رقم 2039\ و.ت.و. أ.ع. المؤرخ في 13\03\2005 الخاص بإصلاح نظام التقويم التربوي.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

إجراءات المتخذة في مؤسسات التعليم الثانوي :

1- بعض المبادئ العامة المتعلقة بإعادة تنظيم الطور ما بعد الإلزامي :

مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي ماهي إلا امتداد التعليم الإلزامي .

يتم ادراج أهداف التنمية وامتداد التمدد في مرحلة ما بعد الإلزامي وحصر ذلك في الوقت ولما حصرها في مخططات أو في قوانين البرامج .

ينبغي أن يصمم التعليم ما بعد الإلزامي بصفة شاملة وليس بجمع القطع الجزئية المتقاطعة ويبني هذا التصميم الشامل باحترام بعض خصوصيات النظم الثانوية ، بحيث تسجل أحسن توجيه وإعادة توجيه للتلاميذ ، مستعملين في ذلك الوسائل البشرية وأدوات التكوين كأمر مكمّل .

ينبغي ان تصمم مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي بناء على غايات واضحة بحيث يكون تنظيم هذا التعليم الهدف منه التركيز بالنسبة لكل تلميذ على غايتين :

التحضير للتعليم العالي والحياة العملية يتضمن خطرا جسيما يتمثل في عدم تحقيق أي من الهدفين المسطرين .

لا ينبغي اعتبار مرحلة ما بعد الإلزامي كمجرد طور ما قبل الجامعي إذ يجب أن يتضمن تعليما وتكوينا ذا طابع مهني بغايات خاصة أي التحضير للممارسة مهنة .

ينبغي إعادة هيكلة مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي بحيث يقلص التسرب المدرسي ، إضافة إلى القدرة على إعادة الامتصاص التدريجي للتسرب المدرسي الواقع في السنوات الماضية وذلك عن طريق إجراءات مناسبة ، دون إهمال جوانب الاجتماعية المتعلقة بالتكفل بالتلاميذ الذين مسهم التسرب المدرسي في النظام التربوي علينا أن نوفر لهم تأهيل يأخذ بعين الاعتبار مستواهم .

وهنا ينبغي إعادة تنظيم التكوين المهني تدريجي لكي يتسنى له التكفل بالفئة التي تشكل انشغاله الأول وتحقيق مهمته الأساسية وتجاوز مجرد التكفل بمسائل التسرب المدرسي .

إن مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي لا يمكن تصورها إلا عن طريق نظام توجيهه الناجح كتكملة لا بد منها بتحقيق ديمقراطية التعلم والعدالة ، فغاياته كغاية التعليم والتكوين القصد منها ترقية كل تعليم كل تلميذ وكل متدرب إلى أعلى مستوى بما تسمح به قدراته وميوله دون أن تشكل وضعيته العائلية والاجتماعية حاجزا أو امتيازاً .

يجب أن تيسر عملية إعادة تنظيم مرحلة ما بعد الإلزامي ، مكافحة الفوارق الجهوية فيما يخص الالتحاق بالتعليم الثانوي وكذا التعليم والتكوين المهنيين .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

المقترح الخاص بإعادة تنظيم مرحلة ما بعد الإلزامي :

إن ضمان تحقيق الغايات المقترحة وسهولة تجسيد الأهداف المسطرة لمرحلة ما بعد الإلزامي يمر حتما بإعادة التنظيم الكلي لهذه المرحلة .

عن إعادة هذا التنظيم حتما يستلزم إعادة الهيكلة للمسارات المدرسية والمهنية ، إضافة إلى إعادة تنظيم طرق التقويم المدرسي ومراقبة عمل التلاميذ ، مع الأخذ بعين الاعتبار طرق التوجيه وإعادة التوجيه الفعال ، ومراجعة شاملة لأنماط وطرق تنويع الدراسات .

ينسجمان مع أنماط التعليم أو التكوين الخاص مع مسالك وغايات خاصة وهكذا سيكون لدينا:

مسلك ذو طابع ما قبل الجامعي ممثل بالتعليم الثانوي العام والتكنولوجي .

مسلك ذو طابع مهني ممثل بـ :

التعليم المهني، التكوين المهني .

المبادئ العامة لإعادة تنظيم التعليم الثانوي العام والتكنولوجي :

1- إن التعليم الثانوي العام والتكنولوجي لا يندرج ضمن التعليم الإجباري أي انه لا يستقبل إلا التلاميذ الذين تتوفر فيهم شروط القبول المقرر الالتحاق بالسنة الأولى ثانوي .

2- يحضر التعليم الثانوي العام والتكنولوجي لامتحان شهادة بكالوريا التعليم الثانوي أي هو تعليم يحضر بشكل أساسي إلى التكوين في الدراسات العليا .

3- على تنظيم التعليم الثانوي العام والتكنولوجي أن يأخذ بعين الاعتبار من جهة مشروع تنظيم التعليم العالي وإن يهيكل نفسه حتى يكون منسجما معه ، ومن جهة أخرى التنظيم المتبع في المسلك المهني .

4- ينبغي أن يندرج تنظيم التعليم الثانوي العام والتكنولوجي في إطار التوجه العالمي الذي يتفادى التخصص المبكر والابتعاد عن مضاعفة المسالك والشعب .

5- ينبغي أن يتجنب تنظيم التعليم العام والتكنولوجي فتح شعب موازية تعطى نفس ملمح التخرج .
(1)

6- ينبغي على تنظيم التعليم الثانوي العام والتكنولوجي أن ييسر التوجيهات الممكنة مسالكة ومرونة وطرقه ، هذه التوجيهات يجب أن تشجع متابعة دراسات أخرى وتكوين في مجالات التعليم ما بعد الإلزامي مع مراعاة تحين مكتسبات التلاميذ .

(1) - وزارة التربية الوطنية ، مديرية التعليم الثانوي العام ، المنشور الوزاري : 05\003\862 تحت موضوع التدابير التربوية البيداغوجية المرافقة لتنصيب السنة الأولى ثانوي

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

7-المرحلة التي تشكل التعليم الثانوي العام والتكنولوجي في المسارات الدراسية للتلاميذ ليست مرحلة تخصص بل هي المرحلة التي يتلقى فيها التلميذ تكوين متين أساسي في مجالات الآداب اللغات ، الفنون ، العلوم والتكنولوجيات دون إهمال المواد التي تنمي روح المواطنة وروح المسؤولية .

8-ينبغي أن يأخذ تنظيم التعليم الثانوي على عاتقه المعطيات الناتجة من تطور العلوم والتكنولوجيا أثناء إعداد المناهج .

غايات التعليم الثانوي العام والتكنولوجي : في إطار مواصلة الاعتبارات المقررة في البداية والمبادئ العامة التي تستوجب إعادة تنظيم مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي فإن التعليم الثانوي العام والتكنولوجي يسعى إلى تحقيق الغايات التالية بشكل أساسي :

- 1-المساهمة في تطوير وتحسين المستوى المعرفي والوعي للمواطنين .
- 2-المساهمة في تخريج حاملي الشهادات ذوي مستويات معرفية وكفاءات ثقافية معادلة لمستويات ومقاييس دولية "
- 3-تحفيز التلاميذ إلى الحياة في مجتمع ديمقراطي بحيث يعتمدون على أنفسهم مع احترام الآخرين
- 4-تطوير وتدعيم قيم الثقافة الوطنية والحضارية العالمية .
- 5-المساهمة في تطوير البحث عن الامتياز لدى التلاميذ.
- 6-تشجيع وتطوير المعارف والكفاءات في مجال العلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون والاقتصاد .
- 7-البحث عن أنماط التنظيم والتسيير الأكثر نجاعة .⁽¹⁾

التدابير العملية لتطبيق استعمال الترميز العالمي والمصطلحات العلمية :

تفيذا لقرارات مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 30أفريل 2002 حول الشروع في التطبيق التدريجي لإصلاح المنظومة التربوية تم تحديد التدابير التي من شأنها السماح بتطبيق الترميز العالمي والمصطلحات العلمية في مرحلة التعليم الثانوي عند تطبيق المناهج الجديدة لسنوات هذه المرحلة وذلك على غرار ما تم به في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي المتوسط .

وتتمحور المبادئ الموجهة لتطبيق إدراج الترميز العلمي على مستوى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي من خلال وحدات القياس ، وكتابة الصيغ والقوانين العلمية مرفقة بنفس الصيغ

(1) -وزارة التربية الوطنية، الأمين العام، المنشور الوزاري رقم 2160/و.ت.و.أ.ع/الخاص بموضوع : تنصيب السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي .

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

والقوانين مكتوبة بالترميز المستعمل سابقا ، كما يدرج المصطلح العلمي باللغة الأجنبية في تعليم المادة العلمية إلى جانب المصطلح باللغة العربية .

إجراءات المتخذة في مؤسسات التعليم الثانوي :

على مستوى السنتين الأولى ابتدائي والأولى متوسط تم تطبيق الترميز العالمي بداية من الموسم الدراسي 2004/2003 م .

على مستوى السنوات الأخرى من مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي تم تطبيق الترميز العالمي تازيا مع تطبيق المناهج الجديدة لهذه المستويات .

المبادئ الموجهة لتطبيق إدراج الترميز العالمي: تم تعليم المواد العلمية والتكنولوجية باللغة العربية على مستوى كل مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي العام والتكنولوجي وتم تعلم هذه المواد مرفوقا باكتساب الترميز العلمي والمصطلحات العلمية واستعمالها بصفة تدريجية .

أهداف إدراج الترميز العالمي والمصطلحات العلمية :

يهدف إدراج استعمال الترميز العالمي في المواد العلمية وتعليم المصطلحات العلمية خلال مراحل التعليم المختلفة ، في إطار إصلاح المنظومة التربوية إلى :

تمكين المتعلم من المعلومات العلمية والتكنولوجيا العالمية لتدعيم كفاءاته الثقافية والعلمية والمهنية بما في ذلك تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، وتمكينه من استعمال التوثيق العلمي والتقني باللغة العربية واللغات الأجنبية ، وتدعيم تساوي الفرص بين التلاميذ بتمكين خريجي التعليم الإجمالي والتعليم الثانوي العام والتكنولوجي من اكتساب الكفاءات الضرورية في مجال الترميز والمصطلحات العلمية ، للسماح لهم باختيار التوجيه الملائم لقدراتهم ورغباتهم ولمشاريعهم المستقبلية ومتابعة دراستهم أو تكوينهم بنجاح في الشعبة المختارة بدون عائق لغوي ، المساهمة في الحد من التسرب المدرسي بين التعليم الثانوي والتعليم العالي ، وإحداث انسجام بينهما بالقضاء على صعوبات الانتقال بين هذه الأطوار ، وخصوصا تلك الناتجة عن تغيير الترميز والمصطلحات العلمية .

تمكين المتخرج من التعليم الإجمالي من سهولة التكيف مع الوسط المهني والحياة العملية

التطبيق حسب المراحل التعليمية :

1- على مستوى التعليم الابتدائي: يركز التطبيق في هذه المرحلة أساسا و على وجه الخصوص على كتابة و قراءة العمليات الرياضية من اليسار إلى اليمين ، المساواة والجمع في السنة الأولى

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

،والطرح و الضرب و القسمة في السنوات الموالية مستقبلا. يمكن أن يكون الإدراج التدريجي للرموز العالمية لوحدات القياس المتداولة كوحدة قياس الطول المتر (m) وحدة قياس الزمن الثانية (s) حسب مستوى تحكم التلاميذ في كتابة وقراءة هذه الحروف ، يمكن أن يتم الترميز الهندسي للنقاط و المستقيمت والقطع و المضلعات (مثلثات.مربعات) بالحروف العربية و اللاتينية ،و ذلك حسب سهولة إدراجها و الفائدة التربوية من استعمالها و مستوى تحكم التلاميذ في كتابة وقراءة هذه الحروف،يستعمل الرمز (دج) للإشارة إلى العملية الوطنية في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي ،و يرفق في السنوات الأخيرة منه برمز (da)) بين وهو رمز متواجد في حياة التلاميذ اليومية (فاتورات.صكوك...الخ) .

على مستوى التعليم المتوسط : يطبق الاتجاه العالمي في كتابة العمليات للرياضيات في السنة الأولى متوسط ،أي من اليسار إلى اليمين و تستعمل الرموز العالمية لوحدات القياس بأنواعها المختلفة إلى جانب المصطلح باللغة العربية المستعملة سابقا.

يدرج المصطلح العلمي باللغة العربية ترافق إدراج الصيغ و القوانين العلمية بالرموز العالمية في المرحلة الانتقالية. ثم أن عدد هذه الصيغ و القوانين العلمية محدود في العلوم الفيزيائية وعلوم الطبيعة و الحياة في التعليم المتوسط .

وهذا نظرا إلى أن تعليم هاتين المادتين في هذا المستوى نوعي.و يعتبر إدراج هذه الصيغ و القوانين العلمية فيهما بمثابة تدريب أولي.

على مستوى التعليم الثانوي العام و التكنولوجي : يستعمل الترميز العالمي لوحدات القياس وكتابة الصيغ و القوانين مكتوبة بالترميز المستعمل سابقا،و تم هذا عندما شرع في تطبيق المناهج الجديدة في السنوات الموالية ،و يدرج المصطلح العلمي باللغة الأجنبية في تعليم المادة العلمية إلى جانب المصطلح باللغة العربية.

الإجراءات الخاصة بالتكوين :

يعد تكوين المعلمين والأساتذة أحد الأقطاب الثلاثة الأساسية لإصلاح لمنظومة التربية لأنه العامل الأساسي الذي يضبط كل تقدم في مجالات الفعالية ودماج المستجدات البيداغوجية وتحسين مستوى مردود المؤسسة التربوية ، بالفعل فإن الأساتذة والمعلمين الذين يطرون الحياة اليومية المدرسية هم الذين سيعطون للإصلاح والاستراتيجيات التطبيقية بعدها العملي ،إن سلك المعلمين الذي يشمل على أكثر من 335700 معلما واستنادا يتميز بضعف مستوى التأهيل

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

وخصوصا في مرحلة التعليم الابتدائي ، حيث أن نسبة 80 % من معلمي التعليم الابتدائي تحتاج إلى عمليات الرسكلة وتحسين المستوى لمدة طويلة وهذا يعد أمرا ضروريا ، وأمام تعقد الوضعية أقر مجلس الحكومة بتاريخ 2002/04/30 عدادا من الإجراءات ذات الصلة بالتكوين وتحسين مستوى المعلمين والمسيرين وهي :

بخصوص التكوين الأولي للمعلمين والأساتذة :

إنشاء معاهد تكوين وتحسين مستوى المعلمين بتحويل المعاهد التكنولوجية (معاهد التكوين أثناء الخدمة حاليا) وذلك قصد تكوين المعلمين لمدة 3 سنوات بعد البكالوريا ، معلمين متمكنين من عدة لغات (لغتين على الأقل) ويتمتعون بتكوين أكاديمي ومهني .
ضمان تكوين بيداغوجي مدة سنة على مستوى المدارس العليا للأساتذة ، لأساتذة التعليم العام الحاملين للشهادات الجامعية الذين سيتم توظيفهم عن طريق المسابقة العمل وفي عجلة على إعادة تأسيس مسابقة التبريز لمواجهة متطلبات الإصلاح البيداغوجي .
الاستمرار في تكوين أساتذة التعليم التقني لمدة 5 سنوات بعد البكالوريا بالمدرسة العليا للأساتذة التعليم التقني لمواجهة حاجيات تأطير ما بعد المرحلة الإلزامية وشعب التكوين المهني (1)
ما تم إنجازه : لقد شرعت الوزارة منذ ثلاث سنوات في إعداد مستلزمات تطبيق هذه الإجراءات حيث حضرت :

مشاريع برامج تكوين المعلمين رعي فيها كل الجوانب الأساسية للملمح المرغوب فيه :
الجانب المعرفي الأكاديمي، الجانب المهني البيداغوجي، الجانب التطبيقي ، الجانب الفني الجمالي، جانب التفتح على اللغات الأجنبية ، جانب تكنولوجيات الإعلام والاتصال .
وقد تمت المصادقة على هذه المشاريع من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ملتقى وطني الذي نظم خلال يومي 22 و 23 أكتوبر 2003 وهذا تجسيدا للوصاية البيداغوجية التي ترجع لقطاع التعليم العالي .

النصوص التنظيمية :

لقد تم إعداد جملة من النصوص المنظمة لعملية التكوين الأولى وهي :

(1) - وزارة التربية الوطنية، مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية، مرجع سابق، ص 02.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

مرسوم يعدل القانون الأساسي لمعاهد التكوين أثناء الخدمة لتصبح معاهد تكوين وتحسين مستوى المعلمين ،مشاريع قرارات وزارية مشتركة تنظيم القانون الخاص بالمتربص ، وتنظيم التكوين ، التقويم جزاء التكوين، ومشروع نص يحدد الترتيبات الخاصة بالتطبيق .
إعلان مشترك يحدد شروط القبول بمعاهد التكوين وخرائط مؤسسات التكوين .
مشاريع نصوص خاصة بالتبريز . (1)

بخصوص التكوين أثناء الخدمة:

لقد نصت الإجراءات على :

إعداد مخطط وطني لتحسين ورفع مستوى المعلمين بإتباع مختلف الصيغ والتدخلات وإمكانيات التحفيز (مواصلة الدراسة بالجامعة ، التكوين عن بعد بالطريقة الكلاسيكية وباستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، تربصات مغلقة ،تكوين تناوبي)
إعطاء أولوية لصغار السن في عمليات تحسين المستوى لأن 85%من بين هؤلاء سيبقون في حالة نشاط لمدة 10سنوات ولأن 70%منهم سيبقون في حالة نشاط لمدة 20سنة مستقبلا
إن هذه الوضعية هي بدون شك وليدة ممارسات طبقت منذ استقلال البلاد نظرا للضغوطات التي فرضتها ديمقراطية التعليم ، وعليه فإن هذا المسار يفسر بـ:
أساليب التوظيف التي فرضتها الظروف الاستعجالية وحدة الحاجيات في التأطير التربوي
ضعف الإمكانيات خصوصا ما يتعلق منها بشبكة التكوين بالنظر لحجم الحاجيات .
تلاشي السلطة البيداغوجية في فائدة السلطة الادارية .

الممارسات الشكلية المحدودة الفعالية في مجال التكوين المستمر وتحسين المستوى .
يخضع التكوين أثناء الخدمة في قطاعنا على غرار القطاعات الأخرى إلى أحكام المرسوم 92 - 96 والذي يشترط لزوما مخططا وطنيا سنويا يعد مسبقا على ضوء حاجيات القطاع والذي بدوره يخضع لدراسة مدققة من طرف مصالح التوظيف العمومي قبل المصادقة عليه (2)، ويشتمل هذا المخطط على كل الأنماط والأسلاك التي تعمل بالقطاع ويتضمن المخطط جداول خاصة بكل سلك وبكل نوع من أنواع العمليات التكوينية .

(1) - مرجع سابق، ص03.

(2) - وزارة التربية الوطنية، مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية، مرجع سابق ، ص 04.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

إن القراءة المتأنية لمخطط سنة 2003 مثلا تكشف بوضوح أولويات القطاع خصوصا ما يتعلق منها بـ :

مواكبة عملية تطبيق المناهج الجديدة .

التكوين في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال .

تكوين المكونين .

تحسين مستوى بعض الفئات من المعلمين .

مرافقة تطبيق المناهج الجديدة :

إن تطبيق المناهج الجديدة بمستجدياتها وتوجهاتها تحتم لا محالة إعداد مخطط خاص لمواكبة عملية تطبيق المناهج الجديدة ، وبالفعل لقد أعدت الوزارة منذ شهر جانفي 2003 خطة إعلامية وتكوينية في فائدة كل المتعاملين التربويين مفتشون ، معلمون أساتذة ومديرو المؤسسات (المنشور ...) وذلك تجسيد لقرار تطبيق مناهج السنة الأولى ابتدائي والسنة الأولى متوسط وقد أخذت عند إعداد الخطة الاعتبارات التالية :

تحضير وتجنيد أكثر لسلك التفتيش في العمليات الإعلامية والتكوينية خصوصا وأن المفتش يعد هو المكون الأول في القطاع.

ضمان الإعلام لكل الشركاء وفي نفس الوقت .

تخطيط مجموعة من العمليات في مختلف المستويات الأولى.

الإهداف :

تقديم الإعلام والبيانات الكافية حول مناهج السنة الأولى ابتدائي والسنة الأولى متوسط .

تحضير المفتشين التأطير العمليات التكوينية في فائدة المعلمين .

تحضير المفتشين لمتابعة تطبيق البرامج الجديدة .

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن عملية مرافقة تطبيق المناهج الجديدة حظيت بمكانة خاصة في مخطط التكوين لسنة 2004 على ضوء النقائص المسجلة في العمليات التكوينية التي طبقت خلال السنة الحالية ، حيث برمجت مصالح الوزارة سلسلة من العمليات التكوينية أولها تلك المخصصة لمؤطري العمليات التكوينية على المستويين الوطني و الجهوي ، (المجموعات المتخصصة للمواد) وهذا نتيجة للاختلالات الملموسة في المستوى الإعلامي بين مجموعة وأخرى

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

وبين فرد وآخر وستتطلق العمليات الإعلامية والتكوينية مع مطلع سنة 2004 وستمس الأسلاك المعنية بتطبيق المناهج الجديدة وهي :

الفرق المؤطرة ،المكونون ،مفتشو التربية والتكوين (460)،مفتشو التعليم الأساسي (1561)
معلمو السنة الثانية لغة عربية (24800) ،معلمو السنة الثانية لغة فرنسية (22400)
أساتذة التعليم المتوسط (35300) ،مديرو المدارس الابتدائية (14635)
مديرو المدارس المتوسطة (3610) ،أساتذة التعليم الثانوي (23000)
مديرو الثانويات (1312)⁽¹⁾

التكوين في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال :

من المؤكد أن ميول المعلمين والأساتذة وتكوينهم قصد التمكن من تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وتطبيقها داخل القسم ، من عناصر نجاح برامج إدراج وتطوير تكنولوجيايات الإعلام والاتصال داخل المدرسة .

وبالفعل لد شرعت الوزارة منذ سنوات في إطار برنامج الإصلاح في اعتماد البعد التكنولوجي كأداة مفضلة لمرافقته ذلك بتحديث تسيير القطاع وكذا التجديد البيداغوجي.

يهدف البرنامج القطاعي إلى :

التجهيز التدريجي للمؤسسات التربوية وربطها بشبكة إنترنت.

إدخال مجموع المؤسسات في شبكة الانترنت .

تكوين المعلمين في مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال .

لقد عرف هذا البرنامج بداية التطبيق منذ ثلاث سنوات .

ففي مجال التكوين لاحظنا اهتماما كبيرا من طرف المعلمين والأساتذة حيث سجلنا إلى غاية 30 سبتمبر أكثر من 126578 مستفيدا من التكوين خلال السنين الفارطتين .

غير أن الجانب النوعي لهذا التكوين يبقى منحصرا إلى حد الساعة في الوحدة الأولى المتمثلة في استعمال التجهيزات وهذا غير كاف حيث يتعين الإلمام بالجوانب النوعية الأخرى ، كالإنتاج ، التواصل عبر الشبكة استعمال بعض البرامج التقنية كما تطرح مسألة القياس والمصادقة على المستوى الحقيقي في مجال التحكم في تكنولوجيايات الإعلام والاتصال ، ومما لاشك فيه أن

(1) - وزارة التربية الوطنية ،المنشور رقم 2039 \ و.ت.و. أ.ع.المؤرخ في 13\03\2005الخاص بإصلاح نظام التقويم التربوي.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

المكتبية أبحث أداة ضرورية لكل موظف حيث أن عاملا من 02 يحتاج إلى هذه الأداة في عمله اليومي .⁽¹⁾

الإجراءات الخاصة بالتكوين : فاستجابة لهذه الحتمية سطرت وزارة التربية الوطنية ابتداء من الدخول المدرسي الحالي إستراتيجية لمراجعة محتويات التكوين الممنوح ووضع عدة أخرى بإمكانها تحضير المعلمين والأساتذة للإمام أكثر بالبعد التكنولوجي و المعلوماتي .

وتتمثل هذه الاستراتيجية في الاعتماد على برنامج الشهادة الدولية للسياسة في الإعلام الآلي على غرار عدة تجارب (ICDL) ،التي حققت نجاحات في العديد من الدول وهي مشجعة من طرف اليونسكو ومنظمات دولية أخرى .

شرعت الوزارة ابتداء من الدخول المدرسي 2004/2003 إدراج برنامج ICDL في إطار التكوين أثناء الخدمة في فائدة المعلمين والأساتذة المؤطرين وكذا في التكوين الأولي للمعلمين . يشتمل البرنامج على عدة وحدات متدرجة ومتكاملة تسمح لكل واحد بتقدير كفاءاته القاعدية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال .

و ضمنا لنجاح البرنامج تسعى الوزارة إلى التحضير لبرامج التكوين ،تحضير مركز الاختبارات ،احتساب هذه الشهادة في المسار المهني .

إن تأسيس وتنظيم الحوار البيداغوجي خصوصا بالمؤسسات التكوينية يهدف إلى :

إسهام المعلمين في الحوار حول الإصلاحات والمستجدات.

مساعدة المعلمين والأساتذة لطرح الأسئلة والتفكير في الحلول .

مناقشة المسائل البيداغوجية

مساعدة وتشجيع المعلمين في خلق جو للحياة الفكرية والنشاطات الثقافية البيداغوجية.

تبادل التجارب وإنتاج الوثائق والملفات البيداغوجية .

التكوين المتخصص:

اعتبارات عامة :

بالنظر إلى التغير الحاصل في السياق الوطني والدولي ، متطلبات جديدة ، حاجيات جديدة مرتبطة بالحدثة وبالحركية التي يعرفها العالم .

تنوع وتراكم مصادر المعرفة .

(1) - وزارة التربية الوطنية ، مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية ، مرجع سابق ، ص 07.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

تطور وظهر مقاييس جديدة لتسير مرفوقة بديمقراطية في العلاقات .
تطور تكنولوجيايات الإعلام والاتصال وأثر ذلك على أساليب التسيير .
التحول الإلزامي الذي يفرضه العصر من تسيير الوسائل إلى تسيير النوعية .
كل هذه الاعتبارات تحتم علينا إعادة تجديد مهام المؤسسة ، وعليه ، فعلى المدرسة الحديثة بهيكلتها الجديدة أن تتكفل وباستمرار بالمستجدات المتتالية .

المبادئ الأساسية لإعادة النظر في التكوين المتخصص :

لابد أن يراعى في إعادة التنظيم مصلحة التلميذ وذلك بتوجيه كل النشاطات إلى ما يخدم الفعل التربوي .
التفتح على الوسط وذلك بالبحث عن صيغة لتعاون الشركاء الذين بإمكانهم تقديم المساهمة سواء في المجال الإداري ، والمالي البيداغوجي .
مراجعة المدونة الخاصة بكفاءات التأطير حيث يتعين الانتقال من ملمح الإداري المكلف بتسيير الوسائل فحسب إلى ملمح المسير الذي يسعى دوما إلى تحسين النوعية أي الانتقال من التسيير الجامد إلى التسيير الحركي .
تتمية روح الشراكة في تسيير المشاريع والمؤسسات " العمل ضمن فريق "
كل هذه المبادئ تحتم الشروع في عملية مراجعة جذرية للأساليب المعمول بها في تكوين مختلف المؤطرين سواء تعلق الأمر ب:
تنظيم التكوين ، الكفاءات المستهدفة البرامج ، التأطير، التقويم، التحفيز، نضام العمل داخل المؤسسات.

سادسا : النظام التربوي بالجزائر والعولمة

يتميز أي نظام تربوي بغض النظر عن الأنظمة السياسية لهذا البلد بتواجد ثلاث عناصر أساسية تتمثل في: البناء ، البرامج ، والمناهج . كلما كانت متفاعلة ومؤسسة على فلسفة تربوية فإنها ستضع مصلحة المجتمع وتطلعاته في المقدمة.ومن خلال حديثنا هذا يتضح أن عالم اليوم يأخذ بالقوة العلمية والإنتاج القومي ، وكلاهما لا يتم تحقيقه إلا عن طريق التعليم ومساهمة هذا الأخير بقوة وبفعالية في إعداد وتهيئة الأفراد لمجتمع جديد تسود فيه المعلوماتية وتسمح لهم بالتطور

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

الفكري والعلمي . وعليه فإن : ((الحركة الجديدة للعولمة تعطي للمجتمعات فرصة أن تعمل على تخصيص ذاتي لأنظمتها التربوية ومنه يتم تفعيل مقوماتها(مقومات المنظمة التربوية) فيحدث الإثراء المشترك ومن ثم فإن النظام التربوي يحتاج إلى تعليم جديد بأساليب جديدة تتيح لنا إمكانية الاستفادة من كل جديد ومواكبة التطور الحاصل في العالم . وإذا كانت العولمة تقود على أسس التغيير , فلا بد أن نعرف الوسائل المتاحة للتغيير والبيئة المناسبة لذلك , وخاصة في النظام التربوي الذي يلزم الإعداد له بشريا وبرمجيا ومنهجيا , وأوضح أكثر لأقول أن العملية التربوية تعتمد على ركائز أساسية : التلميذ والمعلم والوسائل , وأقصد الكتاب المدرسي أضف إلى ذلك المنهاج والبرنامج وإمكانات أخرى مساعدة كالبيئة التربوية والتسهيلات التربوية وإعداد المعلم وتكنولوجيا التعليم الحديث .

وهذا تحد لا بد من مجابته مع المحافظة على قيم المدرسة الجزائرية .فبالنسبة لعملية التعليم والتعلم لا بد أن يتم في إطار أعداد مناخ مدرسي سليم , وهنا لا بد أن نشير إلى ما ذهب إليه الباحث العربي محمد عبد الرحيم عدس حينما أشار إلى أن هناك عوامل مختلفة لها تأثير على عميلة التعلم والتعليم ملخصا إياها كما يلي :

النمو المستمر الذي يتناول كل من التلميذ والمعلم والإداري , إذ يفترض أن ينمو التلميذ أكاديميا واجتماعيا وجسميا وروحيا , منمين عنده المهارات والمعرفة الضرورية لذلك الاحترام المتبادل حيث يشعر كل من في المدرسة بقيمته , وأثره فيها , واعتبار المدرسة فضاء يجد فيه الفرد الاحترام المتبادل .شعور الفرد بالثقة في نفسه وفي الآخرين شعور الفرد بالارتياح من كل ما يجري حوله , وتزداد رغبته في الإنجاز ويعمل بانضباط كبير وثقة في النفس , كل ذلك يبعده عن اليأس والإحباط .الإحساس بالولاء والانتماء للمدرسة من خلال قضاء أوقاته باستمرار والاستمتاع بالوقت فيها ونشر روح التعاون (1) ،الإحساس بالمساهمة والمشاركة في كل شيء.و للإشارة فإن مسألة النظام التربوي في الجزائر في العشرية الأخيرة أثارت اهتمام وانشغال كل أفراد المجتمع وأوليت لها رعاية خاصة , وتتجه المقاربات المختلفة الحالية كلها إلى مشاركة مختلف الشركاء الاجتماعيين , وتحرير النظام التربوي من عدة قيود , و السعي إلى إدخال تغييرات عميقة وإخراج

(1) - جفال عبد الحميد ،آثار العولمة على النظام التربوي في الجزائر بين الضرورة والتغير والهيمنة العالمية ، دفاتر المخبر ،

العولمة والنظام التربوي في الجزائر ،جامعة محمد خيضر ،2004/09/08،مخبر المسالة التربوية في الجزائر في ظل التحديات

الراهنة، بسكرة ديسمبر 2005،صص 69-70.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

المنظومة من أزمته. هذا النظام يصبح مشروع مجتمع بأكمله لأن المدرسة تمثل العمود الفقري لتكوين الفرد الجزائري ليجابه تحديات ورهانات الحاضر والمستقبل , ومن ثم إيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه يعترف بأمتة ووطنه وقيمه والمحافظة على الإنجازات , وعليه فإن إصلاح المنظومة التربوية يجب أن يخضع للواقعية قبل كل شيء , و فالمرحلة القادمة ستكتسي أهمية بالغة بما تحمله من توجهات في مجال الإعداد لنظام تربوي يعتمد على استراتيجيات تأخذ في الحسبان جانب التكيف مع المعطيات والمتغيرات وهذا ما يتم له فعلا لإصلاح التعليم الابتدائي والمتوسط , التي يجب أن تخضع للواقعية وتعتمد على التفكير الإستراتيجي المشار إليه أعلاه أن تقليص سنوات التمدريس في الابتدائي وإدماجها في المتوسط , وتغيير الكتب المدرسية وتكييفها مع مناهج التدريس , يجب ان تدخل ضمن مشروع مجتمعي كبير , لن يتم تحقيقه إلا بالعمل لبلوغ مرحلة متقدمة من التكوين وإعادة تأهيل الإطار معرفيا وأسلوبيا ومنهجيا .

وهذا لمجابهة العملية التعليمية , وهنا تطرح مسألة الحوافز والإمكانات كأحد الشروط الكبرى للنجاح سواء بالنسبة للمعلم أو التلميذ, فالعمل يقوم على جميع الأصعدة من أجل تكيف النظام التربوي مع التوجه العالمي الجديد للنظام التعليم والتربية, ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تغيير المناهج الدراسية المتبعة وإدخال تكنولوجية المعلومات كأدوات تربوية حديثة وتطعيم ذلك بإدخال النظريات الجديدة والطرائق المبتكرة في برامج التكوين⁽¹⁾ إن النظام التربوي التعليمي سيؤثر مستقبلا بالعوامة , وهنا يتم التأكيد على أن منظومة التعليم لها علاقة وطيدة بالمعرف العلمية والسياسة والاجتماعية والاقتصادية وسيكون الفرد ملزما أن يدرس مواد تعليمية لأن الضرورة تقتضي منه ذلك مثل اللغات الأجنبية , الإعلام الآلي والإنترنت , و أما هذا التحدي الذي فرضته العولمة فإن الإشارة إلى إشكال لا بد أن يطرح , فلا أحد ينكر أهمية تعلم اللغات الأجنبية في الماضي والحاضر , فكلما تعلمنا لغة قوم تمكنا من علمهم ,ونلنا من تجربتهم وتفتحنا على ثقافتهم وأمننا شرهم , إلا أن المعضلة لدينا تكمن في أن القائمين على شؤون التربية عوض أنت يعيدوا النظر في منهجية تعليم اللغات الأجنبية أو غيرها من المواد التعليمية ظنوا أن رفع الحجم الساعي المخصص لها في مؤسساتنا التربوية هو الحل الأمثل وسيزيل العقدة, وهم مخطئون في ذلك التصور أو الرؤيا الضيقة , وسيحكم المستقبل في ظل تأثيرات العولمة على أن هذه السياسة الترفيعية في بعض الأحيان لا تمثل سوى هروبا إلى الأمام في زمن يسيطر فيه الفطر

(1) - جفال عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص71.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

الإستراتيجي على التنمية الإنسانية , هذه الأخيرة التي يرى فيها الدكتور : نادر فرجاني ((توجهات ومعارف وقدرات يكتسبها الفرد من خلال التعليم)) و لعل التحديات الأخرى التي تجابهها الدولة , هو بروز فكرة المدرسة الخاصة التي تدخل ضمن التوجه العام للعولمة حتى وأن كان البعض منها يمارس نشاطه فعل، بدأت فكرتها تتسع أكثر فأكثر لدى المسؤولين , لتجدد مكانا موازيا لها مع القطاع العام، لكن يشترط أن يخضع لرقابة الدولة وفق دفتر شروط مضبوط ، إن هذا النوع من المدارس سيخفف من دون شك الأعباء على ميزانية الدولة، وسيستجيب لعدة مطالبات دولية بالرغم من التخوف الذي ينتاب أغلبية كبيرة من أفراد المجتمع تخوفا من الاستحواذ على القطاع وزوال القطاع العام كلية .⁽¹⁾

وأخيرا نصل الي استنتاج انه بعد خمسة وأربعين سنة من الجهد الذي بذلته المجموعة الوطنية من حق المدرسة الجزائرية أن تفتخر بما حققته من مكتسبات حقيقية تترجم التطور العظيم المسجل في ميدان التربية والتكوين وبالفعل ، فإن الجزائر لم تستدرك التأخر التاريخي في التمدرس المورث من العهد الاستعماري فحسب ، بل تمكنت أيضا من تلبية الطلب القوي على التربية المعبر عنه منذ الاستقلال . كما اختارت العلوم والتكنولوجيا لتواكب بهما عملية التنمية الاقتصادية وقادة في نفس الوقت أيضا وبنجاح ، خيار التعريب والجزارة الذي مكن البلاد من استرجاع لغتها وثقافتها المتصلة بقيمها الحضارية وترقية ذلك غير أن الجهود الهامة المبذولة في هذا السياق المتسم بالانفجار الديمغرافي ، وباختيار مشروع تربوي ذي طابع ديمقراطي، في آن واحد ، لم يكن ممكنا بالطبع ، الا تؤدي نتائجها إلى ظهور نقائص واختلالات تؤثر على نوعية التعليم الممنوح وعلى سير النظام وتنظيمه ، ولتحسين أدائها يتعين على المنظومة التربوية رفع التحديات الداخلية والخارجية المفروضة عليها .

إن التحديات الداخلية هي في نفس الوقت ، تلك التي تستوحى من واقع المدرسة الجزائرية وتلك التي يحملها المجتمع نفسه . فالأمر يتعلق قبل كل شيء ، بعودة المدرسة إلى التركيز على مهامها الطبيعية ، والمتمثلة في التعليم ، والتنشئة الاجتماعية والتأهيل . ويتعلق الأمر بعدئذ بتحضير المنظومة التربوية ، في نفس الوقت ، لمواجهة التحديات المرتبطة بالعصرنة واستكمال ديمقراطية التعليم ، وبلوغ النوعية لفائدة أكبر عدد ممكن من التلاميذ ، ثم التحكم في العلوم والتكنولوجيا . كما ينبغي في الأخير ، التكفل بالمتطلبات الجديدة التي أفرزتها التغيرات المؤسساتية

(1) - جفال عبد الحميد ،مرجع سابق ،ص72.

الفصل الخامس.....التجربة الجزائرية التعليمية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حدثت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، ومن هذا المنطلق بات من الضروري على المدرسة تلقين التلاميذ الثقافة الديمقراطية وروح التسامح والحوار ، أي باختصار تحضيرهم لممارسة المواطنة (1) .

ومن جهة أخرى ، فإن المنظومة التربوية في مجملها يجب أن ترفع تحديات خارجية تتمثل في عولمة الاقتصاد ، وما سببته عليها من متطلبات التأهيل بمستوى عال أكثر فأكثر ، وفي مجتمع الإعلام والاتصال الذي سيعدل طرق التعليم ، وأخيرا في الحضارة العلمية والتقنية التي تساعد على بروز شكل جديد للمجتمع ، مجتمع المعرفة والتكنولوجيا إذا كان الإصلاح يعني التعديل وتحسين الظروف والمعطيات إلى الأحسن فقد أصبح اليوم من الضروري بما كان إصلاح جميع الميادين سواء ما تعلق منها بالحياة السياسية أو الاقتصادية ، أو الاجتماعية الثقافية وحتى التربوية منها .

ورغم المشاكل التي تعاني منها المدرسة الجزائرية اليوم إلا أنه لا يمكن أن ننسى ما بذله عمال ومستخدمي هذا القطاع من أجل تحسين أوضاع المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا . و رغم ما عرفه المسار الإصلاحي في الجزائر من قرارات ارتجالية في بعض الأحيان واستيراد قوالب جاهزة في أحيان أخرى ، إلا أنه لا يمكن أن ننكر أن هناك كوادر وأدمغة جزائرية تقود وتسيير وتخطط في مؤسسات عالمية هم في الأصل من خريجي المدرسة الجزائرية أصلا .

(1) وزارة التربية الوطنية ، إصلاح المنظومة التربوية ، مرجع سابق ، ص 01.

